الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر   كلية الآداب والعلـوم الإنسانية
- باتنـــة-   قسم التاريخ

الكتلة الأفرو-آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ
تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالب:
عيسى ليتيـم

تحت إشـــراف:
أ.د. صاري أحمـد

لجنة المناقشة:

أ.د. عميـراوي أحميـدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
أ.د. أحمـد صـاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا
أ.د. عبد الكريم بو صفصاف	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قسنطينـة	مناقشا
د. الجمعـي خمـري	أستاذ محاضـر	جـامعة بـاتنـة	مناقشا

السنة الجامعية:

2006-2005

قال تعالى:

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقون من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون".

صدق الله العظيم

"الآية 60 من سورة الأنفال"

الإهداء

إلى كل من ضحى بحياته من أجل الجزائر

إلى كل جزائري يدفع بروحه عربون وفاء

إلى زعماء الحركة الأفرو-آسيوية الأوائل.

إلى أبي الذي كان لي بمثابة السند التام في جميع مراحل دراستي

إلى أمي التي سهرت على تربيتي بالحنان والتشجيع

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث

أهدي هذا البحث المتواضع

شكر وتقدير

نحمد المولى العلى القدير على توفيقه وعونه لنا في إتمام هذا المشروع المتواضع

وإنه لشرفني ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صاري أحمد الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده المقدر، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

وبهذه المناسبة ليسعني سوى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "اجقو علي" الذي لم يبخل علي بجهده ووقته في إنجاز هذا العمل، من حيث توجيهي إلى المراجع وخطة العمل المناسبة من خلال الملاحظات العلمية القيمة، دون أن أنسى الأساتذة الكرام الذين أثر مجالنا الدراسي بدور علمية تكون لنا ذخر في معترك الحياة. وأخص بالتقدير والشكر الدكتور يوسف مناصرية.

كما أتوجه بشكري إلى الذين أفادوني بنصائحهم القيمة والذين زودوني بالمراجع.

ونشكر كل المشرفين على دور المكتبات والمتاحف التي زرتها، خاصة مكتبة جامعة الجزائر "العلوم السياسية، ومكتبة التاريخ"، والمكتبة الوطنية، ومكتبة جامعة باتنة "العلوم السياسية، ومكتبة التاريخ"، وكذا عمال وإدارة كل من المتحف الوطني للمجاهد بباتنة وأرشيف باتنة، والمركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية بالجزائر العاصمة.

جزى الله عني كل هؤلاء بالخير


مقدمـــــــة

شهد العالم منذ مطلع القرن العشرين، بداية انهيار النظام الرأسمالي العالمي في شكله التقليدي، بسبب الأزمات المتتالية(*) التي عرفها هذا النظام نتيجة تناقضاته البنيوية من جهة، وانبعاث الروح القومية التحررية في المستعمرات من جهة أخرى.

وكان من الطبيعي على الظاهرة الاستعمارية، من حيث كونها الوليد الشرعي للرأسمالية في مرحلة أسمى من تطورها, أن تتأثر بأزمة نمو هذه الأخير وحاجتها إلى التجديد،كما كان حتما على الفكر الذي نظر إلى هذه الظاهرة, وأوجد مسوغات مشروعيتها، أن يراجع منطلقاته الفكرية، ليحدث انسجاما بينه وبين الواقع التاريخي الجديد. لذلك كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة القطيعة بين الأنماط الاستعمارية التقليدية، وبروز تنظيم دولي جديد القائم على مبادئ، التعاون والحرية، والعدالة، أثره في ازدياد نشاط الاستعمار العالمي من أجل المحافظة على مراكز نفوذه في العالم وفي المستعمرات بشكل خاص، بلجوئه إلى وسائل وطرق متعددة قوامها:

-التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

-بث روح الخلافات فيما بين الدول الحديثة الاستقلال، والتدخل في شؤونها.

ولهذه الأسباب مجتمعة، وجدت حركات التحرر أن الضرورة تقتضي انتهاج سياسة تحافظ على إستقلاليتها، وتعبر عن قناعتها ورغبتها في التحرر السياسي والاقتصادي، فشكلت ما يسمى"بقوى الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز"كتوجه جديد نحو توحيد شعوب العالم الثالث, من أجل مصالحها المشتركة وضد الحرب الباردة وفي سبيل إرساء أسس الحوار والتفاهم السلمي في العالم من جهة، ووضع أسس جديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الشعوب.

وفي ظل هذه الأجواء الدولية كان ميلاد الثورة الجزائرية كمحصلة نهائية للمقاومة الشعبية، والعسكرية، والسياسية، أكد من خلالها الشعب الجزائري وقيادته الوطنية، ضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح لتحقيق المبادئ التي طالما نادت بها الحركة الوطنية، وفق إستراتيجية تتضمن من جهة تقوية الجبهة الداخلية بتسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، ومن جهة

(*) –الحرب العالمية الأولى (1914–1919)، ثورة أكتوبر عام 1917 (أوجدت هذه الثورة ثغرة في النظام الرأسمالي)، الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، الثورة الصينية عام 1949.

أخرى السعي لتدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الإطار الاستعماري الفرنسي بتكثيف النشاط السياسي والدبلوماسي على الصعيد الدولي، وفي هذا الإطار كان لزاما على الثورة الجزائرية أن تعمل–وفق الإستراتيجية التي حددها–بيان أول نوفمبر–على استقطاب الحركة الآفرو–أسيوية، والاعتماد عليها كسند سياسي قوي، في الدفاع عن عدالة قضيتها في المحافل الدولية وخاصة في الأمم المتحدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مرحلة هامة من تاريخ التضامن والنضال الآفرو–أسيوي ضد قوى الاستعمار الغربي الرأسمالي الإمبريالي المسيحي، فمن المهم لدارس تاريخ العلاقات الدولية أن يتناول هذه الحقبة كمحاولة لمعرفة تطوراتها–وسبل نجاحها، واستقراء مستقبلها، باعتبارها ضرورة تفرضها العولمة في وقتنا الحاضر.

–معرفة الدور الذي قامت به الكتلة الآفرو–أسيوية في سبيل نصرة قضايا التحرر بصفة عامة، والقضية الجزائرية بصفة خاصة.

–اكتشاف السياسة الخارجية للثورة الجزائرية وكيفية تعاملها مع الأطراف الفاعلة في الصراع الدولي.

–التوثيق العلمي للموضوع وتقديم دراسة نقدية تحليلية حوله.

إشكالية البحث:

لقد اندلعت الثورة الجزائرية في ظرف تميز بالصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وبروز اتجاه ثالث رفع شعار الحياد كمنطلق للحفاظ على إستقلالية قرار بلدانه وشعوبه في التحرر من الاستعمار؛ سواء في إطار التفاوض مع القوى الاستعمارية وفقا للشرعية الدولية، أو عن طريق المقاومة المسلحة كخيار لموجهة نفس هذه القوى، فعملت مؤسسات الثورة الجزائرية على ترسيخ هذا الاتجاه، وحاولت بكل الوسائل الاستفادة من هذا الوضع في الدفاع عن شرعية وعدالة المطالب الجزائرية في الهيئات الدولية، فإلى أي مدى وفقت مؤسسات الثورة في تحقيق هذه الغاية؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية هناك جملة من التساؤلات استنبطت أساسا من تلمس مختلف جوانب البحث وتتركز في:

-ما موقع الكتلة الآفرو-أسياوية من الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي؟

-ما دور الكتلة الأفرو-أسيوية في الدفاع عن قضايا التحرر؟

-كيف عملت الثورة على استقطاب هذا الاتجاه؟ وما دوره في إطار القضية الجزائرية بعد دوليا؟

-كيف قاومت فرنسا هذا التدويل؟.

-ما هي آثار هذا التدويل على القضية الجزائرية وقضايا التحرر الأخرى خاصة في إفريقية؟

-ما مدى صحة الخيار الآفرو-أسيوي في مواجهة تحديات الحرب الباردة وما مدى انعكاس ذلك على واقعها في الوقت الحالي؟ وإلى أي مدى ساهمت في تحقيق طموحات الشعوب الآفرو-أسيوية (الاستقلال السياسي والاقتصادي معا)؟

المنهج المتبع

للوصول إلى النتائج المتوخاة لا بد من اعتماد المنهج التاريخي، على أساس أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية، مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمرا ضروريا لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسة الخارجية للدول.

هذا إلى جانب اعتمادي على المنهج الوصفي، الذي يساعد على التفسير الموضوعي الدقيق للمضمون، لأن الباحث في هذه الحالة يكون محايدا، بحيث يتقبل ما يسفر عنه التحليل من نتائج، دون أن يثبت رأي مسبق أو يؤيد فكرة شائعة أو يصدر حكما على المضمون انطلاقا من بعض المعطيات الخاطئة.

وقد اعتمدت على هذين المنهجين باعتبارهما يعالجان موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، تاريخيا، سياسيا ودبلوماسيا، وذلك بشكل متكامل ومتواصل.

أما عن أدوات البحث المستعملة فتمثل في مراجع أجنبية وعربية ومواقع إلكترونية.

وفي سياق إعدادنا لهذا البحث سنحاول دراسة كل جوانب الموضوع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية رغم اتساعه، وتشابك العديد من العوامل فيه وكذا استمراره, وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهناها والتي تتمثل خاصة في قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن هذا البحث كتب له أن يخرج إلى الوجود بفضل الله.

نقد المصادر والمراجع:

إن الملاحظ على المراجع التي تناولت الكتلة الأفرو- آسيوية وحركة عدم الإنحياز أنها اعتمدت على الجانب السردي؛ أي تتبع نشاط الحركة من خلال المؤتمرات التي عقدتها دون نقدها وإعطاء البديل لتوجهاتها.

إن المراجع التي تناولت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة اعتمدت على ذكر مراحل تطور القضية الجزائرية بدون تحليل عوامل الفشل والأحداث الدولية التي تعرض فيها القضية الجزائرية ماعدا جريدتي المجاهد والمقاومة وكتاب محمد بجاوي "الثورة الجزائرية والقانون الدولي المعاصر" وكتاب "مخالفة معمري".

فخطة البحث ستبدأ بمقدمة ثم يأتي الفصل التمهيدي، الذي سنتناول فيه جذور فكرة التضامن الأفرو-آسيوية، انطلاقا من المؤتمرات التي تمت في هذا الصدد سواء في آسيا أو إفريقيا.

وفي الفصل الأول والمعنون بـــ: "الكتلة الأفرو-آسيوية في ظل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي" والذي سنعالج فيه الظروف الدولية المحيطة بنشأة الكتلة الأفرو-آسيوية أثناء الحرب الباردة، وتطور مواقف المعسكرين منها: مع إعطاء تقييم شامل لسياسة الكتلة إيجابيا وسلبيا.

أما الفصل الثاني والمعنون بـــ: "الكتلة الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية"، فسنحاول أخذ القضية الجزائرية كعينة للقضايا التي شغلت اهتمام الكتلة سواء عبر مؤتمراتها الإقليمية أو الدفاع عنها كقضية تسوية الاستعمار في الأمم المتحدة.

وفي الفصل الثالث والمعنون بـــ: "حركة عدم الانحياز وتحديات العولمة" سنحاول فيه إستشراف مستقبل الحركة في ظل النظام الأحادي القطب، بمحاولة وضع اقتراحات عبر وضع استراتيجية تقوم باختيار البديل الأفضل، والابتعاد بذلك عن القبول بالأمر الواقع من منطلق سيطرة وهيمنة غربية – أمريكية.

وأنهيت البحث بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة وأرفقت الخاتمة ببلوغرافيا البحث.

الفصل التمهيدي

الجذور التاريخية لفكرة التضامن

الأسيوي – الإفريقي

-مؤتمرات شعوب آسيـــــــا

-مؤتمرات شعوب إفريقيـــا

شغلت شعوب آسيا وإفريقيا سنين طويلة بنضالها ضد الاستعمار، الذي استطاع بأساليبه المختلفة تفتيت وحدة هذه الشعوب، وإغراقها في مشاكل داخلية وخارجية ألهتها عن عدوها الحقيقي، وأبعدت بينها وبين غيرها من الشعوب التي تعاني من نفس الظاهرة.

وابتداء من القرن العشرين، وتحت تأثير تيارات فكرية وسياسية بدأت تترسم بوادر نهضة سياسية أشعرت شعوب القارتين بضرورة تضامنها لمواجهة مشاكلها المشتركة، وتجسدت بوادر هذه اليقظة في عقد سلسلة من المؤتمرات على مستوى القارتين، نددت من خلالها شعوب القارتين بالاستعمار وطالبت بحرية تقرير المصير والاستقلال.

والملاحظ على قرارات هذه المؤتمرات أنها لم تكن تشمل شعوب القارتين بالرغم من المعاناة المشتركة، والظروف الاستعمارية المتشابهة التي تخضع لها، لكنها في الواقع كانت تسير في اتجاه واحد وفي إطار تكاملي، إلى أن تلاقت في مؤتمر باندونغ 1955.

ولأسباب منهجية سنحاول معالجة هذه المؤتمرات كل على حدي أي المؤتمرات الأسيوية ثم الإفريقية، كما سنراعي التسلسل التاريخي لهذه المؤتمرات.

I– مؤتمرات شعوب آسيا:

I-1–مؤتمر بيرفيل: لقد كان مؤتمر بيرفيل الذي انعقد في سنة 1926, أول تعبير عن اليقظة السياسية التي حدثت في آسيا. انتقدت الدول المشاركة فيه الطريقة التي تعالج بها الدول الأوروبية المشاكل الدولية والزاوية التي تنظر منها إلى هذه المشاكل، فذكرت أن الشعوب الأوروبية حتى تفكر في السلام، فإن تفكيرها ذلك لا يتعدى حدود أوروبا فهي تتجاهل قارتي آسيا وإفريقيا[1] بل إنها حين تنظر إلى هذه الشعوب "فإنها تضع نظارة على عينها، نظرة لا تتصل بقيم الأخلاق أو القيم السياسية، وإنما ببعض ما يشبه من قريب جمعية قرامنت التي أنشئت في فرنسا من أجل الرفق بالحيوان"[2].

---

[1] – الجمل (شوقي): التضامن الأسيوي الإفريقي، وأثره في القضايا العربية، الدار المصيرية للتأليف والترجمة، مصر، 1964، ص.15.

[2] – بن نبي (مالك): فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981، ص.20.

فعلى سبيل المثال لا الحصر ندد الوفد الهندي في المؤتمر بسياسة أوروبا الاستعمارية وباعاقتها للتعاون بين شعوب القارة من جهة، وتهديدها للسلام العالمي من جهة أخرى، وقال الوفد "إن الخطأ الأول الذي تقع فيه الدول الأوروبية هو اعتقادها بأن المشاكل العالمية هي مشاكل أوروبا، والخطأ الثاني هو عدم قيام أوروبا بأي مجهود من أجل القضاء على خضوع آسيا لأوروبا، والتخلي عن إخضاع شعوب آسيا المستقلة حديثا[1].

إن القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر توضح لنا مدى وعي وإدراك شعوب المستعمرات بطبيعة الاستعمار من جهة، وتمسكها باستقلالها من جهة أخرى، وفي هذا السياق يأتي انعقاد مؤتمر بروكسل.

I-2-مؤتمر بروكسل: انعقد في فيفري 1927 بناء على دعوة حزب الكومنتانج الصيني، بمشاركة وفود شعبية من الهند، وأندونسيا، والهند الصينية، وفلسطين، وسوريا، ومصر، وشمال إفريقيا[*]، وجنوب إفريقيا، والمكسيك، ... [2]، هذا وقد اعتبر المؤتمر أكبر حدث سياسي وقف فيه الضعفاء ليندوا بالأقوياء، إذ كان يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات، ويتكلم باسم مليار من البشر، ويمثل القارات الخمس[3].

وقد توج هذا المؤتمر بتكوين منظمة عرفت فيما بعد باسم "العصبة المعادية للاستعمار وضمت في عضويتها كل من نهرو، وسوكارنو، وصين يات صين، والعالم الأمريكي اينشتاين...

وقد ساهم مؤتمر بروكسل في خلق علاقة وثيقة بين الحركات الوطنية في آسيا والحركة العربية، مما أدى إلى فهم متبادل لمشاكل كل منهما، وظهر ذلك في قرار العصبة بتأييد العرب ضد دعايات الصهيونية في ذلك الوقت لإنشاء وطن قومي لها في فلسطين، وترتب عن ذلك انسحاب عالم الرياضيات الأمريكي اينشتاين من رئاسة المنظمة.

---

[1]–Guitard, (Odette), Bandoung et le réveil des peuples colonisé, P.U.F, Paris, 1969, P.67.

[*]–مثل شمال إفريقيا في هذا المؤتمر مصالي الحاج والشاذلي خير الله ممثل الحزب الدستوري التونسي.

[2] –ساسي (منصور): التجمع الأسيوي الإريقي "مجلة السياسة الدولية"، عدد6، أكتوبر 1966، ص39.

[3] –قنانش (محمد): الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919–1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص،41.

هذا إلى جانب أن مؤتمر بروكسل حقق أول لقاء بين الحركات الوطنية في آسيا وإفريقيا مع أمريكا اللاتينية، مما دفع نهرو إلى أن يكتب في تقريره إلى حزبه "بأن معظم الوفود الأسيوية والإفريقية كانت تجهل حقيقة ما يدور في هذه المنطقة ومدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواردها، وخططها لتدعيم سيطرتها على القارة كلها، ولكن هذه الوفود لن تبقى جاهلة بهذه الأوضاع أكثر من ذلك، وليس هناك شك في أن مشكلة الغد سوف تكون الاستعمار الأمريكي الذي يتحالف مع الاستعمار البريطاني للسيطرة على العالم"[1].

وقد صاحب هذين المؤتمرين بروز حركات سياسية، حملت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن مصير بلدانها، وكشف تناقضات السياسة الاستعمارية الهادفة إلى الإبقاء على سياسة الأمر الواقع، لكن كان عليها انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية لتجسيد مواقفها.

وهنا لجأت الدول الاستعمارية في محاولة منها لإمتصاص الزخم السياسي أو اليقظة السياسية في آسيا إلى تشجيع الأقاليم المختلفة على التجمع في وحدات قومية، أكبر حتى تتمكن من تركيز الحركات الوطنية في مناطق معينة، تمكنها فيما بعد من السيطرة عليها وتوجيهها لخدمة مصالحها، وخنق الدفاع الوطني في المنطقة ككل، ومن مظاهر تلك السياسة التأييد الذي أبدته بريطانيا في فكرة إنشاء الجامعة العربية ومحاولتها الفاشلة لتجميع الدول الإسلامية حول باكستان[2].

إن التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية حتمت على الشعوب الآسيوية المضي في سياسة عقد المؤتمرات والاجتماعات لبحث المشكلات التي أخذت الدول الاستعمارية تثيرها بالمنطقة.

I-3–مؤتمر نيودلهي الأول: انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة بين 23 مارس—2 أفريل 1947، بدعوة من حزب المؤتمر الهندي، وحضرته عدة حركات سياسية آسيوية، وعدد من المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وكان الهدف الأساسي

---

[1] –سامي منصور: مرجع سابق، ص،39.

[2] – حلمي (محمد): العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1969، ص، ص، 89، 90.

من عقده هو الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية على المستوى الدولي أو فيما يعرف بديمقراطية العلاقات الدولية[1].

وكان أهم المسائل التي عالجها المؤتمر وضع حركات التحرر الوطني والقومي والمشاكل العنصرية، مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المشاكل الثقافية والتعاون الثقافي، ووضع المرأة والحركات النسائية في آسيا.

وقد أسفر المؤتمر عن إنشاء منظمة باسم جمعية العلاقات الآسيوية مهمتها السهر على تطبيق قراراته وإلى أن يتم تشكيل تلك يقوم مجلس مؤقت بتحضير مشروع لائحة كي تعرض على مؤتمر عام لكنه لم ينعقد[2]، وهذا دليل قاطع على أن الدول الآسيوية ليست مستعدة بعد لربط نفسها بتنظيم ثابت، الأمر الذي تطلب عقد المزيد من الاجتماعات لترسيخ هذه الفكرة في أذهان القادة الآسيويين، لهذا الغرض جاء عقد مؤتمر نيودلهي الثاني.

I-4-**مؤتمر نيودلهي الثاني** (20 إلى 23 جانفي 1949): يعتبر أول مؤتمر آسيوي رسمي ينعقد ما بين حكومات الدول الآسيوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإذا كان الهدف الأساسي من انعقاده هو مناقشة المسألة الأندونيسية، فإنه يعتبر من جهة مرحلة مقدمة في تشكيل المجموعة الآسيوية، وقد شارك في هذا المؤتمر حوالي 15 دولة[*].

إن تشكيلة المؤتمر تدعو إلى تسجيل بعض الملاحظات المهمة:

-غياب الصين بعد الانتصار الذي حققه الشيوعيون بقيادة ماوتسي تونغ.

-حضور استراليا رغم أنها ليست دولة آسيوية يمكن تفسيره بوجود حدود مشتركة بينها وبين أندونيسيا وفقا لما يسمى في القانون الدولي نظرية الأمن المشترك.

---

[1]–Queuille (Pierre), Histoire de l’afo-asiatisme jusqu’au Bandoung, Ed. Payet, Paris, 1965, p p. 86- 87.

[2] – حلمي محمد: مرجع سابق، ص.89.

*-الدول التي شاركت في المؤتمر: أفغانستان، أستراليا، بورما، سيلان، مصر، إثيوبيا، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، الفلبين، سوريا، اليمن، العربية السعودية.

-حضور إثيوبيا لم يكن كدولة إفريقية، وإنما بصفتها تابعة للمحيط الهندي[1].

لقد تمخضت أشغال المؤتمر على تأكيد جميع الدول ما عدا أستراليا على الحاجة الملحة لإنشاء مجموعة آسيوية إفريقية للتداول والتشاور والتنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة، وبالفعل تشكلت هذه المجموعة من 12 دولة إفريقية آسيوية هي: أفغانستان، السعودية، بورما، مصر، الهند، أندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، باكستان، سوريا، اليمن، إلى جانب إثيوبيا و ليبيريا[2].

ويمكن اعتبار هذا المؤتمر البداية الحقيقية للتضامن الإفريقي-الآسيوي على المستوى الدولي، وما تشكيل المجموعة الآسيوية-الإفريقية على مستوى الأمم المتحدة إلا خطوة إيجابية في سبيل نصرة قضايا التحرر، والدفاع عن مصير إفريقيا وآسيا في المحافل الدولية.

I-5-**مؤتمر كولومبو**: جاءت الحلقة الهامة في سلسلة اللقاءات الآسيوية في اجتماع 5 رؤساء دول آسيوية في "كولومبو" عام 1949، بهدف بحث المسائل الآسيوية الهامة، وفي مقدمتها الحرب المندلعة في الهند الصينية ودراسة المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وما يمكن أن ينجم عنها من آثار على آسيا، ومناقشة مشروع انضمام الصين إلى الأمم المتحدة، وقد وجدت الدول الخمس بأن مثل هذه المواضيع لا يمكن مناقشتها من قبل عدد محدود من الدول، وإنما يجب أن تناقش من قبل مؤتمر عام للدول الإفريقية والآسيوية المستقلة[3].

وفي ختام المؤتمر دعا الوزير الأول الاندونيسي إلى بحث إمكانية عقد مؤتمر آسيوي-إفريقي، والذي خصص له لقاء بوجور في 28-29 ديسمبر 1954 حيث تم الاتفاق في هذا اللقاء على الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الأفرو-آسيوي في باندونغ[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي بذلها رئيس وزراء اندونيسيا (علي ساسترو ميد) لإخراج فكرة عقد مؤتمر أفرو- آسيوي إلى أرض الواقع، فقد قام بزيارة شخصية

[1] – مرزاق (مختار): حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص.22.

[2]–Saydou Lamin:"Bandoeng", jeune Afrique, N°747, 2 mais 1975, PP. 29, 32.

[3]–Queuille, (Pierre), Op.Cit, p.275.

[4] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص.23.

إلى عدة دول آسيوية وفي مقدمتها الهند، وقد أوضح في خطاب أذاعه "راديو نيودلهي" الدافع لفكرة المؤتمر الأفرو-آسيوي التي يدعو إليها فقال "ينبغي على الآسيويين أن يقرروا مستقبلهم بمنآى عن تدخل العالي الغربي، ولقد جرى القول -دعا الآسيويين يقاتلون الآسيويين- وهذا بالضبط ما لا نريده- إنما نريد أن نتعاون مع جيراننا الآسيويين والإفريقيين، وأن نحيا معا في صداقة وتعايش سلمي، وأن نعمل جاهدين متحدي الهدف في سبيل الصالح المشترك بيننا جميعا[1].

وفي ختام زيارته وقع الوزير الأول الاندونيسي اتفاقا مع نظيره الصيني "شوان لاي" تضمن المبادئ الخمسة التي أصبح لها أهمية بالنسبة لجوهر عدم الانحياز واستقى منها مؤتمر باندونغ مبادئه وتسمى "البانشاشلا" وهي:

-الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

-عدم الاعتداء المتبادل.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

-التكافؤ والمنفعة العامة.

-التعايش السلمي[2].

هذا فيما يتعلق بسلسلة اللقاءات والمؤتمرات التي عقدت على مستوى القارة الآسيوية والتي شكلت إحدى اللبنات الأساسية للحركة الأفرو-آسيوية، فماذا عن مؤتمرات شعوب إفريقيا، ودورها في التقارب الأفرو-آسيوي؟

II-مؤتمرات شعوب إفريقيا:

تعرضت إفريقيا كسابقتها (آسيا) للاستعمار لذلك لم يكن منتظرا أن تقف شعوبها مكتوفة الأيدي، فقد شهدت نشاطا سياسيا بالإضافة إلى الكفاح المسلح يعادل في حجمه ما عرفته آسيا، لعب فيه الدكتور "ديبوا" دورا كبيرا في إذكائه وتوسيع مجاله، وحشد المؤيدين له،

---

[1] – الجمل شوقي: التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره على القضايا العربية، مرجع سابق، ص، ص. 24، 25.

[2]-Guitard, Odette, Op,Cit, P.24.

وقد تمثل هذا النشاط في عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات عبرت كلها عن معاناة الأفارقة تحت الحكم الاستعماري وتطلعهم إلى نيل الحقوق السياسية في مقدمتها الاستقلال.

ويلاحظ أن الدعوة لهذه المؤتمرات قد تمت من خارج إفريقيا، وبالضبط من أمريكا محركها الأساسي هو المعاناة المشتركة من الاستعمار والعبودية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور ديبو في حديثه عن الوحدة الإفريقية، وسر تعلقه بإفريقيا حيث قال: "إن القومية الإفريقية كانت في العشرينات أمريكية بالدرجة الأولى أكثر منها إفريقية، إن إفريقيا بلا شك هي وطني، ومع ذلك فإن جدي وبعده والدي، لم يريا إفريقيا إطلاقا، كما لم يعرفا معناها، أو يهتما بها اهتماما بالغا... إن الرابطة الجسدية هي أقل الروابط، وسمة اللون غير هامة نسبيا سوى مجرد علامة، إن الجوهر الحقيقي لهذه القرابة هو التراث الاجتماعي للعبودية والتمييز العنصري وهذا التراث لا يربط أبناء إفريقيا فحسب بل يمتد إلى الجنس الأصفر في آسيا، وإلى البحار الجنوبية، إن هذه الوحدة هي التي تجذبني لإفريقيا"[1].

II-1-**المؤتمر الإفريقي الأول**: وقد انعقد المؤتمر الإفريقي الأول سنة 1919 بباريس، واشترك فيه 75 وفدا جاؤوا من بلدان إفريقيا، وجزر الكاريبي، والولايات المتحدة الأمريكية وقد دعا إلى عقده الدكتور "ديبوا" الذي استغل فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بباريس في أعقاب الحرب العالمية الأولى للفت أنظار الدول المنتصرة والرأي العام العالمي إلى مشاكل الزنوج والشعوب الملونة، وكان الهدف الأساسي من عقده هو التنديد بالعنصرية، ومحاربة التمييز العنصري، والدفاع عن حقوق الشعوب الملونة في قارتي إفريقيا وآسيا[2].

اتخذ المؤتمر قرارات هامة نصت على حق الإفريقيين في الاستقلال وضرورة إيجاد قوانين دولية لحماية المواطنين، ووضع الأرض تحت الوصاية ومنع استغلال رأس المال الأجنبي، وإلغاء الرق وعقوبة الإعدام، والحق في التعليم، وفي الختام أصر المؤتمر على أنه يجب أن يكون

[1] – إسبر (أمين): مسيرة الوحدة الإفريقية، ط2، دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت، 1973،ص. 27.

[2] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص. 24.

للمواطنين الإفريقيين حق الاشتراك في تسيير أمور دولهم، بمجرد أن يسمح تطورهم بذلك طبقا للمبدأ القائل "بأن الحكومة توجد من أجل المواطنين وليس العكس[1].

II-2-**المؤتمر الإفريقي الثاني:** وقد عرفت هذه الأفكار تطور كبيرا في المؤتمر الإفريقي الثاني الذي دعا إليه الدكتور "ديبو" عام 1921، وعقد دورته الأولى في لندن خلال 28 أوت 1921 بحضور 113 مندوبا، ذكروا فيه الدول المنتدبة بالتزاماتها تجاه الأقاليم الإفريقية الموضوعة تحت وصايتها حيث ذكر "أن إقامة حكم ذاتي محلي للجماعات المتأخرة يزداد باطراد كلما ازدادت خبرتهم ومعرفتهم حتى يصبح حكما ذاتيا تاما في نطاق عالم يحكم نفسه بنفسه"[2].

وعندما عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكسل في نفس السنة ألقى ديبو خطابا سياسيا، أكد فيه على ضرورة ايجاد هيئات سياسية تحكم الشعوب الإفريقية، وفق أسس ديموقراطية حيث قال: "إن اول مبادئ الحكمة في العلاقات بين الأجناس هو ايجاد هيئات سياسية بين الشعوب المغلوبة، وأن تعم شريعة الديموقراطية العالم كله"[3].

وبصفة عامة كان المؤتمر فرصة للتعريف بقضايا شعوب مستعمرات إفريقيا والاضطهاد الذي تعانيه هذه الشعوب على يد المستعمرين البيض ومعارضة سياسة تقسيم مناطق النفوذ التي تمارسها القوى العظمى في القارة.

II-3-**المؤتمر الإفريقي الثالث:** واصل الأفارقة نشاطهم في سبيل التعريف بقضاياهم في العواصم العالمية وكانت وجهتهم هذه المرة لندن، ثم لشبونة، حيث عقدوا مؤتمرهم الثالث في عام 1927، بحضور بعض الشخصيات الاشتراكية الهامة أمثال "هارولد لاسكي" والكاتب الإنجليزي هــ.ج ويلز، وقد اكتفي هذا المؤتمر بالتأكيد على قرارات المؤتمر السابقة خاصة ضرورة الاعتراف باستقلال شعوب إفريقيا[4].

---

[1] –كولين (ليجوم): الجامعة الإفريقية (دليل سياسي)، ترجمة: أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص، ص. 209، 210.

[2] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص.24.

[3] – كولين ليجوم : مرجع سابق، ص،33.

[4] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص.25.

II-4–المؤتمر الإفريقي الرابع: وكان آخر المؤتمرات التي دعا إليها "ديبو مؤتمر عقد في مدينة نيويورك عام 1927، واشترك فيه أكثر من 100 مندوب أغلبهم من المنظمات النسائية الزنجية الأمريكية، وقد أصدر المؤتمر قرارات تتعلق بوضع المرأة الزنجية في إفريقيا وأمريكا[1].

ونشير هنا أن الحركة الشيوعية العالمية عندما رفض الأفارقة زعامتها، لجأت إلى التشيك في قدرة الحركة على الدفاع عن مطالب إفريقيا ضد الإمبريالية فقد وصف أحد الاشتراكيين حركة ديبوا "الرابطة القومية لتقدم الملونين" بالانتهازية وأنها تمثل قومية البرجوازية الصغيرة، لا شيء إلا لأنها وقفت حاجزا أمام انتشار النفوذ الشيوعي بين الأفارقة وأعلنت صراحة رغبتها في الدفاع عن قضايا إفريقيا، دون أي انتماء أيديولوجي، وهو الأمر الذي يفسر لنا أخذ الأفارقة بمبدأ عدم الانحياز الذي سيصبح فيما بعد نهج الكتلة الأفرو–آسيوية بانعقاد مؤتمرها الأول في باندونغ 1955[2].

II-5–المؤتمر الإفريقي الخامس: وفي عام 1944 اتحدت مجموعة من التنظيمات والجماعات الإفريقية مكونة تنظيما جديد عرف باسم Pan afirican fédération، وكانت هذه المجموعة هي التي دعت إلى عقد المؤتمر الإفريقي الخامس في مانشيستر عام 1945 وبرز في هذا المؤتمر عدد من القيادات الإفريقية التي تولت زمام الأمور في إفريقيا بعد ذلك أمثال "كوامي نكروما، جوموكنياتا، والزعيم النقابي السيراليوني والاس جونس[3].

وقد أثبت هذا المؤتمر نضج الحركة الإفريقية خلال المدة الأخيرة وأصبحت ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير، يمثل معادات الاستعمار الخط الرئيسي لها، ولأول مرة يدعوا هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أماني الشعوب الإفريقية، كما ذهب إلى حد التلويح باستخدام القوة لتحقيق ذلك، كما احتوت قراراته على استنكار احتكار رأس المال وسيطرة الثروة والصناعة التي تقوم على الربح الخاص، ورحب بالديمقراطية

---

[1] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص.25.

[2] – كولين ليجوم: مرجع سابق، ص.34.

[3] – أسبر أمين: مرجع سابق، ص.20-21.

الاقتصادية باعتبارها وحدها الديمقراطية الحقيقية، وطالب كذلك بالاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي[1].

وبالرغم من أن هذه الحركة كانت النواة الأولى في الدعوة للوحدة الإفريقية عن طريق تأكيد الشخصية الإفريقية وإيجاد وحدة الفكر إلا أن دعوتها كانت موجهة إلى إفريقيا السوداء أو إفريقيا جنوب الصحراء، متجاهلة القسم الآخر من إفريقيا "إفريقيا الشمالية" فسارت بذلك في اتجاه النظرية الاستعمارية القائمة على الفصل بين إفريقيا العربية، وغير العربية واعتبار الصحراء الحد الفاصل بينهما هذا من جانب.

ومن جانب آخر إن هذه الحركة لم تصادف النجاح المنشود بعد دخولها إلى إفريقيا فقد بقي تأثيرها مقصورا على الزنوج الناطقين باللغة الفرنسية وبالتالي ساعدت على ظهور تقسيم جديد في إفريقيا بين ما يسمى بدول الأنجلوفوت، ودول الفرنكوفون هو تقسيم عانت منه الوحدة الإفريقية فيما بعد، الأمر الذي تطلب من الأفارقة إعادة النظر في منطلقات الحركة، وتوجهاتها حتى تحقق الهدف المنشود وهو الأمر الذي حصل فعلا بعد مؤتمر أكرا[2].

إن المؤتمرات السابقة سواء التي انعقدت في آسيا، أو في إفريقيا، قد كشفت عن توفر الإرادة السياسية لدى شعوب القارتين للتضامن وتنسيق الجهود لمواجهة المشكلات المشتركة، وهو الأمر الذي هيأ لبروز الكتلة الأفرو-آسيوية في مؤتمر باندونغ 1955، خاصة بعد حصول العديد من الدول الآسيوية على استقلالها "الفلبين، الهند، باكستان، سيلان بورما، أندونيسيا، الهند الصينية".

[1] – فايق (محمد): عبد الناصر والثورة الإفريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص.17.

[2] – نفس المرجع، ص17.

الفصل الأول

الكتلة الأفرو-آسيوية في ظل الصراع

بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي.

المبحث الأول:

واقع العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني:

الكتل الأفرو-آسيوية التجسيد، المبادئ، والسياسة العامة

مقدمـــــة:

انتهت الحرب العالمية الثانية بكل مآسيها، وشهد العالم تشكيل نظام دولي جديد يتسم بالقطبية الثنائية، حيث ظهر الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوتين اقتصاديا وعسكريا، يحمل كل منهما نزعة توسعية مذهبية عدائية، وضعت العالم أمام احتمالات جديدة للصراع غير المعلن، تحت أشكال ومظاهرة متعددة تجلت بوضوح في قيام الأحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية، كأدوات جديدة للاستقطاب كان العالم الثالث المحور الرئيسي لها، وكادت بعض النزاعات –في ظل تطبيق كل طرف لنظرية الانتقام الشامل- أن تتحول إلى مواجهات عسكرية بينهما لولا إدراكهما في نهاية الأمر استحالة انتصار أحدهما على الآخر، خاصة في ظل التوازن في أدوات الردع. الناتج أساسا عن توصل الاتحاد السوفياتي لإنتاج الأسلحة النووية بعد سنوات قليلة من الحرب العالمية الثانية.

وفي خضم هذه التحولات في العلاقات بين المعسكرين، برزت قوى جديدة على المسرح الدولي جمعت من حولها العديد من الدول الإفريقية والأسيوية المستقلة حديثا، تتبنى مبادئ وأفكار تدعو إلى الحياد في العلاقات بين المعسكرين، وتطالب بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الأجنبية بمختلف أشكالها، وتجعل من التعاون الدولي السلمـــي القائـــم على مبادئ الاستقـــلال والمساواة في الحقوق بين شعوب العالم شرطـــا أساسيا لحريتها وتقدمهـــا، ومـــن التعايـــش السلمي مصدرا وقاعدة نقوم عليها العلاقات الدولية بدلا مـــن "السلـــم المسلـــح" القائم على القوة والمحافظة على الأمـــر الواقـــع.

إن هذه الأهداف السلمية التي تسعى إلى تحقيقها الكتلة الأفرو-آسيوية وحركة عدم الانحياز، ورغبة منها في الحفاظ على استقلاليتها، وتوفير المناخ الملائم لدعم حركات التحرر جعلها تبتعد عن منطق التكتل مكتفية بتوحيد جهودها بوساطة التفاهم، ودعم وجودها في الأمم المتحدة، وعقد المؤتمرات المشتركة، وفي هذا الإطار لعب مؤتمر باندونغ دور كبير في تكوين الكتلة الأفرو-أسيوية باعتباره أول تجمع للبلدان التي تدعو إلى إجراء تغيرات في العلاقات الدولية على أساس من التعايش السلمي، إلا أن مفهوم وقاعدة تجمع البلـــدان غير المنحازة لم يكونا في ذلك الوقت واسعتين بما فيه الكفاية لكي يلبيان حاجات ومتطلبات

العـــالم المعاصر، ولذا أدخلت حركة عدم الانحياز في مؤتمرها المنعقد في بلغـــراد أبعـــاد جديدة، في مفهومهـــا وتحركها العملي لا سيما في مجال دعم حركات التحرر.

وفي مرحلـــة تطـــور الحركة الأفرو-آسيوية كانـــت مواقـــف الكتلتين منها، تتراوح بين رفضها لوجود طرف ثالث في النسق الدولي في المرحلـــة الأولى، وبـــين محاولـــة احتوائهـــا واستعمالهـــا ضـــد بعضهـــا البعـــض بإظهـــار تأييدها في المرحلة الثانيـــة.

المبحث الأول:

واقع العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

لقد ساهمت الحرب العالمية الثانية بما ترتب عنها من نتائج عسكرية، وسياسية واقتصادية، في وضع أسس جديدة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تأكد انهيار ذلك التحالف الذي جمع بين الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية بهدف التصدي للخطر المشترك الذي كان يتمثل في تنامي قوة النظم الشمولية، "النازية والفاشية"، وظهر إلى الوجود قوتين مختلفتين إيديولوجيا وتتمتعان بأكبر قوة عسكرية واقتصادية، يحمل كل منهما نزعة استقطابية استعداد للمواجهة الحتمية بينهما على الصعيدين الإيديولوجي والعسكري، وساهم في تغذيتها فقدان عنصر الثقة والشك، والعداء المستفعل بين الطرفين الأمر الذي أوصلهما إلى حالة من الحرب غير المعلنة سميت الحرب بالباردة[*].

لقد كان من الطبيعي نظرا للترعة التوسعية التي طغت على السياسة الخارجية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، أن يسعى كل طرف منهما إلى تعظيم مكاسبه السياسية والإقليمية، وقد بدا ذلك واضحا خلال مؤتمرات القمة التي واكبت نهاية الحرب العالمية الثانية أو أعقبتها مباشرة (مؤتمرات يالطا، وبوتسدام)، وكان من مظاهر هذه الخلافات ما أبداه الاتحاد السوفياتي آنذاك من تقاعس عن سحب قواته العسكرية المرابطة في إيران، ثم محاولته التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول المجاورة له لفرض الشيوعية عليها؛ على نحو ما

---

[*] -إن هذا النوع من الصراع يشير إلى وجود تناقصات جذرية في المصالح، وتباين في مضمون المعتقدات التي تعتنقها كل من الكتلتين، ولكن هذه التناقضات لا تصل -مهما بلغ تأزمها- إلى حد إنفجارها على شكل حرب عالمية ساخنة وإنما تظل الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا الصراع الدولي دون مستوى هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح. انظر: إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص.37.

حدث في كل من اليونان، وتركيا عام 1947 إلى جانب - وهو ما يهمنا- اختلافهما حول كيفية سد الفراغ السياسي الناجم عن انحسار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية، ليس في أوروبا وإنما في آسيا والشرق الأوسط خاصة مع تنامي إيديولوجيا التحرر في هذه المناطق[1].

وفي تعليقه على مدى التدهور الذي لحق بعلاقات القطبين ذكر "سير وتستون تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا في خطاب ألقاه في ولاية ميسوري الأمريكية عام 1946 "إن ثمة اقتناعا سائدا في الغرب بأن السوفييت لا يعرفون إلا منطق القوة ومن ثمة ليس أمام الدول الغربية سوى الاتحاد من أجل التصدي للمحاولات التوسعية السوفياتية[2].

I-أمريكا وسياسة الاحتواء والاستقطاب:

كان من المتعين على الدول الغربية في ظل هذه الظروف أن تعمل على وضع خطة شاملة تمكنها من التصدي لهذه الأخطار الشيوعية، التي باتت تهدد مصالحها وقيمها الأيديولوجية، وقد تمثلت هذه الاستراتيجية فيما عرف آنذاك بسياسة "الاحتواء" التي أرسى دعائمها الأولى الخبير الدبلوماسي "كينان" عام 1948، والتي استهدفت حصر نطاق المد الشيوعي داخل مناطق نفوذ وإحكام الخناق حوله بهدف الحيلولة دون اتساعه وامتداده إلى مناطق أخرى من العالم[3].

اعتبر الرئيس ترومان -هذه الاستراتيجية بالإضافة إلى التبرير العقائدي- بمثابة ضرورة أساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية والديموقراطية من محاولات التسلل الشيوعي، وهو التسلل الذي لم يكن يعني في رأيه تهديد الكيان الدولي للولايات المتحدة الأمريكية أو المساس بأمنها القومي فقط، وإنما كان يتجاوزها ليشكل اعتداء على كل القيم الأساسية التي تدين بها[4].

---

[1] -طه الدوري (عدنان): العلاقات السياسية الدولية، ط4، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1990، ص ص. 98-99.

[2] - وهبان (أحمد): ممدوح منصور: التاريخ الدبلوماسي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.212.

[3] - مقلد اسماعيل صبري: الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص. 213-214.

[4] -مقلد اسماعيل (صبري): العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص.253.

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء هذه في بلوغ أهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفياتي بالقنابل الذرية تدميرا كاملا، وهو الأمر الذي يشير إلى استخدام القوة النووية كأداة جديدة لإدارة عملية السلام.

لقد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفياتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في أوروبا الغربية، والعالم الثالث.

I-1-**معاهدة حلف الشمال الأطلسي**: تعتبر معاهدة حلف الشمال الأطلسي (NATO) بمثابة الحلقة الأولى في سلسلة المحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة، في إطار تطبيقها لسياسة الاحتواء، وتعود بدايات هذه المنظمة إلى ما عرف "بميثاق بروكسل أو اتحاد غرب أوروبا في عام 1948، بين كل من بلجيكا، وفرنسا، ولوكسنبورغ، وهولندا، وبريطانيا.

والتي تعهدت فيها بمساعدة بعضها في حالة تعرض إحداهما للاعتداء، وقد لاقت هذه المعاهدة التشجيع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع السيناتور الأمريكي "فاند نبرج" إلى تبني توصية تدعو إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذه الترتيبات، وغيرها من تدابير الأمر الجماعي، على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين هذه الدول، وقد أعقب ذلك بدء مرحلة المفاوضات بين الحكومة الأمريكية، وحكومات الدول الأخرى وانتهت هذه المفاوضات باقتراح معاهدة حلف شمال الأطلسي في 14 أفريل 1949، وقد وقعت على هذه المعاهدة 12 دولة مؤسسة هي دول ميثاق بروكسل إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والدانمارك، وأيسلندا والنرويج، البرتغال، وتبع ذلك انضمام عدة دول إلى عضوية الحلف (كتركيا، واليونان، وألمانيا الغربية،...) [1].

ويكتسب الحلف (الأطلنطي) الأطلسي أهميته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في أنه يمثل إضافة هائلة لقوة المعسكر الذي تتزعمه؛ إذ أن دول أوروبا الغربية المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا، والغنية بمواردها الطبيعية وثرواتها البشرية، فضلا عن الأهمية الجيوسياسية، التي تكفل تأمين خطوط المواصلات عبر الأطلنطي، من شأنها أن تمثل أول خط دفاع للولايات المتحدة في مواجهة التهديدات السوفيتية، وتأكيدا على هذه الأهمية أعلن "ايزنهاور" أن الحلف

[1] –مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص.346.

الأطلسي يمثل عنصر أساسيا لا غنى عنه في شبكة المخالفات الدفاعية الأمريكية في مواجهة التهديد الشيوعي المستمر والأمن الدوليين"[1].

وللتدليل على فعالية الحلف في مواجهة السوفييت يكفي أن نذكر مثالين؛ الأول هو أنه بعد أسبوعين من إبرام معاهدة الحلف الأطلسي رفع الاتحاد السوفييتي حصاره عن برلين الغربية، والثاني يتمثل في أن السوفييت منذ قيام هذا الحلف لم يسعى إلى تحقيق أية مكاسب إقليمية في أوروبا الغربية.

لكن إذا كان الحلف الأطلسي يرمي في الأساس إلى مواجهة القـــوة العسكريـــة في أوربـــا حسبما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف "أن أي هجوم مسلح يستهدف واحد أو أكثر منهم في أوروبا و أمريكا الشمالية يعد بمثابة هجوم على أعضاء الحلف"، لكنه من ناحية أخرى أستخدم الحلف كأداة لقمع حركات التحرر؛ فالحيز الجغرافي الذي يشمله الحلف، والذي حددته المادة السادسة من ميثاق الحلف "أنها أقاليم الدول المتعاقدة في أوربا وأمريكا الشمالية؛ والمديريات الجزائرية"، جعله يتورط في عمليات استعمارية في العديد من مناطق العالم، ويكفي أن نشير في هذا الشأن إلى المشكلة الجزائرية؛ فالجزائر أختيرت وحدها من بين كل المستعمرات الأوربية الأخرى لتكون تابعة وبشكل مباشر للحلف الأطلســـي، ويندرج ذلك في إطار النوايا والطموحات البعيدة للحلف، وقد كشف ذلك الوزيـــر البريطاني "أنطوني ناثينقا (Anthony, Nothing) في صحيفة "هيرالد تريبون (herald trivene) الأمريكية حيث أكد أن الحلفاء كانوا ينوون تسوية هذه القضية على أساس إدمـــاج منطقـــة شمال إفريقيا بكاملها داخل الحلف الأطلسي لتقوية دعائمه وليس داخل الدولة الأصلية فحسب، بل أيضا على أساس مده إلى مناطق أخرى جديدة، نظرا للموقع الاستراتيجي للشمال الإفريقي في منظور الحلف، غير أن ما كان يحول دون تحقيق ذلك الطموح بالشكل المكشوف هو ذلك الاختلاف بين كل من فرنسا وأمريكا؛ ففرنسا تستخدم شمال إفريقيا كقاعدة لمحاربة الثورة الجزائرية، بينما أمريكا تريد أن تستخدم هذه المنطقة لتمنع روسيا من الهجوم عليها[2].

---

[1] – ممدوح (محمود)، مصطفى (منصور): سياسات التحالف الدولي "دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي، ودور الأخلاق في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية مطبعة مدبولي، الاسكندرية، 1997، ص ص. 336-337.

[2] –"الحلف الأطلسي وحرب الجزائر"، المجاهد، عدد 39، 02 أفريل 1959.

ورغم الخلافات التي تبدو بين فرنسا وأمريكا حول إدماج الجزائر في نطاق الحلف، إلا أن ذلك كان أمرا عرضيا، حيث تأكد الدعـــم والوقوف إلى جانب فرنسا في حربها في الجزائر باسم المحافظة على وحدة وتضامن الحلفاء، وهو أمر صرح به الجنرال الأمريكي "نورثمان" القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي في أوروبا حيث قال" أن أي هجوم خارجي على الجزائر يعد هجوما على جميع أعضاء الحلف[1].

وقد برز الدعم العسكري للحلف الأطلسي لفرنسا، بعد اتجاه أعضاء الحلف إلى منحها حق الأفضلية في الحصول على أحدث التجهيزات العسكرية مثل الطائرات العمودية من نوع "سيكورسكس" المخصصة لمواجهة عمليات الثوار الجزائريين، هذا إلى جانب الدعم المالي، والدبلوماسي[2].

ولعل ذلك ما جعل الحلف يتعرض لانتقادات سواء من الكتلة الشيوعية أو من الكتلة الأفرو-أسيوية:

فالكتلة الشيوعية ترى في وجوده، وجودا يتناقض تماما مع مبادئ الأمم المتحدة بتهديده لسلام العالمي عن طريق تربصه بالدول الاشتراكية، بحجة تهديد هذه الأخيرة للسلام في أوروبا والعالم.

وعلى هذا النهج نعتت كتلة الحياد الإيجابي الحلف على أنه أكد انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين تحكم رياح الحرب الباردة، الهوجاء علاقتهما وكذلك التسابـــق في التسلح مع ما يتركه ذلك من أثار اجتماعية سيئة على البشرية جمعاء، فضلا عن إضعافه لدور هيئة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين حينما نصب نفسه قيمـــا على هذا الدور، في وقت برز استخدامه في أكثر من مناسبـــة في تدعيم الاستعمار وقمع حركات

---

(1) -المجاهد، عدد39، نفس المرجع.

(2) -"لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ 1957، "مذكرة الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الحلف الأطلسي، في 1960/9/19"، المجاهد، ع78، أكتوبر 1961.

التحرر كما حدث في الجزائر ومصر وتونس وإفريقيا الغربية (الكونغو) ومساندته المستمرة للعدوان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة[1].

وعلى كل فإن واشنطن التي أسست الحلف الأطلسي بهدف حصر نفوذ الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا بدأت تشعر في ضوء أحداث السياسة الدولية أن هذا الحلف لم يف بالغرض المطلوب لفرض هيمنة الدول الرأسمالية على العالم، ووقف حركات التحرر الوطني، والحد من التطور الإيجابي لنشاطات الدول الاشتراكية، ومن هنا وجهت اهتمامها واندفاعها إلى دول العالم الثالث بوصفها منطقة الفراغ الاستراتيجي.

I-2-ميثاق ريو: كان ميثاق ريو 1948 أولى المحالفات العسكرية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم الثالث، التي ضمت في عضويتها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من: الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، كوومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدومنيكان، إكوادور، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراجوا، بناما، باراجواي، بيرو، البرازيل، فترويلا[2].

وكان الهدف من عقد هذا الميثاق كما نصت عليه ديباجته هو كفالة السلم لكل الدول الأمريكية، عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لأية دولة تتعرض لخطر الاعتداء من الخارج أو الداخل، كما اتفقت الدول الأمريكية في هذا الميثاق على اعتبار أن أي اعتداء يقع على إحداهما يعتبر اعتداء على الكل، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذ لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس، وإلى جانب هذا فقد أدرج بند يستدعي الكثير من التأمل والفحص، وهو الذي ينص على: "بناء على طلب أي دولة أو دول هوجمت مباشرة، وإلى أن تتخذ هيئة التشاور التابعة للحلف ما يلزم من إجراءات، يمكن لأي دولة متعاقدة أن تقرر التدابير الفورية التي يمكن أن تتخذها، وفاء منها لالتزامات سالفة الذكر".

إن هذا البند يعطي للدولة الأقوى شرعية التدخل الانفرادي في شؤون أية دولة من الدول الأعضاء كلما دعت الحاجة إلى مثل ذلك التدخل، وهو ما تلجأ إليه الولايات المتحدة

(1) – الكعكي يحي (أحمد): مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص ص. 191-192.

(2) –مقلد: العلاقات السياسية الدولية: مرجع سابق، ص.344.

الأمريكية بالفعل لمحاربة الانقلابات والحركات الثورية في دول أمريكا، كلما شعرت أنها تمثل تهديد لمصالحها، أو تسيء لعلاقاتها مع هذه الدول، كما حدث في جواتيمالا 1954، وكوبا 1961.

إن هذا الميثاق في الحقيقة لم يكن في جوهره إلا تقنينا لمبدأ مورنرو الشهير 1822م الذي جعل من القارتين الأمريكيتين منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النزعة التوسعية للأنظمة الأوروبية القديمة[1].

أما خارج نطاق القارة الأمريكية، فقد أبرمت الولايات المتحدة في إطار سياسة الاحتواء ثلاث محلفات: حلف الأنزوس، حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد.

I-3–**حلف الأنزوس، وحلف جنوب شرق آسيا:** ففي إطار محاولتها لدعم الاستقرار في منطقة المحيط الهادي، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف بحلف "الأنزوس" أو الباسيفيكي عام 1951م، بين كل من أستراليا ونيوزيلاند، وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية، من وراء هذا الحلف دعم وجودها في منطقة جنوب المحيط الهادي لا سيما في ظل تزايد التهديد الشيوعي، بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين عام 1949م بزعامة "ماتوسي تونغ"، إلا أن هذا الحلف تراجعت أهميته بعد قيام حلف جنوب شرق آسيا[2].

أما الحلف الثاني الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نفس السياسة، فكان "حلف جنوب شرق آسيا"، الذي تم التوقيع عليه في مانيلا في سبتمبر 1954م، وضم في عضويته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ونيوزيلاند، وباكستان، والفلبين، وتايلاند[3].

وكان إقامة هذا الحلف استراتيجية، هدفت من ورائها أمريكا، والدول الدائرة في فلكها، إلى المحافظة على مستعمراتها القديمة، أمام تصاعد القوة الصينية، ووجود المنطقة في جنوب القسم الشرقي من الاتحاد السوفيتي، وانتشار الأفكار الاشتراكية على نطاق واسع وتوفر الموارد والثروات الطبيعية، وكانت البعثة الأمريكية التي وفدت إلى المنطقة عام 1953م قد أقرت

(1) – ممدوح محمود، مصطفى منصور: مرجع سابق، ص. 355.

(2) – وهبان أحمد، ممدوح منصور: مرجع سابق، ص.216.

(3) – البراوي (رشيد): العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972، ص.211.

بأن الأمن الجماعي يعتبر أفضل وسيلة للمحافظة على المنطقة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة باتفاقيات أمن متبادل مع الفلبين وأستراليا، ونيوزلنده، والبابان، وكوريا الجنوبية، لذلك اعتقدت البعثة أن حلف الباسيفيكي وحلف جنوب شرق آسيا هدفان من الأهداف المرغوب فيها التي يجب أن تتجه إليها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

وتنحصر أهداف الحلف في الدفاع عن المنطقة ضد أي اعتداء مسلح من الخارج، ومنع محاولات التدمير والتخريب أو قلب أنظمة الحكم التي قد تقوم بها القوى الموالية للشيوعية، والتي يكون من شأنها زعزعة الاستقرار السياسي للدول الأعضاء زيادة على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء.

ولعل هذه الأهداف تعكس بوضوح إصرار الدول الأعضاء في الحلف على معارضة أي شكل من أشكال الثورة. أو تغيير نظم الحكم في أي منها حتى ولو كان بالإرادة الشعبية، مما يعني أن هدف الحلف يتمثل في إسباغ حماية الدول الغربية على نظم حاكمة ذات طبيعة معينة موالية للغرب، وهو الأمر الذي جعل العديد من دول آسيا تحجم عن الانضمام للحلف (الهند، بورما، سيلان، أندونسيا)، وكان هذا من أبرز عوامل تراجع قوة الحلف[2].

I-4-**حلف بغداد:** لم تكن منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الاستراتيجية والنفطية بعيدة عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بل عمدت -على خلاف سياستها في آسيا وأمريكا اللاتينية- إلى ربطها بسياسة الأحلاف السابقة، وفي هذا الإطار جاء التوقيع على حلف بغداد.

ويبدو أن التفكير في هذا الحلف على ما يظهر قد بدأ بعد اتخاذ مصر لقرار إلغاء معاهدة 1936 في عام 1945، وفشل مباحثات عقد اتفاقيات ثنائية بين بريطانيا ومصر (معاهدة صدقي-بيقن 1946) وبين بريطانيا والعراق (معاهدة جبر- بيقن 1948)، وهنا طرح فوستر

---

[1] – زنابلي (عبد المنعم): تطور ومفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975،

ص ص. 86-87.

[2] – ممدوح محمود، مصطفى منصور: مرجع سابق، ص ص.358-359.

دالاس فكرة "الحزام الشمالي عام 1953، الدعاية إلى إقامة حلف عسكري موال للغرب، استكمالا لجدار الأحلاف المحيطة بالاتحاد السوفياتي[1].

ولما رفضت الدول العربية المشروع رأت الولايات المتحدة تجنبا لإثارة مشاعر التيار القومي، وتيار عدم الانحياز المناويء لسياسة الارتباط بالأحلاف العسكرية، أن تتم الدعوة لقيام هذا الحلف من جانب دول المنطقة، وفي هذا الإطار تم إبرام عدة مواثيق دفاعية ثنائية بين كل من تركيا وباكستان (1954) ثم بين تركيا والعراق (1955)، ثم ما لبثت أن انضمت كل من باكستان وبريطانيا وإيران إلى الميثاق التركي-العراقي ليظهر بعد ذلك حلف بغداد إلى الوجود عام 1955[2].

ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أنها كانت وراء قيام الحلف إلا أنها أحجمت عن الانضمام إلى عضويته بصورة كاملة، حيث اقتصرت عضويتها فيه على اللجان العسكرية ومكافحة النشاط الهدام، وهذا ما أكده البيان الصادر في برمودا عن الرئيس إيزنهاور في 24 مارس 1958: "استعداد الولايات المتحدة الأمريكية... للمشاركة النشطة في أعمال اللجنة العسكرية لحلف بغداد"[3]. ويرجع ذلك حسب تحليل أحد الباحثين إلى:

-تجنب الإساءة إلى كل من مصر والعربية السعودية اللتين كانتا تعارض الحلف.

-تجنب الإساءة إلى علاقاتها بإسرائيل التي كانت تعارض الحلف، باعتباره يمثل دعما لقدرات الجانب العربي.

-تجنب إثارة مشاعر التيار القومي المناوئ للأحلاف ضدها[4].

ورغم ذلك فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان لحملها على الانضمام إلى الحلف، إلا أن جهودها باءت بالفشل، هذا وقد أدت الضغوط المتزايدة من جانب القوى الغربية على مصر إلى اتجاه هذه الأخيرة نحو

---

[1] – زنابلي عبد المنعم: مرجع سابق، ص.90.

[2] –محمود ممدوح، مصطفى منصور: مرجع سابق، ص.360.

[3] –مجموعة من الباحثين: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص.57.

[4] – أ. بريسون (توماس): العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، 1784-1975، ط1، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985، ص.456.

تحسين علاقاتها بالمعسكر الشرقي، وهو ما بدت مظاهره في صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955 مما فتح أمام الاتحاد السوفيتي منفذا إلى قلب الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي قام الحلف أساسا بهدف منع حدوثه[1] ثم جاءت ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق التي أطاحت بالنظام الملكي الموالي للغرب لتوجه ضربة مؤثرة للحلف إذ انسحب على أثرها العراق من الحلف في 24 مارس 1959، وإزاء تدهور قوة الحلف اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانضمام إلى عضويته بصورة كاملة، ونقل مقره إلى أنقرة وتغيير اسمه إلى اتفاقية المنظمة المركزية[2].

وينبغي أن نشير هنا إلى أن فشل حلف بغداد في تحقيق أهدافه كان أمرا متوقعا نظرا لعدة أسباب:

-افتقار الحلف لعنصر وحدة الهدف بين أعضائه، فبينما كانت الدول العربية ترى أن التهديد لها مصدره الحقيقي هو إسرائيل، كان الحلف يقوم أساسا على افتراض أن الاتحاد السوفيتي هو مصدر الخطر.

-تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي، وعدد من البلاد العربية، وإيران، وباكستان، وازدياد الاتجاه لدى شعوب المنطقة نحو انتهاج سياسة الحياد الإيجابي.

-التواجد السوفيتي الضخم في البحر المتوسط، بعد حصوله على تسهيلات بحرية في كل من مصر وسوريا.

-إن نظم الحكم في الشرق الأوسط، لم تعد تلك النظم المحافظة التي ارتبط مصيرها بالغرب لفترات طويلة، وإنما حلت محلها حكومات ذات طبيعة ثورية، وتوجهات قومية معادية للغرب، باعتباره يمثل ارث الاستعمار القديم التي كانت تلك الدول قد نجحت في الإفلات منه، وبالتالي كانت هذه النظم أكثر ميلا للتعاون مع الاتحاد السوفيتي، باعتباره الظهير الطبيعي لحركات التحرر للتخلص من الاستعمار[3]. هذا جانب ميل القيادات الغربية إلى أسلوب السيطرة وإملاء الشروط أو ما يعرف بسياسة "حافة الهاوية" التي تقوم على تصعيد حدة الأزمة لإجبار الخصم على التراجع وتقديم التنازلات، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولا من جانب

---

[1] -محمود ممدوح، مصطفى منصور، مرجع سابق، ص.361.

[2] – البراوى رشيد: مرجع سابق، ص.215.

[3] -مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص.290.

زعماء الشرق الأوسط الذين كان أغلبهم من العسكريين، مما أثر بصورة سلبية على كفاءة الدبلوماسية الأمريكية في هذه المنطقة ككل[1].

وفي إطار نفس الاستراتيجية لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية -ظاهريا- وضمان تبعيتها للاقتصاد الأمريكي، وتدعيم أمن العالم الغربي وسلامته، فقد طرحت في هذا الصدد عدة مشاريع في شكل مساعدات اقتصادية نذكر منها مشروع ترومان[*] مشروع مارشال[*] مشروع إيزنهاور[*].

إن الرأي العام الأمريكي عندما تأكد له عدم جدوى سياسة الاحتواء في التصدي للتوسع الشيوعي خاصة بعد الحرب الكورية عام 1950_ تطلع إلى سياسة أكثر فعالية لمكافحة الشيوعية، وفي هذا الإطار أعلن جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة عما عرف بــ"إستراتيجية الانتقام الشامل" التي تقوم على أساس الرد الأمريكي بتوجيه ضربات انتقامية عنيفة إلى القوى الشيوعية، في أماكن محددة، إذا ما حاولت تغير الأوضاع الدولية الراهنة، وكان المنطق الذي انبنى عليه تفكير دالاس (وهو صاحب المنهاج في التعامل الدولي المعروف بسياسة حافة الهاوية) هو أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد في المستقبل هو أن تقنعه مقدما بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية تجعله الخاسر في النهاية[2].

---

[1] – ممدوح (محمود)، مصطفي (منصور): الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (ب.س.ط)، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، ص ص. 164-165.

*مشروع ترومان: تمثل هذا المشروع في الخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس 1948م، موضحا فيه اعتزام الحكومة الأمريكية تقديم يد العون والدعم للشعوب التي تتعرض لتهديدات من جانب الشيوعية العالمية، وقد تضمن هذا المشروع تخصيص 400 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لكل من تركيا واليونان.

*مشروع مارشال:تمثل هذا المشروع في الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال-جوان 1947م في خطاب ألقاه بجامعة هارفورد وأعلن فيه تقديم 13 مليار دولار لأوروبا الغربية لمساعدتها على إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية باعتبارها تمثل خط الدفاع الأول عن المعسكر الغربي، في مواجهة المعسكر الشرقي.

*مشروع ايزنهاور: الذي مثل تعهد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الدول العربية التي تتعرض للتهديد من جانب القوى الشيوعية، أو التدخل من خلال إمدادها بالمساعدات الاقتصادية، أو الدعم العسكري بتقديم الأسلحة، أو التدخل لدعم النظم الموالية للغرب (لبنان 1958، الأردن 1957)، وقد قبلت المشروع دول حلف بغداد، ورفضته مصر، وسوريا، والأردن وطرح عبد الناصر نظرية الحياد كبديل سياسة الأحلاق، أنظر: أحمد وهبان، محمود ممدوح، مصطفى منصور: مرجع سابق، ص ص. 217-250.

[2] –مقلد: العلاقات الدولية السياسية، مرجع سابق، ص.255.

وقد كان الدافع من وراء انتهاج هذه الأساليب المشددة في التعامل مع القوى الشيوعية هو تزايد المخاوف من المزيد من المد الشيوعي في العالم ولا سيما في ظل اقتناع الإدارة الأمريكية آنذاك بما عرف بنظرية "الدمينو" والتي مفادها أن سقوط دولة ما في قبضة الشيوعية يهيئ لسقوط الدول المجاورة لها على نحو ما يحدث مع قطع الدمينو[1].

تعرضت نظرية الانتقام الشامل لأول اختبار عنيف لها إثر حرب الهند الصينية في عام 1954، وهو الاختيار الذي ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي معا لم يكن إلا من قبيل التهويش أو التخويف، ولهذا فإنها فقدت قابليتها للتصديق[2] خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان قد اقترب من مستوى التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كان يدفعهما إلى إيجاد صيغة للتعايش المشترك يمكن من خلالها تجنب مخاطر الدمار الشام الذي سيلحق بهما وبالبشرية كلها، ومن هنا لم يجد كلا من المعسكرين بدا من تحويل نظرتهما إلى العلاقات القائمة بينهما نحو سلوك جديد يعتمد على الحوار والتعايش السلمي وتسوية النزاعات بالطرق السليمة وتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية بما يمكن من تحقيق المصالح المشتركة على أساس بناء علاقات جديدة تتسم بالوفاق والتعاون الاقتصادي ومراقبة التسلح.

وهكذا يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اندفعت بقوة تجاه سياسة التحالف، بعد أن فرضت عليها الصورة الجديدة للنسق الدولي والعالمي بعد الحرب العالمية الثانية الانصراف عن سياسة العزلة لتقيم علاقات مع أكثر من 42 دولة خلال فترة (1948-1954م) [3] ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد هدفت من وراء هذه السياسة فضلا عن محاصرة النفوذ الشيوعي إلى:

فرض سيطرة الدول الغربية على الشعوب مستقلة كانت أم مستعمرة تحت شعارات جديدة وأساليب حديثة، لتؤمن لنفسها ما كان يؤمنه لها الاستعمار القديم، كالسيطرة على

---

[1] – وهبان أحمد، ممدوح محمود، مصطفى منصور: مرجع سابق، ص.221.

[2] –مقلد: العلاقات الدولية السياسية، مرجع سابق، ص.257.

[3] – ممدوح محمود، مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص.361.

الثروات، وفتح الأسواق اللازمة للرأسمال العالمي، والاحتكارات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وربطها في شبكة واحدة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

إن صورة هذا التحالف هو نوع من الاستعمار الجديد الذي حاولت أمريكا فرضه في آسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية لإيقاف سير حركة الشعوب نحو السلم والتقدم الاجتماعي بما يضمن لها المحافظة على مواقع الرأسمالية ضد حركة التحرر الوطني، الحركة المعادية للاحتكار الاستغلال[1] هذا بالنسبة للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، فكيف كانت سياسة الاتحاد السوفيتي وما موقع العالم الثالث منها؟.

II–الاتحاد السوفياتي والاستراتيجية المضادة:

أمام هذا النفوذ المتزايد في العالم، ومجالات سياسة التطويق –ضد الاتحاد السوفيتي- عن طريق إقامة الأحلاف العسكرية، من طرف الكتلة الغربية في كل أرجاء العالم، لم يكن في وسع الكتلة الشرقية، إلا أن ترد على هذه السياسة العدوانية بتبني نفس الاستراتيجية، في محاولة منها تأمين وتثبيت دعائم الشيوعية في أوربا الشرقية من خلال اللجوء إلى أدوات مشابهة للأدوات التي استخدمها الولايات المتحدة في إطار سياسة الاحتواء.

II-1-**حلف وارسو**: تنفيذا لهذه الاستراتيجية أبرم الاتحاد السوفيتي معاهدة تحالف جماعي مع الدول أوروبا الشرقية، والتي عرفت بميثاق وارسو، الذي أعلن عن قيامه في 14 ماي عام 1955م مباشرة بعد إعلان إعادة تسليح ألمانيا الغربية واندماجها في منظومة المعسكر الغربي[2].

وقد قام هذا الحلف بعد سلسلة من المخالفات الثنائية التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع دول أوروبا الشرقية خلال الأربعينات مع (تشيكوسلوفاكيا عام 1943م ويوغسلافيا 1945م، ورومانيا 1948م، والمجر عام 1948م)، ثم راح السوفيت يتوجون هذه السلسلة من المحالفات، بالمحالفة الثنائية الصينية السوفيتية عام 1950م[3].

---

[1] – زنابلي عبد المنعم: مرجع سابق، ص ص. 93-94.

[2] – وهبان أحمد، و....: مرجع سابق، ص.222.

[3] – البراوي رشيد: مرجع سابق، ص ص. 215-216.

ويبدو أن تحول السوفييت حسب تحليل بعض المحللين السياسيين عن أسلوبه المحالفات الثنائية إلى أسلوب المحالفة الجماعية لم يكن لإعتبارات استراتيجية، إذ كانت أوروبا الشرقية واقعة كلها تحت السيطرة السوفيتية، بحكم وجوده العسكري في هذه الدول، ومن ناحية أخرى فإن مجرد انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف الأطلسي، لم يكن ليؤدي بصورة تلقائية وفورية إلى تضخيم الفعاليات العسكرية لهذا الحلف بالدرجة التي تدفع الاتحاد السوفيتي إلى إجراء تغيير جذري في مضمون ترتيبات الأمن الخاصة لمنطقة شرق أوروبا، ويخلص هذا الرأي إلى القول بأن هناك أسباب كمنت وراء إعلان قيام حلف وارسو في ذلك الوقت لا تخرج عن الآتي:

– إن هذا التنظيم العسكري المتعدد الأطراف كان يتيح للاتحاد السوفيتي إطارا مشروعا في تواجده العسكري في شرق أوروبا، إذا نصت معاهدة الحلف على إنشاء قيادة عسكرية موحدة لقوات الدول الأعضاء فيه، وقد هيأت هذه القيادة المشتركة الفرصة لتنفيذ بنود اتفاق الحلف تحت إشراف الاتحاد السوفيتي، الذي تولى وزير دفاعه قيادة جيوش جميع الدول الأعضاء.

– إن هذا الحلف كان يستخدم كأداة تدعم من مركز الاتحاد السوفيتي في المساومات الدبلوماسية التي يدخل طرفا فيها مع الغرب أو بعبارة أخرى فانه كان يهيئ للاتحاد السوفيتي التفاوض من مركز قوة جديد، بخلاف ما كان عليه من قبل وبالتالي فإن هذا الحلف يضفي نوع من التكافؤ على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والغرب[1].

وتشير تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية أن حلف وارسو نجح في فترة قصيرة أن يقف على قدم المساواة مع الحلف الأطلسي، بل ويتفوق عليه في مجال التسلح التقليدي على وجه الخصوص إذ نذكر نفس التقارير أن ترسانة حلف وارسو التقليدية قد أصبحت تحتوي من الأسلحة المتطورة ما يكفي لغزو أوروبا عدة مرات وذلك على الرغم من الأعباء الدفاعية الهائلة التي تحملها السوفيت على امتداد حدودهم في أعقاب الخلاف الصيني – السوفيتي[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن السياسة السوفيتية لجأت أيضا إلى استخدام الأداة الاقتصادية لتثبت تواجدها بأوروبا الشرقية، وضمان تبعيتها للاقتصاد السوفيتي ولهذا الغرض جاء الإعلان

---

[1] –مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص.365-366.

[2] –ممدوح محمود، مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص.347.

عن قيام مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية في جانفي 1949م، وقد ضمت هذه المنظمة في عضويتها إلى جانب الاتحاد السوفيتي كل بلغاريا، ورومانيا، والمجر وبولندا، وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو التنسيق بين الدول الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وتبادل الخبرات، وتشجع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء[1].

II-2-الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث:

ظل اهتمام السوفيت طوال فترة حكم ستالين مركزا على الدول الاشتراكية في أوروبا، فضلا عن دعم بعض العناصر الثورية الشيوعية الموالية للاتحاد السوفيتي في بعض المناطق وتحريضها على الثورة كما حدث في اليونان، وماليزيا، والفلبين، وكوريا، دون الامتداد والاندفاع نحو العالم الثالث، ومرد تلك السياسة إلى نظرة السوفيت إلى أن قادة حركات التحرر وحكام غالبية دول العالم الثالث، على اعتبارهم من المنتمين إلى الطبقة البرجوازية الموالية للغرب، وقد أكد هذا الأمر ستالين في مؤلفه "أسس اللينينية" عندما قال: "إن البروليتاريا يجب أن ألا تسارع إلى تأييد كل حركة تحرر وطني، فهذا التأييد يجب أن يكون قاصر على تلك الحركات التي من شأنها أن تضعف وتنهي الوجود الاستعماري، لا أن تبقي عليه وتقويه خشية[2] أن تفقد مراكز القوى التي تحتلها وتتمتع بها".

ولهذا الاعتبار فقد كان السوفييت يرون أن الوسيلة الوحيدة المضمونة للتغلغل السياسي في دول العالم الثالث هي عن طريق الثورات التي تنظمها الأحزاب أو العناصر الشيوعية ضد الحكومات البرجوازية في الدول حديثة الاستقلال.

غير أن الفترة التي تلت وفاة ستالين (1953) بدأ الزعماء السوفيت يهتمون بالقوى الثورية في العالم الثالث؛ فقد لاحظ خورتشوف خلال مؤتمر باندونغ 1955 بعض المؤشرات الإيجابية على اتجاه بعض دول العالم الثالث نحو الإقتداء بالنموذج السوفيتي في التنظيم السياسي والاقتصادي، وهو ما اعتبره مؤشرا على اتجاه تلك الدول نحو الشيوعية، وهنا أدرك السوفيت ضرورة فتح آفاق لمد نفوذهم إلى العالم الثالث، وفي هذا الإطار عمل الاتحاد السوفيتي على

---

[1] – وهبان أحمد ، ممدوح محمود مصطفى منصور: مرجع سابق، ص.220.

[2] –مقلد: "السياسة السوفياتية والدول الأفرو-أسيوية"، مجلة السياسة الدولية، ع2، أكتوبر 1964، ص.16.

تحسين علاقاته ببعض دول الشرق الأوسط كمصر، سوريا، والعراق، بهدف مناهضة التيار المحافظ الموالي للغرب في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وقد اقتصر محاولات التغلغل السوفييتي خاصة على أساليب الدعم العسكري والاقتصادي[1].

إن تركيز الاتحاد السوفيتي على الأداة العسكرية في سياسته الخارجية تجاه دول العالم الثالث يرجع بطبيعة الحال إلى التركيبة السياسية في تلك التي تتكون أساسا من العسكريين الذين عادة ما تكون لديهم حساسية كبيرة اتجاه الإمداد بالسلاح حيث أن الكثير من نظم الحكم في دول العالم الثالث تفتقد إلى الشرعية، ومن ثم فهي تعتمد على تدعيم قوتها العسكرية لقمع أية حركة مناوئة لها من جانب القوى الاجتماعية، وبذلك يكون الاتحاد السوفيتي قد وجد المدخل الرئيسي إلى القيادات العسكرية الحاكمة في دول العالم الثالث، وبالتالي تدعيم علاقاته بهذه الدول والقضاء على احتكار الرأسمالية فيها[2].

ولعل ما يؤكد هذا التحول الجذري في نظرة السوفييت إلى العالم الثالث، أنه بالرغم من تبنى الاتحاد السوفيتي لسياسة التعايش السلمي بين النظم الاجتماعية المختلفة، خاصة بعد نداء خورتشوف رئيس الوزراء السوفيتي أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في فيفري 1956م الداعي لسياسة التعايش السلمي في العلاقات الدولية ومعالجة مختلف النزاعات بين المعسكرين بالطرق السلمية، إلا أن المعسكر الاشتراكي لم يكن يعتبر ذلك التوجه قيدا عليه للدعوة إلى التخلص من الاستعمار الغربي من خلال تقديم كافة أشكال الدعم والتأييد للشعوب المنتفضة في آسيا وإفريقيا والعمل من خلال الأمم المتحدة على نصرة قضايا التحرر والتعجيل بإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى التبعية الإيديولوجية والسياسية لحركات التحرر الوطني للمعسكر الاشتراكي، رغم محاولاته بس نفوذه على حركات المقاومة لتبني نمطه الفكري والسياسي الاشتراكي، في المقابل حاولت الدول الاستعمارية ترويض تلك الحركات الاستقلالية ودفعها بمختلف الإغراءات إلى تبني خيارات مهادنة للوجود الاستعماري

[1] –محمود ممدوح، مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص. 365.

[2] –محمود ممدوح، مصطفى منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.185.

في بلداها من خلال الدعوة إلى بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية لتحويل نمط الاستعمار التقليدي إلى استعمار جديد يضمن الإبقاء على مصالحه الاقتصادية بشكل خاص[1].

فالفكر الاشتراكي يدين له التاريخ بالكثير في مضمار تعرية الظاهرة الاستعمارية، والكشف عن تاريخ تكونها، لكن قلما ارتقت من خلاله التنظيمات الشيوعية منها والاشتراكية في الدول الغربية إلى مستوى الفهم التاريخي للعلاقة بين الوطنية ومناهضة الاستعمار، وبين هذه الأخيرة وضرورة الاستقلال الفعلي الشامل لأن تلك التنظيمات والأحزاب الشيوعية في الدول الغربية لم تكن لتتخلص من نظرتها التقليدية للظاهرة الاستعمارية التي طالما انتقدت ممارساتها دون أن تدعو إلى إلغائها من أصولها[2].

وكتقييم لما سبق، يمكن القول أن النظرة البرغماتية وتضارب المصالح، التي طبعت العلاقات الأمريكية – السوفيتية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضعت العالم أمام احتمالات جديدة للصراع، خاصة بظهور القوة النووية كأداة جديدة لإدارة عملية السلام، مما كان له انعكاس سلبي على نظام الأمن الجماعي بتراجع مصداقيته، أمام تحوله إلى منبر للدعاية وتبادل الاتهامات بين القطبين وسوء استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لحقها في الاعتراض التوفيقي على قرارات مجلس الأمن.

هذا إلى جانب أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت تزايد حدة سياسات الاستقطاب الدولي لبلدان العالم الثالث –بوصفها منطقة الفراغ الاستراتيجي– من خلال برامج الإصلاح والاحتواء السياسي سواء في سباق برامج تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو في نطاق عمليات الإدماج والاحتواء ضمن الأحلاف العسكرية.

إلا أن هذه المحاولات أخفقت في محاصرة المد التحرري في العالم الثالث الذي ظهر وزنه السياسي بحصول العشرات من الدول على استقلالها السياسي، لتشكل بذلك قوة محايدة تسعى لتحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعيدا عن ضغوط التكتلات والأحلاف القائمة بين المعسكرين، لكن إلى أي حد نجحت في تحقيق ذلك؟.

---

[1] –مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص.64.

[2] – مالكي (أحمد): الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص.382.

المبحث الثاني:

الكتلة الأفرو أسيوية: التجسيد، المبادئ، السياسة العامة.

شهد العالم في مطلع الخمسينات أكبر حركة تحررية في التاريخ، تهدف إلى تحرير مئات الملايين من البشر من السيطرة الاستعمارية، وقامت دول جديدة، مستقلة تطالب بنصيبها في الحياة الدولية، والمساهمة الفعلية في تقرير مصير العالم.

I–مفهوم الحياد الأفرو–أسيوي وتطوره:

إن منطق الحرب الباردة كان يولد ضغطا على جميع البلدان بوجوب انحيازها إلى أقطاب الكتلتين، إن هذا المنطق فرض إلزامية السباق بين الكتلتين ليس في مجال التسلح فحسب، بل التفوق على أساس اكتساب ولاء شعوب الجزء الأكبر من العالم، وعدى ذلك فإنه هدد بإخلال ميزان القوى الذي أقامته الحرب العالمية الثانية وأضعف من جديد موقع الشعوب في نضالها من أجل التحرر والاستقلال[1].

فليس من قبيل الصدفة على الإطلاق أن تقف الأغلبية العظمى للشعوب في وجه الحرب الباردة وأن لا تذعن للضغوط الرامية إلى أن تنحاز في هذه الحرب إلى هذه الكتلة أو تلك، وأن تشارك بهذه الطريقة في تقسيم العالم بأسره إلى كتلتين، لأن سيطرة المصالح الكتلوية في العلاقات الدولية –بغض النظر عن الشرطية التاريخية بين الكتلتين، والحجج الذاتية لكل منهما– يوفر بصورة حتمية الشروط لفرض السيطرة على الشعوب ونشوء أنظمة هيمنة مختلفة[2].

ولما كانت لهذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال تجارب مريرة تؤكد لها أن الاستعمار ليس إلا استغلالا ونهبا لخيراتها فليس –بعد تحررها من قبضته– أن تعود لتلقى بنفسها في ثوبه مرة أخرى، ولهذا لم يكن ثمة خلاص من هذه النكبات، إلا بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

(1) – كارل (إدوارد): الجذور التاريخية لعدم الانحياز، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص.24.

(2) – كارل (إدوارد): يوغسلافيا في العلاقات الدولية، وفي حركة عدم الانحياز، ترجمة: ميلودي العزوي، مطابع بريفريدني بريغليد، بلغراد، 1980، ص. 262–263.

إن هذه الصورة الجديدة للحياد تعني ممارسة الدول الحديثة الاستقلال مظاهر العلاقات الدولية المختلفة، والتعامل مع أطراف الحرب الباردة بصرف النظر عن مراكزهم في هذه الحرب، أو بمعنى آخر تجاهل ميولهم العسكرية والمذهبية لتحقيق التحرر السياسي، والتخلص من التبعية التي تربطها بأحد الأطراف وفوق ذلك تلتزم الدول المحايدة بمسؤوليات معينة تجاه الحرب الباردة؛ بالعمل على إيجاد العلاج الناجح لها بتحقيق سلام يقوم على العدل، باعتبار السلام ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الكبرى، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها في التنمية والرقي بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لشعوبها، وهو الضمان الأكيد لقدرة هذه الشعوب على الاستمرار في معركة التطوير والتحرر[1].

أو بتعبير أدق إن الحياد الإيجابي[*] هو المذهب السياسي الذي يقتضي من الدولة أن تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية، وأن تشارك في حل مشاكل العائلة الدولية على أساس من الحيدة وعدم المحاباة، وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية، ويقضي به سلطان الضمير العالمي بهدف الوصول إلى تحقيق السلام والأمن العالميين.

وبناء على ذلك نخلص إلى أن عناصر الحياد الإيجابي تتمثل في:

العنصر الأول: يتمثل في الامتناع عن الاشتراك في الأحلاف العسكرية، وعدم الانحياز لأحد أطراف الحرب الباردة.

العنصر الثاني: يتمثل في النقاش والتعاون مع كلا من المعسكرين.

العنصر الثالث: يتمثل في المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل والأزمات الدولية مع الانضمام إلى جانب الشعوب غير المستقلة، والحديثة التحرر، والأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات لصالح هذه الشعوب[2].

---

[1] –حلمي مصطفى محمود: مرجع سابق، ص ص. 87-88.

[*] –لقد عرف عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية نوع آخر من الحياد يطلق عليه الحياد التقليدي أو الحياد القانوني والذي يخول للدولة ذات السيادة المطلقة الامتناع عن المساهمة في أي صراع مسلح أو تقديم أي مساعدات لأطراف المتحاربة. والدولة التي تمارس هذه السياسة لها حقوق وعليها واجبات ويمكن أن يطلق على هذا النوع كذلك الحياد السلبي، انظر محمد نعمان جلال: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص.24.

[2] –نعمان جلال محمد: نفس المرجع، ص.24.

إن انتهاج الدول الحديثة الاستقلال لهذه السياسة يوفر لها قدرا كافيا من الكرامة والحرية في علاقاتها بدول العالم عامة. ودول الاستعمار القديم خاصة، فضلا عن أنها تحقق مزيد من التعاون بين دول آسيا وإفريقيا وتوجهها نحو تحقيق السلم والتعاون الدولي، وتساعدها على استرجاع هويتها الثقافية والدينية، (الزنجية، العربية، الإفريقية، الأسيوية)، وتجسيد الذات هو شعارها جميعا[1].

هذا إلى جانب أن هذه السياسة تجعل من الدول الأفرو-آسيوية عاملا ملطفا لحدة الحرب الباردة وقوة فعالة تستطيع أن تقدم خدماتها في الوقت المناسب للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة التي قد تؤدي بمعسكري الصراع إلى حرب لا تبقي ولا تذره، ولعل هذا ما ذهب غليه الرئيس "نهرو" في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي عام 1955م عندما قال "عندما تكون الحرية مهددة، والعدالة في خطر، وعندما يتم العدوان... فإننا لا نريد ولا نستطيع البقاء محايدين، ونحن لسنا محايدين عندما يتعلق الأمر بالسلام... أو اتجاه سيطرة إمبريالية ... أو أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

ونشير هنا أن الهدف السلمي الذي تسعى إليه دول العالم الثالث، هو الذي جعلها تبتعد عن منطق التكتل مكتفية بتوحيد جهودها بوساطة التفاهم المتبادل والمواقف الموحدة، والمؤتمرات المشتركة، وهو الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأن سياسة الحياد وعدم الانحياز ذات وجهين هما:

سلبي: هو رفض وتمرد بمعنى الامتناع عن الاشتراك في الأحلاف العسكرية وعدم الانحياز لأحد أطراف الحرب الباردة.

إيجابي: يتمثل في تجاوز الكتل، ودمقرطة العلاقات الدولية، وإقامة السلام، وتشجيع ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ليس موقفا سلبيا محايدا معزولا، إنما هو سياسة ملتزمة، ومصممة على خلق عالم أكثر عدالة ومساواة وأشد فعالية[2].

---

(1) –حلمي مصطفى محمود: مرجع سابق، ص ص.78-79.

(2) – كولار (دانيال): العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، ط2،دار الطليعة، بيروت، 1985، ص ص. 135-136.

I-1–مؤتمر باندونغ: وقد جاء التجسيد الأول لسياسة الحياد الإيجابي في مؤتمر باندونغ، الذي أنعقد في الفترة الممتدة بين 18 إلى 24 أفريل 1955 بمدينة باندونغ الأندونسية بناء على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولومبو، (باكستان، الهند، بورما، سيلان التي تغير اسمها فيما بعد إلى سيرلانكا أندونيسيا) وضم المؤتمر 29 دولة، بالإضافة إلى حضور وفود أربعة دول كأعضاء مراقبين: الجزائر، تونس، المغرب، قبرص[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المحلين السياسيين قد قدروا للمؤتمر عدم النجاح نظرا لإختلاف اتجاهات وانتماءات الدول المشاركة فيه:

–منها الدول المرتبطة بالمعسكر الغربي مثل باكستان، تركيا، الفلبين، أثيوبيا، سيلان فيتنام الجنوبية، كمبوديا، وليبيريا، العراق ...

–منها الدول المنتمية إلى المعسكر الشرقي: كالصين الشعبية وفيتنام الشمالية.

–منها دول محايدة: أفغانستان، الهند، أندونيسيا، بورما، نيبال، مصر، سوريا، وإيران.

بالإضافة إلى وجود دول أخرى كانت مرتبطة بمعاهدات ثنائية مع المعسكر الغربي كاليابان، والأردن، وليبيا[2].

ونظرا لهذه الاختلافات الإيديولوجية اكتفت مجموعة كولومبو التي دعت وأعدت للمؤتمر بوضع أهداف عامة للمؤتمر دون تحديدها تاركة ذلك للمشاركين، كما أنها أرادت أن تجعل من هذا المؤتمر اجتماعا للتعاون فيما بين الدول الأفرو–آسيوية أكثر منه مؤتمر لحل مشاكل معينة ومحددة، وفي هذا الإطار رسمت مجموعة كولومبو للمؤتمر أربعة أهداف رئيسية:

–تشجيع التعاون فيما بين شعوب إفريقيا وآسيا.

–دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لشعوب القارتين.

–بحث المشاكل المتعلقة بكفاح شعوب القارتين ضد الاستعمار والعنصرية.

---

[1] –مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص.16.

[2] – الجمل شوقي: التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 34-35.

-بحث مدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الدول في مجال توطيد السلم والتعاون الدولي.

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في المؤتمر فقد وضعت مجموعة كولومبو شرطين أساسيين:

الأول: أن تكون الدولة العضو تنتمي لإحدى القارتين (آسيا وإفريقيا).

الثاني: أن تكون الدولة العضو مستقلة أي ذات سيادة.

إن هذين الشرطين في نظرنا غير كافيين وغير موضوعيين من الناحية السياسية. فقصر باب العضوية في المؤتمر على بلدان آسيا وإفريقيا، (الانتماء الجغرافي لقارتي آسيا وإفريقيا) فيه تجاهل لوضعية عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية التي تعاني من نفس الظروف التي تعاني منها بلدان آسيا وإفريقيا، كذلك الشرط الثاني يعتبر في نظرنا مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر على وجه الخصوص[1].

ورغم كل النقائص التي ظهرت على الإطار العام للمؤتمر والاختلافات التي سادت مناقشاته خاصة حول مسألة الاستعمار واللانحياز، فقد توصل المؤتمرون إلى اتخاذ قرارات هامة عبرت عن طموحات شعوب القارتين، ويعود السبب في ذلك إلى وحدة الكفاح الذي خاضته أغلبية البلدان المشاركة في المؤتمر (التجربة الاستعمارية المشتركة)، ولهذا كان مبدأ مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، هو الشعار الأساسي الذي اجتمعت حوله هذه البلدان متناسية ما قد يفرق بينها من أفكار وعوامل، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأندونيسي "أحمد سوكارنو" إن ثمرة التضحيات التي تحملها الآباء وقاستها الشعوب ودفع ثمنها جيل من الشباب الفذ، هي التي عبدت الطريق إلى هذا المؤتمر[2].

وقد خلص المؤتمر إلى قرارات هامة تناولت مشاكل القارتين الإفريقية والآسيوية ووضع مبادئ جديدة لتدعيم العلاقات الدولية على أساس من التعاون الحقيقي بين جميع الأمم دون تمييز، ويمكن حصر هذه القرارات في النواحي التالية:

---

[1] – مرزاق مختار: مرجع سابق، ص ص. 68-69.

[2] –حلمي مصطفى محمود: مرجع سابق، ص. 101.

أ)–في مجال التعاون الاقتصادي: وافق المؤتمر على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة الأسيوية– الإفريقية على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية وإمكانية التعاون مع دول أخرى من خارج المنطقة، وقبول الاستثمارات الأجنبية ومساعدات الدول الأخرى سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو الدولية.

ولتحقيق برامج التنمية في البلدان الأفرو–آسيوية. أكد المؤتمر على ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأفرو–آسيوية عن طريق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، تبادل المعونة الفنية بين البلدان المشتركة في المؤتمر عن طريق إقامة مراكز للتدريب القومي والإقليمي.

الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية، الطلب من المصرف الدولي للأعمار والتنمية منح نصيب أكبر من موارده للدول الأفرو–آسيوية إنشاء مؤسسة مالية دولية تعمل على منح المساعدات للبلدان الأفرو–آسيوية وعلى تشجيع الاستثمارات فيها.

وأكد المؤتمر على ضرورة تنشيط التجارة ووسائل الدفع، بما في ذلك اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية، وتثبيت الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية عن طريق اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتصنيع المواد الأولية قبل تصديرها، كما ألح المؤتمر على أهمية تعديل أسعار النقل البحري وتطوير الطرق البحرية لتكون أكثر ملاءمة لمصالح البلاد المشتركة[1].

ب)–في المجال السياسي: أعرب المؤتمر عن تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، بما تضمنه ميثاق وقرارات الأمم المتحدة وفي هذا الإطار أعلن المؤتمر تأييده لحق شعوب الجزائر، وتونس ومراكش في تقرير مصيرهم، تأييد حق شعب فلسطين، وموقف أندونسيا في مسألة إيريان الغربية، وموقف اليمن في قضية عدن، والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة "بالمخيمات"، المطالبة بانضمام جميع الدول ذات السيادة لعضوية الأمم المتحدة مثل: كمبوديا، سيلان، اليابان، الأردن، ليبيا، نيبال، فيتنام، وتمكين البلاد

[1] – زنابلي عبد المنعم: مرجع سابق، ص.145 .

الآسيوية-الإفريقية من المشاركة في مجلس الأمن(*)، كما دعا المؤتمرون إلى العمل على نزع السلاح[1].

ج)- في مجال التعاون الثقافي: ركز المؤتمر على أهمية التواصل الثقافي، بوصفه أحسن وسيلة لزيادة التفاهم بين الشعوب، ونزولا عند هذه الأهمية كون المؤتمر لجنة خاصة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافي، وخلصت إلى اتخاذ عدة قرارات؛ إذ نصت على ضرورة إحياء التقارب الثقافي القديم بين شعوب آسيا وإفريقيا، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث، استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية خاصة في الجزائر، ومراكش وتونس.

كما استنكر المؤتمرون العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي، وأكد أيضا على تنمية التعاون الثقافي الأفرو-آسيوي عن طريق تقديم التسهيلات من طرف هذه البلدان لالتحاق الطلبة الراغبين في الدراسة والتدريب، وتوجيه تنمية التعاون الثقافي بين البلدان الأفرو-آسيوية نحو الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا، والتبادل الثقافي المشترك[2].

وانتهى المؤتمر إلى إقرار المبادئ التاريخية العشرة التي عبر فيها عن قناعته بأن التعاون المخلص سوف يساهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وهذه المبادئ هي:

1-احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

2-احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

3-الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

4-احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها انفراديا، أو جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5-الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى.

(*) -أرجئ هذا الطلب بالرغم من أن الاقتراح لقي تأييد مبدئيا من معظم الدول، ولم يبث في الموضوع إلا في عام 1963م حيث منح لدول إفريقيا وآسيا 5 مقاعد في مجلس الأمن (غير دائمة)، انظر: كميل داغر: الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1978، ص ص. 18، 40.

[1] – الجمل شوقي: التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 43-44.

[2] – مزراق مختار: مرجع سابق، ص. 43.

6-تجنب الأعمال والتهديدات العدوانية واستخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد.

7-تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السليمة كالتفاوض أو التوفيق أو التسوية القضائية أو أية وسيلة سليمة أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

8-امتناع أية دولة عن ممارسة الضغط ضد غيرها من الدول.

9-تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

10-احترام العدالة والالتزامات الدولية[1].

ومن الواضح أن هذه المبادئ ليست جديدة بالنسبة لفلسفة العلاقات الدولية حيث كانت قد أخذت عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولكن أهميتها تأتي من كونها مبادئ أكدت عليها دول حديثة الظهور، وإن أغلبها لم يشارك سابقا في تحضيرها.

إن مؤتمر باندونغ كان أول ساحة لجدل دولي حول سياسة الحياد الإيجابي، تأكد من خلاله ظهور قوة عالمية جديدة بدأت تشعر بذاتها وإمكانياتها من خلال ضعفها، وقد انبثقت عن شعوب لم يكن بمقدورها في ذلك الحين أن تلعب دورا أساسيا في الشؤون الدولية ولكن كما يقول مالك بن نبي "إن دخول دول الأفرو-آسيوية المسرح الدولي أعاد الازدواج الجغرافي السياسي بطريقة معينة، وفي نفس الوقت أتت هذه الشعوب معها بمبدأ تركيب العالم، وبإمكانيات تعايش جديدة يحمل بوضوح طابع عبقريتها أعني الشروط الأخلاقية لحضارة لا تكون تعبيرا عن القوة أو الصناعة"[2].

ويكفي لندلل على الأهمية العالمية للمؤتمر، الانطباعات وردود الفعل التي تركها سواء على مستوى القارتين، أو لدى معسكري الصراع.

إن مؤتمر باندونغ كان خطوة حاسمة في توطيد التضامن الأسيوي-الإفريقي وإبراز أهميته في حياة القارتين لذلك لم يكن غريبا أن تقابل الصحافة والدوائر السياسية في البلاد الآسيوية-الإفريقية النتائج التي أسفر عليها المؤتمر بروح من الارتياح، حيث أجمعت كلها على

[1] – الدمشقية (عفيف): تجربة العالم الثالث، ط2، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص ص. 77-78.

[2] – بن نبي مالك: مرجع سابق، ص ص. 54-55.

أنه كان حدثا تاريخيا في حياة الشعوب الآسيوية-الإفريقية وفر جوا مناسبا لتصفية الكثير من المشكلات التي كانت تهدد السلام العالمي، إذ على إثره أعلنت الصين على لسان السيد "شوان لاي" استعداد بلاده لتصفية مشاكلها مع جيرانها حيث قال: "إن جمهورية الصين الشعبية ترى أن شعوب كل الدول لها الحق في اختيار معتقداتها السياسية ونظمها الاجتماعية دون أي تدخل أجنبي، وأن البلاد التي لها أنظمة اجتماعية مختلفة تستطيع أن تعايش بعضها في سلام"[1].

ومما يؤكد نجاح هذا المؤتمر الانطباعات التي تركها، والتي برزت كشعارات للدول في تلك الفترة مثل "التعايش السلمي"، "الحياد الإيجابي"، وكمقياس لحل النزاعات الدولية حيث ذكرت صحيفة بكين الصادرة في عاصمة الصين "أن المشاكل الجوهرية العديدة التي تتصل بأوربا وبالأمن الدولي، يجب أن تحل على نسق مؤتمر باندونغ، حيث تم الاتفاق على المسائل الرئيسية"[2].

وفي اتجاه آخر كانت ردود الفعل وتعليقات الصحف المعبرة عن موقف الكتلة الغربية قبل وغداة انعقاد المؤتمر عنيفة جدا، حيث توصلت بعض الصحف إلى وصف المؤتمرات "المؤامرة" والتمرد ضد الجنس الأبيض، ويتضح ذلك من خلال ما أوردته "صحيفة النيوزويك" التي جاء فيها "كل العالم يعرف ماذا سيحدث بين آسيا والغرب، بين الجنسين الأصفر والأبيض، وإننا جبناء إذا غضينا الطرف عن اتخاذ الموقف الحتمي".

وجاءت اعتراضات الكتلة الشرقية[*] فيها شيء من المرونة مقارنة بسابقتها حيث أرجعت صحيفة البرافد (لسان حال الحزب الشيوعي السوفياتي) نجاح المؤتمر إلى دور الصين الشعبية دون ذكر أي إشارة إلى الدور الذي لعبته الدول المحايدة خاصة مصر والهند، واندونيسيا إذ قالت: "إن الفضل الأكبر في نجاح مؤتمر باندونغ يرجع إلى موقف وقد جمهورية الصين الشعبية المستمد من سياسة التعايش السلمي التي تتبناها الأمر الذي مكنها من التقدم باقتراحات بناءة لتحقيق الإجماع حول جدول أعمال المؤتمر..." [3].

---

[1] – الجمل شوقي: تضامن الأسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 47-48.

[2] – بن نبي مالك: مرجع سابق، ص.103.

[*] –يمكن تفسير صفة المرونة التي تميزت بها الاعتراضات الشرقية بحضور بعض الأنظمة الشيوعية في المؤتمر (الصين الشعبية، وفيتنام الشمالية).

[3]– Jeune Afrique, op.cit, p.43.

ويتضح من هذه التعليقات الفارق الكبير بين الاعتراضات الشرقية، والغربية ولا شك أن ذلك يشكل أحد مصادر قوة الحياد الإيجابي، ومكانته في النسق الدولي بعدما كانت دولة مجرد أقاليم قابلة للاستيلاء والاستعمار، لكن لم تتوفر له بعد عوامل القوة المادية التي تمكنه من أن يشارك في تقرير صورة هذا النسق.

إن مؤتمر باندونغ قد وضع برنامجا للنهوض بواقع العالم الثالث، لكن تبقى مسألة تطبيقية على أرض الواقع أمر صعب، بالنظر إلى وضعية البلدان الأفرو-آسيوية، لكنها تبقى مبادرة تستحق الاعتماد عليها في وقتنا الحاضر، خاصة أمام تحديات العولمة، والانفتاح العالمي، فمن المؤسف أن تذهب جهود باندونغ سدى، والعالم الثالث لم يجد حلا لأي من مشاكله لا الجوع ولا التخلف ولا التفكك، التجارب الاشتراكية فيه تحولت إلى ديكتاتوريات، والتجارب الرأسمالية إفساد كوني، في كل حال لم ينشأ فيه أي قطب دولي.

I-2-مؤتمر بريوني واتساع نطاق فكرة الحياد الإيجابي:

وبهدف تطوير سياسة الحياد الإيجابي وبلورتها وتوسيع نطاقها عقد في بريوني بيوغسلافيا في جويلية 1956 اجتماع ثلاثي ضم الزعماء نهرو، وتيوتو، وعبد الناصر، أكدوا في قراراته على مبادئ مؤتمر باندونغ وعلى البنود العشرة التي أقرها، وطالبوا بالإضافة إلى ذلك بضرورة نزع السلاح وحظر التجارب النووية، وبمنح المزيد من المعونات غير المشروطة للدول النامية، وتعرضوا كذلك إلى المشاكل العالمية في مختلف المناطق كالشرق الأقصى، فطالب الزعماء الثلاثة بقبول عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتعرضوا لمشاكل أوروبا واقترحوا توحيد ألمانيا وفقا لرغبات الشعب الألماني. ثم تناولوا مشاكل الوطن العربي فطالبوا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم. كما أعلنوا استنكارهم لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر وطالبوا بتطبيق حق تقرير المصير فيها[1].

وكان أهم ما تركه هذا الاجتماع، زيادة على القرارات الهامة التي خرج بها، آثار هامة تتعلق بسياسة الحياد الإيجابي ومستقبلها في العلاقات الدولية، والتي يمكن تخليصها فيمايلي:

---

[1] – الكعكي (يحي): عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، (ب س ط)، دار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص. 156.

-أن عدم الانحياز لم يعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقتصر على افريقيا وآسيا، بل أصبح يشمل دول أوروبية مثل يوغسلافيا.

-إن اشتراك يوغسلافيا في هذا الاجتماع أكد أن سياسة الحياد الإيجابي ليست قاصرة على الدول التي تخلصت من الاستعمار الغربي فحسب، بل تشمل كذلك الدول التي استطاعت أن تفلت من التسلط السوفياتي، والمعروف أن يوغسلافيا لم تكن فقط عضو في الكومنفورم، بل كانت بلغراد عاصمة له.

-إن سياسة عدم الانحياز يمكن أن تعتنقها أي دولة مهما كان نظامها السياسي والاقتصادي، ومهما كانت الإيديولوجية التي تأخذ بها[1].

III-إفريقيا وسياسة الحياد الإيجابي:

ومادام موضوعنا يدور حول الكتلة الأفرو-آسيوية وتوجهها ينبغي أن نشير أن دخول إفريقيا ميدان الحياد، جاء متأخر نسبيا، مقارنة بسابقتها في آسيا، ويرجع ذلك إلى عدم استقلال دولها، مع بعض الاستثناءات في عدد من الدول المستقلة التي شاركت في هذا النشاط منذ بدايته خاصة مصر إلا أنه في الفترة الممتدة بين 1955-1957م استقل عدد من الدول الإفريقية وتوطد الاستقلال في عدد آخر، فتعالت أصوات الأفارقة مندددة بالاستعمار، والتمييز العنصري، وشعرت هذه الشعوب بضرورة تضامنها أمام خطر الاستعمار. وقد كان الرئيس الغاني "كوامي نكروما" أول من نادى إلى هذا التضامن بعد مصر، وعلى ذلك دعا إلى عقد مؤتمر في أكرا العاصمة الغانية، ما بين 5 و13 ديسمبر 1958، وأسفر المؤتمر على اتخاذ قرارات أكدت في مجملها على قرارات مؤتمر باندونغ التي من بينها؛ إدانة الاستعمار بكافة أشكاله واستنكار التمييز العنصري.

واتفق المجتمعون في هذا المؤتمر على تكوين سكرتارية دائمة غير رسمية من مندوبيها في الأمم المتحدة، تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك لدولهم وتحضير لاجتماعات الدول الإفريقية المستقلة، والعمل على تنفيذ قراراتها، وكان هذا بداية تكوين

[1] -سامي (منصور): "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز"، مجلة السياسة الدولية، عدد6، القاهرة، أكتوبر 1966،ص.41.

المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة، والتي استطاعت إفريقيا من خلالها تكوين قوة لها تأثير في المجتمع الدولي[1].

في الفترة الممتدة من 20 إلى 31 جانفي 1960 انعقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني بحضور عدة وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية وقد ناقش المجتمعون في هذا المؤتمر التطورات التي طرأت على القارة الإفريقية منذ انعقاد المؤتمر الأول في أكرا، واهتم المؤتمر بنوع خاص ببحث المشكلات التي كانت تشغل شعوب القارة في تلك الفترة، مثل مشكلة الجزائر، التفرقة العنصرية.

واتخذ المؤتمر في هذه المشكلات قرارات هامة؛ فاستنكر موقف فرنسا في الجزائر، ودعا الشعوب الإفريقية إلى تقديم المعونة للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، كما ندد بأساليب التفرقة العنصرية التي تمارسها الأقليات الأوروبية ضد الإفريقيين في جنوب إفريقيا.

ودعا المؤتمر إلى الوحدة الإفريقية بوصفها الحل الناجح لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الناجمة عن التواجد الاستعماري بالقارة[2].

وفي جوان 1960م عقد في "آديس أبابا" مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة، وحضره مندوبون من الدول الإفريقية المستقلة، واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة تتعلق بـــ:

-توطيد السلام والأمن الدوليين تمشيا مع إعلان ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمري أكرا وباندونغ.

-بخصوص مشكلة الجزائر: أوضح المؤتمر أن حق تقرير المصير، واستقلال الشعب الجزائري يعدان أساسا للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة الجزائر.

-أما فيما يتعلق بمشكلة جنوب غرب إفريقيا فقد أوصى المؤتمر بأن الالتزامات الدولية لحكومة اتحاد جنوب إفريقيا، والخاصة بإقليم جنوب غرب إفريقيا يجب أن تقدم إلى محكمة الأمن الدولية لاتخاذ حكم فيها بطريقة خاصة.

---

(1) -محمد محمد فايق: مرجع سابق، ص ص. 150-153.

(2) – الجمل (شوقي): الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر أكرا، حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة عام 1966، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص.23.

-وبخصوص تقوية الوحدة الإفريقية فقد قرر المؤتمر إنشاء مؤسستين أطلق على الأولى منها "مجلس التعاون الاقتصادي الإفريقي والثانية منها "المجلس الإفريقي للتعاون التربوي والثقافي والعلمي"، وذلك لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية ومعالجة المشكلات التربوية والثقافية التي تعاني منها الدول الإفريقية نتيجة فترات الاستعمار الطويلة، وتحقيق التواصل الثقافي بين الدول الإفريقية بإعتبارهما أهم عناصر تحقيق الوحدة الإفريقية[1].

ويتبين من هذه القرارات أن هذا المؤتمر كان خطوة عملية لتقوية التعاون بين الدول الإفريقية لمواجهة مشاكلها المشتركة، وما تأكيد المؤتمر على الوحدة الإفريقية إلا خير دليل على ذلك، بوصفها الحل الأمثل لتحقيق الثورة الإفريقية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت هذه تجد احتلافا بين الأفارقة من حيث المضمون والشكل، نظرا لارتباط كثير من الدول الإفريقية بقوى استعمارية واحتكارية تختلف مصالحها في كثير من الأحيان.

وقد جاء التأكيد على أهمية وضرورة هذه الوحدة. في مؤتمر أقطاب إفريقيا المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب في الفترة الممتدة بين 4-5 جانفي 1961م، بحضور الشخصيات (جلالة الملك محمد الخامس، والسادة جمال عبد الناصر، كوامي نكروما، أحمد سيكوتوري، ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد فرحات عباس، والسيد عبد القادر علام وزير الشؤون الخارجية الليبية، وسفير سيلان في الجمهورية العربية المتحدة)، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو تنسيق مواقف الأفارقة تجاه القضايا التي كان تهدد استقرار القارة، خاصة مشكلة الجزائر، واستمرار فرنسا في تفجيرها لقنابلها الذرية، هذا إلى جانب رسم السياسة العامة لمستقبل إفريقيا في العلاقات الدولية المعاصرة.

وقد أسفر المؤتمر على اتخاذ قرارات هامة في المشكلات المتعلقة بالدول الإفريقية منها خاصة، مشكلة الجزائر، والكونغو، وفلسطين، وموريتانيا، وإقليم رواندا أوراندي، واعترض بشدة على استمرار فرنسا في تجاربها الذرية في الأراضي الإفريقية رغما عن سخط الضمير العالمي، ومعارضة الأقطار الإفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، كما استنكر المؤتمر سياسة التفرقة

[1] – الجمل شوقي: التضامن الأسيوي-الافريقي، وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 196-199.

العنصرية التي تمارسها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر الأفرو-آسيوية[1].

وتضمن ميثاق الدار البيضاء[*] مبادئ هامة، حددت مستقبل القارة الإفريقية في الساحة الدولية من خلال تأكيده على؛ الوحدة الإفريقية، عدم الانحياز، محاربة الاستعمار الجديد، وهي مبادئ أصبحت فيما بعد أساس الوحدة الإفريقية التي ظهرت في مؤتمر آديس أبابا سنة 1963م[2].

إن هذه المؤتمرات كانت في الواقع تظاهرات تاريخية، عقدتها الدول الإفريقية للتأكيد على وجودها وذاتيتها، وإعلان رفضها لسياسة الاحتواء، ورغبتها في انتهاج طريق ثالث للتنمية مستقل عن سياسة المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي.

ويبقى أن نشير أن الحركة الأفرو-آسيوية فقدت نهجها التكاملي خاصة بعد فشل انعقاد المؤتمر الموجه في الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الحركة بالجزائر سنة 1965م، لتحل محلها شبه منظمات تضامن (الوحدة الإفريقيـــة) أو تستمــــر في تنظيــــم حركة عـــدم الانحياز وكان السبب الرئيسي في ذلك —حســـب تحليل دانيال كولار- هو الخلاف العقائدي الصين السوفيتي؛ إذ كـــان الاتحـــاد السوفيتي يسعى لتقوية عدم الانحياز على حساب التضامن

---

[1] – تحسين (حسن): منظمة الدول الإفريقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص. 9-14.

[*] -ذكرت الفقرة الأولى من الميثاق "نحن رؤساء الدول الإفريقية المجتمعين في الدار البيضاء، إدراكا منا لمسؤولياتنا نحو القارة الإفريقية تعلن تصميمها على نصرة الحرية في جميع أرجاء إفريقيا وتحقيق وحدتها.

-وجاء في الفقرة الثانية من الميثاق "وتؤكد إرادتنا في صيانة وتعزيز وجهات نظرنا، ووحدة العمل بيننا في الشؤون الدولية، والمحافظة على استقلالنا الذي أحرزناه بمجهود شاق، وسيادة دولنا، وسلامة أراضينا، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز"، وتوضح الفقرة الثالثة أهم الوسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز وهي "عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية، وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير إفريقيا، والعمل أيضا على تخليص القارة الإفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادي والسياسي" انظر بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص. 20-21.

[2] – غالي بطرس (بطرس): العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص ص. 21-22.

الأفـــرو-آسيوي، وبالعكـــس كانت بكين تريد تقوية التضامن الأفرو-آسيوي على حساب تضامن دول غير منحازة في سبيل إبعاد الاتحاد السوفيـــتي ويوغسلافيا[1].

IV-عدم الانحياز وفلسفتها السياسية:

لا شك أن اليقظة الأفرو-آسيوية، والوعي اليوغسلافي بطبيعة النسق الدولي، والتحاق أمريكا اللاتينية "كوبا" بالركب، ساهم في بلورة فكرة الحياد الإيجابي التي تحدد منهاجها في مؤتمر باندونغ، وتطويرها إلى فلسفة سياسية لا إنحيازية في تعامله مع القطبين في مؤتمر بلغراد عام 1961م.

IV-1-مؤتمر القاهرة: وفي المؤتمر التحضيري لمؤتمر بلغراد، الذي عقد في القاهرة ما بين 5 و12 جوان 1961م وضع أول تعريف لمفهوم عدم الانحياز، تمحور حول المبادئ التالية التي أطلق عليها اصطلاحا الإعلان الخماسي والتي تتمثل في:

-ضرورة إتباع سياسة مستقلة قوامها التعايش السلمي، وعدم الانحياز لأي من الكتل، وإن كان هذا المبدأ لا يشتمل على تعريف لهذه السياسة، فهو كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء، وأكثر من ذلك فهو يبدو وكأنما خلط بين الواقع والنية إذ نفهم منه على أنه يكفي أن تعلن دولة ما بنيتها في إتباع سياسة عدم الانحياز لتعتبر مؤمنة بها بغض النظر عن سلوكها الدولي في الواقع العملي.

-مساندة حركات التحرر؛ وقد كان هذا المبدأ عند وضعه في مطلع الستينات أساسيا إذ يتطلب من الدول اللامنحازة في الصراع القائم بين المعسكرين، أن نخرج عن حيادها، وأن تنحاز في الصراع القائم بين المستعمرين والأقاليم المكافحة من أجل حريتها إلى جانب هذه الأخيرة. غير أنه مع تغيير الاتجاه العام في الأمم المتحدة لصالح حروب التحرير. فقد هذا المبدأ في رأي البعض خاصيته؛ إذ أصبح مطلوبا من كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي (منحازة أم غير منحازة) أن تساعد حروب التحرير، لأن تصفية الاستعمار في رأي هؤلاء أصبح من الأهداف الواقعية للأمم المتحدة، وهذا الرأي سليم نظريا، أما عمليا فإن الدول الغير منحازة

[1] – كولار دانيال: مرجع سابق، ص ص. 138-139.

هي التي تطبق هذا الهدف الواقعي للأمم المتحدة في حين لا تطبقه الدول الاستعمارية إلا بالكلام[1].

-عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى، وهذا المبدأ مازال أساسيا وهاما، لأن عدم الانحياز كفلسفة سياسية قامت كردة فعل مباشر لوقوع العالم في حمأة الحرب الباردة عبر أحلافها المضادة.

-نبذ أسلوب مواثيق الدفاع الثنائية وهذا المبدأ على الرغم من وضوحه فقد الكثير من أهميته في مطلع السبعينيات خاصة بعد إبرام ثلاث دول (مصر، الهند، العراق) معاهدات تعاون مع الاتحاد السوفياتي.

-رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية[2].

IV-2**–مؤتمر بلغراد:** وجاء انعقاد المؤتمر التأسيسي حركة عدم الانحياز في بلغراد في أول ديسمبر 1961 بحضور ممثلو 25 بلد، 11 دولة إفريقية، 11 دولة آسيوية، ودولة أمريكية لاتينية (كوبا) ودولتين أوربيتين (قبرص، يوغسلافيا)، كما مثلت ثلاث دول أخرى بمراقبين (بوليفيا، الإيكوادور، البرازيل) [3].

وفي خطبة الافتتاح ألقى الزعيم اليوغوسلافي (جوزيف بروز تيتو) خطابا شرح فيه الوضع الدولي وأشار إلى إمكانية تحول الصراع في الحرب الباردة إلى حرب مدمرة في أية لحظة، ثم طالب بضرورة تصفية الأحلاف العسكرية القائمة وحل المنازعات بواسطة هيئة الأمم المتحدة، وأضاف..." أنه على الدول الكبرى أن تعي أن مصير الإنسانية لا يمكن أن يبقى رهن مزجيتها...، وعن أهداف المؤتمر أوضح أنه ليس من أهدافه الانحياز أو تشكيل كتلة ثالثة...ثم دعا دول العالم جميعا أن تعمل على تخفيف حدة الصراع الدولي، وأن تسعى من اجل التعايش السلمي...ثم أشار إلى أن الهوة بين الدولة المتقدمة والدول النامية كمصدر للعديد من

1- عزيز شكري (محمد): الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم الفكر، (قرص مضغوط)، الكويت، 1978، ص ص. 90-92.

2-لهيب (عبد الخالق): "ضيعتها الحرب الباردة عدم الانحياز قوة استراتيجية"، مجلة البيان، عدد 175 بيروت 12 مارس 2003، ص6.

3- دانيال كولار: مرجع سابق، ص.140.

الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية بدون أي شروط مسبقة، وبتكثيف التعاون الاقتصادي والفني مع الدول النامية باعتبار ذلك مصلحة مشتركة للطرفين" [1].

وأثناء المناقشات طرحت ثلاث تساؤلات حول مفهوم عدم الانحياز تدور أساسا حول:

-هل رسالة عدم الانحياز تتركز أساسا في محاولة حل التزاع بين الشرق والغرب، أم أنها تنصرف إلى الدفاع عن استقلال الدول المؤمنة حسب؟.

-هل تنصرف سياسة عدم الانحياز للدفاع عن المجتمع الدولي ككل؟.

-هل رسالة عدم الانحياز في حاجة إلى إقامة تنظيم دولي لتدعيمها أم عليها أن تبقى في مرحلة المؤتمرات الدولية؟.

أما بخصوص التساؤل الأول فقد كان التيار الغالب في المؤتمر هو التوسط لحل التزاع بين الشرق والغرب، كان يدخل في صميم رسالة عدم الانحياز أي الحفاظ على الرسالة التوفيقية وأما التساؤل الثاني فقد رأي عدد من الدول بأن السلام العالمي يقوم قبل كل شيء على العلاقات الدولية بين القطبين وأن سياسة عدم الانحياز دور فعال في توطيد السلام العالمي.

أما فيما يتعلق بالتساؤل حول ما إذا كان من المستحق إقامة تنظيم دولي يضم دول عدم الانحياز بدل من بقائها مبعثرة، فقد رفضت أغلبية الدول رأي يوغسلافية بإنشاء منظمة داخلية تقوم على سياسة عدم الانحياز، وتمسكت أن من خصائص المبدأ عدم الارتباط بتكتلات فإذا هي أقامت تكتلا خاصا بها فإنها تكون قد وقعت في تناقض مع نفسها. وقد سجل المؤتمر في قراراته عدم الأخذ بإنشاء منظمة دولة لدول عدم الانحياز[2].

في رأينا إن هذه الردود موضوعية إلى حد كبير إذ لا يمكن تحميل سياسة عدم الانحياز أكثر مما تقدر عليه؛ لأن قوتها معنوية أخلاقية أكثر منها مادية.

---

[1]- تيتو يوسيب (بروز): عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد 1979، ص ص. 8-18.

[2]- عزيز شكري محمد: مرجع سابق، ص ص 93-94.

إن هذه الإجابات عبرت بحق عن فلسفة الحياد الإيجابي الرامية إلى التأسيس لمجتمع دولي يسوده التعاون المثمر بين مختلف الأجناس، بصرف النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية والسياسية في إطار احترام حقوق الإنسان، ولعل هذا ما تضمنته البيان الختامي لمؤتمر بلغراد والذي جاء فيه ما يلي:

-إن الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

-حق كل دولة في الاستقلال وحرية التصرف بمواردها.

-إدانة أعمال القمع العسكرية التي تتعرض لها الشعوب التي ما تزال تكافح من حريتها واستقلالها، والاعتراف هنا بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وضرورة عودة هذا الشعب إلى أرضه، واستنكار الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأرض والشعب الفلسطيني، كما سجل المؤتمر ضرورة استكمال الاستقلال الجزائري، في هذا الصدد.

استنكر المؤتمر التمييز العنصري بكل أشكاله.

أكد على ضرورة التحرك الإيجابي والعمل السريع لنزع السلاح وتحريم التجارب النووية[1].ومناشدة كل من رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي (نيكيتا خروتشوف) والرئيس الأمريكي "جون كينيدي" للتخلي عن سياسة الحرب الباردة، والدخول في التفاوض من أجل نزع السلاح[2].

V-فكرة عدم الانحياز وقوى الصراع الدولي:

وإذا كان تجمع عدم الانحياز قد هدف منذ ظهوره على الساحة الدولية إلى الحفاظ على استقلال بلدانه، والمشاركة في السياسة الدولية في محاولة منه توفيق بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي على أساس مبادئ التعايش السلمي، وإحداث نوع من الديموقراطية في العلاقات الدولية، بما يكفل للإنسانية الأمن والرقى في مختلف المجالات فكيف كان موقف طرفي الصراع من هذه السياسة؟

1-"سياسة الحياد الإيجابي"، المجاهد، عدد 103، 28 أوت 1961.

2-"الهيكل السياسي لعدم الانحياز كما يبدو من خطب قادته"، المجاهد، عدد 104، 11 ديسمبر 1961.

في الحقيقـــة لقد مـــرت مواقف الكتلتين الغربية والشرقية إزاء بروز الحركة الأفرو-آسيوية وعدم الانحياز، بمرحلتين اختلفت فيهما مواقف الكتلتين إزاء الحركة بالسلب والإيجاب، ففي الوقت الذي تميزت فيه مواقف الكتلتين بإدانة الحركة في المرحلة الأولى من ظهورها، نجد أن هاتين الكتلتين قد غيرتا مواقفهما التي تمثلت في التنافس الشديد بينهما على تأييد الحركة بهدف احتوائها واستعمالها ضد بعضها البعض.

وللتوضيح أكثر سنحاول دراسة مواقف الكتلتين في المرحلتين المذكورتين بالتفصيل.

-أولا: موقف الاتحاد السوفياتي من الحركة الأفرو-آسيوية وعدم الإنحياز:

لقد أنكر الاتحاد السوفياتي -في البداية- إمكانية قيام طرف ثالث في العلاقات الدولية وأعتبر دول الكتلة الأفرو-آسيوية، بأنها احتياطي الاستعمار الغربي، وأن هذه السياسة مشبوهة من حيث أنها تؤدي إلى انقسام الجبهة المعادية للاستعمار[1].ويبدوا أن هذه النظرة السوفياتية مستمدة إلى حد كبير من نجاح الثورة الشيوعية في الصين، فقد أدت إلى تقوية اعتقاد القادة السوفيات، والحركة الشيوعية العالمية بأن حركات التحرر القومي في المستعمرات لا يمكن أن تحرز أهدافها في التصفية النهائية لجميع أثار السيطرة الاستعمارية إلا تحت الزعامة السوفياتية، فقد هاجم ستالين على سبيل المثال "الاتجاهات الحيادية في السياسة الدولية، واعتبرها عاملا مشجعا للعدوان وإثارة الحرب، وكانت تمثل بالنسبة إليه نوعا من السلبية المقيتة التي عجزت عن ردع المعتدين وتنفيذ خططهم التوسعية إذ قال "إن الحياد في عصر الامبريالية، وفي ظل الأوضاع التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الدول الرأسمالية قد تحول إلى احد أشكال الاشتراك غير المسلح في الحرب، أن وضع الحياد في ظل النظام الاستعماري المعاصر، وفي كل الأحوال والظروف وهم خطير، فهو لا يدرأ عن الدولة المحايدة خطر الانزلاق في الحرب؛ وهو في واقع الأمر نوع من التحالف الخبيث مع المعتدين، وأحد العوامل التي تساهم في التعجيل بوقوع الحرب"[2].

---

[1]- كلوفيس (مقصود): "سياسة عدم الانحياز"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد2، سبتمبر 1973، ص.10.

[2]-مقلد: "السياسة السوفياتية والدول الأفرو-آسيوية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 2، القاهرة، 1966، ص. 19-20.

غير أن تبني الاتحاد السوفياتي لسياسة التعايش السلمي، أدى إلى تغيير نظرته تجاه فكرة الحياد، بحيث أصبحت أكثر تقبلا لفكرة الحياد، من خلاله سعيه إلى تدعيم علاقاته بالدول الأفرو-آسيوية،ومساندة قضاياها التحررية وبرز هذا التقارب في اتجاهين متوازيين.

أولهما: بذل المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية لهذه الدول بتسهيلات كبيرة لمساعدتها على تطوير اقتصادياتها القومية، وفي عرض الدوافع التي جعلت الاتحاد السوفياتي يقوم بتقديم هذه المعونات الضخمة بذكر "أوتوكوسنين" أحد أعضاء الحزب الشيوعي حينذاك "أن الاتحاد السوفياتي له قدرة واسعة على تفهم واجباته الدولية كدولة اشتراكية، إن هذا الواجب يتلخص أساسا في إمداد الدول الحديثة العهد بالاستقلال والتي لم تندمج بعد في الاقتصاد الاشتراكي العالمي، بالمساعدات بهدف تثبيت استقلالها سياسيا واقتصاديا"[1].

ونشير هنا إلى أنه هناك ادعاءات غريبة تزعم أن الاتحاد السوفياتي كان يستعمل هذه المساعدات كأداة لربط هذه الدول بعجلته السياسية، ولكن نظريا إلى واقع الأمور، هل حاول الاتحاد السوفياتي مثلا الرج بهذه الدول في تكتلات عسكرية عدوانية مثل الحلف الأطلسي، وحلف جنوب شرق آسيا؟ وهل مارس الاتحاد السوفياتي تدخلا في شؤونها كما فعل الغرب؟ بالطبع لا، لقد استهدف الاتحاد السوفياتي بهذه المساعدات كسب صداقة هذه الشعوب ومساعدتها على تطوير نفسها إلى الحد الذي يجعلها تشارك على قدم المساواة في حل جميع المسائل الدولية الكبرى، تمهيدا لربطها به على المدى الطويل (عدم التعجل في الحصول على مقابل سريع ومباشر نظير تلك المساعدات كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأمريكية).

-ثانيا: تأييد وجهة نظر الدول الحديثة الاستقلال في رفضها للأحلاف والتكتلات العسكرية، والتأكيد على أنها وسيلة استعمارية للضغط على هذه الشعوب، والزج بها في مضمار الحرب الباردة، لحساب الاحتكارات المالية للدول. وقد تركزت الدبلوماسية السوفياتية في هذا الوقت على تأييد وجهة نظر الدول حديثة الاستقلال في البقاء بعيد عن هذه الأحلاف، وبرز ذلك مثلا في تأييد موقف مصر ضد حلف بغداد، ثم جاءت الخطوة الثانية بعد هذا الحلف في تمويل مصر بالأسلحة، أو المعروف بصفقة "الأسلحة التشيكية"، وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر، وقف ضده واعتبره محاولة يائسة لاستعادة السيطرة الغربية على المنطقة، ومحاربة

[1]-مقلد: نفس المرجع، ص.22.

حركة التحرر التي كانت تسود الشرق الأوسط، وفي أعقابه أزمة السويس أيد الاتحاد السوفياتي الموقف العربي ضد مبدأ ايزنهاور باعتباره محاولة استعمارية أمريكية للقضاء على استقلال شعوب هذه المنطقة وفتحها أمام المخططات العدوانية للاستعمار الأمريكي[1].

إن التماثل في الأهداف بين هذه الدول، ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام، ومعارضة الحروب يشكل أحد جوانب التقارب بين الاثنين، وبدون شك فإن الدول الحديثة الاستقلال كانت تشعر بأنها أكثر قربا من الاتحاد السوفياتي إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا عن الغرب، ومنذ ذلك الوقت أخذ السوفيت يؤيدون البرجوازيات الوطنية التي تمارس دورا إيجابيا في حركة التحرر سواء بتقديم المساعدات المادية لها، أو التصويت لصالح قضاياها بالأمم المتحدة، وبرز هذا الموقف بشدة إثر انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية بموسكو سنة 1961، حيث أوصى في قراراته على تقديم الدعم المبدئي للبلدان المناضلة ضد الاستعمار الغربي، ومما شجع المؤتمر على اتخاذ القرارات هو الصراع السوفياتي–الصيني، وقطع الطريق على الغرب لتحقيق أية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري[2].

ثانيا: موقف الولايات المتحدة من الحركة الأفرو–آسيوية وعدم الانحياز

–لقد كان اهتمام الكتلة الغربية في ظل صراعها مع الشرق هو إبعاد دول العالم الثالث عن دائرة النفوذ السوفياتي أو ما يسميه المفكرون الغربيون "الزحف الشيوعي" لذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة خلال سنوات الخمسينات لقبول خط سياسي مستقل، والذي هو في نظرها إضعاف للمعسكر الغربي، ولهذا فهي عارضت في البداية الحركة الأفرو–آسيوية، حيث أدان جون فوستردالاس (وزير خارجية أمريكا الأسبق)، سياسة عدم الانحياز واعتبرها لا أخلاقية وقصيرة النظر، معتقدا أنه من الوهم بأن بلد ما قادر على ضمان أمنه عندما يكون غير مكترث بمصائر الآخرين[3]، ولم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وحده بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور، ونائبه رتشارد نكسون.

[1]–مقلد: السياسة السوفيتية والدول الأفرو–آسيوية، نفس المرجع، ص ص. 24–25.

[2]–سعد حقي (توفيق): مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص.324.

[3]– كلوفيس مقصود: مرجع سابق، ص.10.

والملاحظ أن المعارضة الغربية وخاصة الأمريكية لسياسة الحياد الإيجابي لم تتوقف عند مستوى الإدانة، بل حاولت الضغط على الدول المحايدة لإدخالها في أحلافها العسكرية، على نحو ما حدث بعد أزمة قناة السويس، فقد حاولت منذ 1956م بعد الهزيمة الفرنسية الإنجليزية الإسرائيلية في قناة السويس تطبيق مبدأ إيزنهاور؛ المتمثل في سياسة ملء الفراغ والذي سعى دالاس لتطبيقه عن طريق الضغط على بلدان المنطقة للدخول في حلف بغداد، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل[1].

ومع مجئ الرئيس "كينيدي" إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، حدث تحول كبير في سياسة هذه الأخيرة تجاه سياسة الحياد الإيجابي، فقد اعترف كيندي بالعطاء الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه عدم الانحياز لحل المشكلات العالمية، خاصة بعد أن تأكد له بأن عدم الانحياز لا يساوي وبشكل تلقائي خطا مواليا للشيوعية.

والواقع أن هذا التطور في الموقف الأمريكي لم يظهر حيال عدم الانحياز إلا بعد حدوث التعايش بين الشرق والغرب، وتفاقم النزاع الصيني-السوفياتي.

ويمكن إرجاع هذا التحول، إلى حيوية هذه البلدان بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فقد كانت تربطها علاقات تجارية واسعة مع عدد كبير من بلدان هذه الحركة، فحجم تجارتها مع هذه البلدان يبلغ عشرة أمثال حجم تجارة الاتحاد السوفياتي معها أما بالنسبة لمعوناتها فكانت تبلغ أربعة أمثال المعونات السوفياتية، ويضاف إلى ذلك ازدياد الحجم التصويتي لبلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة.

ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن التغير في الموقف الأمريكي تكتيكي سطحي، إذ لم يعترف لدول عدم الانحياز بحق التصرف كلاعب جماعي في السياسة الدولية[2].

ويتضح مما سبق أن التغييرات التي طرأت على مواقف (إدانة-احتواء) الكتلتين إزاء سياسة الحياد ما هو إلا موقف تكتيكي فرضته موازين وقوى دولية نتجت أساسا عن تنبه المعسكرين إلى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من إجراء احتواء هذه الدول؛ فقد وجد

---

[1]- مرزاق مختار: مرجع سابق، ص.130.

[2]- سعد حقي توفيق: مرجع سابق، ص.325-326.

السوفيات فيما ما يساعد الدول الأفرو-آسيوية على الخلاص من الاستعمار الغربي، وانتهاج سياسة حرة، في حين وجد الأمريكيون فيها ما يساعد هذه الدول على مكافحة الشيوعية أو عدم الانزلاق نحو المعسكر الشرقي، كما تبين لموسكو وواشنطن معا أن دول عدم الانحياز يمكن أن تلعب دور الوسيط في حل بعض الخلافات التي قد تنهض بينهما، فالدور الذي لعبته الهند في إنهاء الحرب الكورية، وفي عقد اتفاقات جنيف الخاصة بالهند الصينية يدل على أن سياسة عدم الانحياز، ليست تلك السياسة السلبية، وليست مجرد حياد بين الباطل والحق بل تتجاوز ذلك للوقوف إلى جانب الحق كما تراه الدولة المحايدة وليس كما تراه الدول الكبرى[1].

ومهما يكن من أمر فإن محاولات الكتلتين لاحتواء الحركة، قد باءت بالفشل في وقت زادت فعالية دورها في المحافظة على السلام، لكن السؤال المطروح ما هي الإنجازات التي حققتها الحركة خاصة في مجال مكافحة الاستعمار، والدفاع عن حركات التحرر؟.

VI-تقييم سياسة الحياد الإيجابي:

إن دول عدم الانحياز قد دخلت النسق الدولي، كوحدات سياسية بوجود قانوني وعلى قدم المساواة مع الوحدات السياسية الأخرى التي كانت تستعمرها من قبل، إلا أن هذه الأخيرة لم تتوفر لها بعد -مجتمعة- عوامل القوة العسكرية التي تستطيع بها أن تفرض إرادتها على أي من القطبين، ومع ذلك يمكن القول أن ثمة تواجد سياسيا لهذه المجموعة داخل النسق الدولي[*] تعبر عنه في مواجهة القطبين بالدبلوماسية، تحت إطار أو مضمون يتمثل فيمايلي:

---

[1]- عزيز شكري محمد: مرجع سابق، ص.90.

[*] -النسق الدولي: هو مجموعة من الوحدات السياسية (الدول) المتدرجة من حيث القوة، والمتفاعلة فيما بينها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها.

ويمكن تعريف العضو (أو اللاعب أو الفاعل) في النسق الدولي بأنه أحد عناصر أو مكونات النسق ويشترط لاعتبار كيان ما بمثابة عضو أو لاعب في النسق الدولي أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

-1-أن تكون لهذا العضو ذاتية متميزة.

-2-أن تكون له درجة كافية من القدرة على اتخاذ القرار بحرية.

-3-أن يتفاعل مع الأعضاء الأخرين، وأن تكون له القدرة على التأثير في نشاطهم وأفعالهم، وكذلك التأثير في حساباتهم وتقديراتهم. انظر : ممدوح محمود، مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص ص 60-61.

-أدرء عني العدوان بما في ذلك عدوان جارتي في نسقي الصغير وإلا اتجهت إلى القطب الآخر.

-أعطي وإلا أعطاني القطب الثاني.

-أعطني وإلا رحبت بالشيوعية.

-أعطني وبلا مقابل إلا أن تضمن حيادي[1].

ولا شك أن هذه السياسة كانت في حدود إمكانياتها، لأن اللاعب في نسق دولي معين هو القدرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق الدولي وكطرف فيها وهذا ما لم تصل إليه الكتلة.

ورغم ذلك فقد حققت الكتلة الأفرو-آسيوية منذ ظهورها إلى غاية انعقاد مؤتمرها التأسيسي في بلغراد عدة إنجازات لا يمكن تجاهلها في ميدان تصفية الاستعمار وتدعيم الوضع القانوني لحركات التحرر بصدور قرار 1514، لكن كيف تم ذلك؟

لقد شكل تعديل القانون الدولي فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية جل اهتمام حركة عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة بالرغم من احتلال المسألة الاستعمارية خير لا بأس به في ميثاق الأمم المتحدة، حيث شغلت ثلاثة فصول كاملة الفصل الحادي عشر (المادتان 73، 74)، الفصل الثاني عشر، (المادتان 75، 85)، الفصل الثالث عشر (المادتان 86،91) [2].

غير أن الملاحظ لهذه النصوص يكتشف أن الميثاق لم يتخذ موقفا ثوريا صريحا من المسألة الاستعمارية، فلم يكن نظام الوصاية والمجلس الذي أوكلت إليه إدارة هذا النظام والإشراف عليه سوى تطوير محدود النطاق لنظام الانتداب الذي كانت عصبة الأمم قد استخدمته لتمييز الوضع القانوني للمستعمرات التي كانت خاضعة للدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى عن بقية المستعمرات.

---

[1]- طـــه بدوي (محمد): مدخـــل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث للتأليف، الإسكندرية، 1976، ص ص. 267-268.

[2]- بوسلطان (محمد)، بكاي (حمان): القانون الدولي العـــام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 198-204.

والواقع أن الصياغة الأولى للميثاق لم تتضمن سوى قواعد عامة تتعلق بنظام الوصاية وأن هذه القواعد تم تطويرها وتفصيلها، وإضافة الفصل الحادية عشر بالكامل في مؤتمر سان فرانسيسكو تحت ضغط الدول الفرو-آسيوية والأمريكية، ومن هنا كان على الكتلة الأفرو-آسييوية بصفتها عضو في الأمم المتحدة، وتمتلك 3/2 أعضاء الأمم المتحدة إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص المسألة الاستعمارية، وإعطائها إطار قانوني واضح، ويبدوا أن مهمتها كانت أيسر نسبيا هذه المرة، نظر لاختلاف الوضع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية عن الوضع الدولي الذي كان سائد عند نشأة عصبة الأمم والمتميز بـــ:

-تراجع موقع ومكانة الدول الاستعمارية التقليدية في النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

-تصاعد حركات التحرر الوطني في المستعمرات ولجؤ العديد منها إلى الكفاح المسلح، مما جعل تكلفة الاحتلال باهضة بالنسبة للقوى الاستعمارية، وكان هذا هو العامل الرئيسي الأكثر حسما في الموقف.

-موقف المعسكر الاشتراكي المناهض للاستعمار والداعم لحركات التحرر الوطني سياسيا على المسرح الدولي، وماديا على أرض الواقع، جزء من استراتيجيته الرامية إلى تطويق المعسكر الغربي وحرمانه من عمقه الاستراتيجي الاقتصادي على الساحة الدولية ممثلا في المستعمرات.

-موقف الولايات المتحدة المبدئي المناهض للاستعمار باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية عانت نفسها منه وخاضت حربا للحصول على استقلالها، والطامعة في إرث الاستعمار التقليدي، ولكن بوسائل وأساليب أخرى لم يكن من بينها الاحتلال المباشر[1].

ولأن المسائل المتعلقة بالاستعمار عموما كان يتعين مناقشتها داخل الجمعية العامة أو مجلس الوصاية التابع لها، وليس في مجلس الأمن فأصبحت بذلك في منأى عن سطو امتياز الفيتو، ولذلك لم تتمكن القوى الاستعمارية التقليدية خاصة فرنسا وبريطانيا، من الوقوف بأي قدر من الفاعلية أمام رياح التغيير، بل أصبحت الحرب الباردة وقودا يعطي مزيدا من قوة الدفع الديناميكية لحركات التحرر الوطني والاستقلال، فالاتحاد السوفياتي، يحاول أن يكسب ود هذه

---

[1]- نافعة (حسن): الأمم المتحدة في ربع قرن، دراسة التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم الفكر، (قرص مضغوط)، الكويت، 1978، ص ص. 158، 159.

الحركات على أمل أن تصبح جسرا لبناء النفوذ خارج منطقة أوربا الشرقية. والولايات المتحدة الأمريكية رغم حرصها على وحدة المعسكر الغربي تحاول جاهدة آلا تترك هذه الساحة للنفوذ السوفياتي وحده[1].

وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن تنجح الدول الأفرو-آسيوية في مسعاها، وأن تتحول الأمم المتحدة إلى منبر مناهض للاستعمار فالدول التي تحصل على استقلالها تتقدم على الفور بطلبات الانضمام إلى الأمم المتحدة، فتزداد بذلك القوة التصويتية لمجموعة عدم الانحياز المناهضة للاستعمار مما يدفع في اتجاه تبني الجمعية العامة لمواقف أكثر راديكالية تجاه المسألة الاستعمارية، وتقديم المزيد من الدعم لحركات الاستقلال.

لقد كانت سنة 1960 بالنسبة للأمم المتحدة سنة استثنائية أطلق عليها اسم "سنة إفريقيا" بسبب انضمام 16 دولة إفريقية إلى الأمم المتحدة، فقد تقدمت مجموعة من دول عدم الانحياز، -بعد رفض المشروع السوفياتي- بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة "لتصفية الاستعمار تصفية كاملة ونهائية"، وقد قوبل المشروع بحماس منقطع النظير، وتبنته بأغلبية 89 دولة ضد لاشيء، وامتناع الدول الغربية على التصويت خاصة بريطانيا وفرنسا، بسبب القضية الجزائرية التي عرضت في الدورة 14 والمجمع عرضها في الدورة 15، وأصبح هذا القرار 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 في صورة إعلان خاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[2].

وقد أكد هذا الإعلان التاريخي "أن اخضاع الشعوب للحكم والسيطرة الأجنبية إنكار الحقوق الإنسان الأساسية، وينطوي على خرق للميثاق، ويعوق تنمية العلاقات الودية بين الشعوب مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين على المدى الطويل، وعلى هذا الأساس طالب القرار "الإعلان" بالتصفية الجملة للاستعمار، واعتبر أن القضاء عليه يعد حقا من حقوق الشعوب، وحث على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية في الأقاليم التي لم تحصل بعد على استقلالها لنقل جميع السلطات إلى شعوب هذه الأقاليم دون أي تحفظات أو شروط تمكينا لهم من

---

[1]- نفس المرجع، ص.159.

[2]-غضبان (مبروك): المجتمع الدولي الأصول والتطورات والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص.447.

الحصول على الاستقلال الكامل وحرية تقرير المصير، ولم يغفل الإعلان ملاحظة أن نقص إمكانيات هذه الشعوب وافتقارها للخبرات والكوادر الإدارية والسياسة يجب ألا يتخذ كذريعة لتأخير حصولها على الاستقلال، كما طالب بوضع نهاية سريعة لأعمال القمع ضد الوطنيين، والأعمال العسكرية الموجهة ضد الشعوب الثائرة من أجل استقلالها[1].

وقد شكل هذا الإعلان دعما لحركات التحرر التي تعمل من أجل بلوغ حق تقرير المصير من خلال تأكيده على الطابع القانوني الملزم لتقرير المصير، وإقراره وضع حد لجميع الأعمال المسلحة، والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة وذلك لتمكينها من الممارسة الحرة لحقها في الاستقلال التام، وهو الأمر الذي يصرح ويقطع لمشروعية الكفاح الذي يثور بشأن تحقيق تقرير المصير.

ولم تكتف الجمعية العامة باصدار هذا الإعلان الذي يشكل تحولا كاملا في موقف الأمم المتحدة من المسألة الاستعمارية من حيث المبدأ، ومن حيث الأسس القانونية الفلسفية، وإنما شرعت على الفور في اتخاذ الاجراءات التي من شأنها وضع الإعلان حيز التنفيذ ففي العام التالي أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة الوضع فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الشعوب المستعمرة استقلالها والتي تعرف لجنة تصفية الاستعمار وتتألف من المجموعات التالية:

-مجموعة الدول الاشتراكية: الاتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، بلغاريا، الصين، يوغسلافيا.

-مجموعة الدول الغربية: الدانمارك، استراليا، الشيلي، تريندادوتوباغو، فيجي

-مجموعة البلدان النامية: أفغانستان، الكونغو، اثيوبيا، الهند، اندونسيا، العراق، إيران، مالي، تنزانيا، سيراليون، سوريا، تونس، فنزويلا، ساحل العاج[2].

---

[1]- نافعة حسن: مرجع سابق، ص. 163.

[2]- سعد الله إسماعيل (محمد): تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص- ص. 309-311.

ومن الواضح أن هذه التركيبة تبرز سيطرة الدول الأفرو-آسيوية على اللجنة؛ حيث نشارك فيها بـــ 14 دولة، فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعة الدول الاشتراكية الستة تبين لنا مدى تأثير الدول المعادية للاستعمار على مستوى اللجنة.

ولقد اعترف لهذه اللجنة بكامل الصلاحية في تقرير ما تراه لازما لوضع الإعلان حيز التنفيذ بما في ذلك إمكانية تنظيم زيارات للأقاليم المستعمرة، والاستماع للشكاوي المقدمة من الأهالي، بل أصبحت -خصوصا- بعد تناقص الأهمية النسبية لمجلس الوصاية، هي الفرع الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بإنهاء الظاهرة الاستعمارية[1].

وقد أدى نشاط هذه اللجنة إلى اتخاذ الأمم المتحدة خطوات متقدمة في سبيل تصفية الاستعمار، حيث أكدت على شرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل ممارسة حقها في تقرير مصيرها، بكافة الوسائل الضرورية المتاحة بما في ذلك حقها في الكفاح المسلح، ثم تقدمت خطوة أوسع حين اعترفت بحركات التحرر التي تحمل السلاح في وجه المستعمر، وقبلت بعضها عضوا مراقبا في الأمم المتحدة[2].

ويمكن القول أن مختلف نشاطات لجنة تصفية الاستعمار قد ساهمت مساهمة فعالة في الإسراع بوتيرة إزالة الاستعمار في الستينات ولغاية السبعينات وفي دعم نضال حركات التحرر، وكذا بلورة مطالب العالم الثالث خاصة المتعلقة بالمطالب الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.

ولم يتوقف نشاط حركة عدم الانحياز عند صدور هذا الإعلان، بل كان لها دور كبير في إصدار الجمعية العام للقرار 1803 المؤرخ في 14 ديسمبر 1962، الخاص بالسيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية.

هذا إلى جانب أخذ الجمعية للأمم المتحدة توصيات مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في بلغراد فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح بعين الاعتبار، حيث قامت الجمعية العامة في دورتها السادسة عشر، المنعقدة في ديسمبر 1961 بمناقشة موضوع هذه التجارب واقتراح فتح مناقشات

[1]-غضبان مبروك: مرجع سابق، ص. 448.

[2]- نافعة حسن: مرجع سابق، ص. 165.

حولها في جنيف في إطار لجنة نزع السلاح، واتخذت الجمعية العامة في الاجتماع نفسه قرار بوقف التجارب النووية بأغلبية 71 صوتا ضد 20 صوتا[1].

ومع ذلك وحسب ما يتضح من المؤتمرات التي عقدتها الحركة الأفرو-آسيوية وعدم الانحياز، أنها اهتمت بالسياسة الدولية على حساب قضاياها الداخلية (الفقر، التخلف) وحصرت اهتمامها بترع السلاح، وتحريم التجارب النووية، والحث على التعايش السلمي، وتجاهلت قضايا التنمية أو التحرر الاقتصادي، تاركة المجال للاستعمار لنهب ثروات العالم الثالث، بوسائل كانت المجموعة تطالب بها "المساعدات" الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن دول عدم الانحياز لم تكن تدرك التحولات التي حدثت في السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بالظاهرة الاستعمارية الجديدة[2].

إذ أن تصور كتلة عدم الانحياز مبني على ان تجنب الارتباط بالأحلاف العسكرية سيوفر إمكانيات أكبر من الدعم الدولي لعملية التنمية فيها، لكن التطورات السياسية الدولية لم تكن لتطابق هذا الواقع، إذ أن المساعدات الاقتصادية كانت تقدم من طرف الدول الكبرى، في إطار دوافعها السياسية، وغالبا ما كانت هذه الدوافع تتصادم بين الدول الكبرى مما ضيق من فرص المساعدة الاقتصادية وحصرها في بعض المصادر التي تحددت في حالة دولة إفريقية أو آسيوية بحسب ميولها واتجاهاتها السياسية والايديولوجية وارتباطاتها في المصالح...والأمثلة لذلك كثير[3](*).

---

[1]- مرزاق مختار: مرجع سابق، ص. 203.

[2]-عبد المالك (جمال): السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، الموسوعة السياسية العالمية، دار الجيل، بيروت، 1988، ص.104.

[3]- عزيز شكري محمد: مرجع سابق، ص. 104.

* -فقد تعرضت سريلانكا خلال فترة الحكم الأولى للسيدة باندرانكا لضغوط اقتصادية عنيفة من قبل أمريكا بسبب سياستها التحريرية، وهي الضغوط التي بلغت ذروتها في القرار الذي اتخذته واشنطن في فيفري 1963، بوقف مساعداتها لسريلانكا، ولم تستأنف هذه المساعدات إلا بعد هزيمة باندرانكا في الانتخابات التي جرت في مارس 1965، وتولى الحزب الوطني المتحد ذو الميول اليمنية الحكم.

-تعرضت أندونسيا لضغط اقتصادي مباشر من جانب واشنطن أيام حكم الرئيس الراحل سوكارنو، وقد تعللت في ذلك الوقت بسلوك حكومته الموالية للصين والاتحاد السوفياتي، غير أنه بعد اقتصاء سوكارنو عن الحكم 1965، وتولى حكم يميني السلطة في جاكارتا أنشأ معونتها لأندونسيا.

وللتدليل على هذه المسألة نشير أن الولايات المتحدة بعد وصول كينيدي إلى الحكم قررت إعادة النظر في برنامج المساعدات المقدمة لدول العالم الثالث، بعد أن تكشفت لها أخطاء سياسة الاسترسال في تقديم المساعدات، فشكلت لجنة برئاسة الجنرال كلاي لهذا الغرض، فقدمت تقرير انطوى على ستة مبادئ.

أن يكون من الأهداف الرئيسية للمساعدات زيادة دور الاستثمار الخاص في اقتصاديات الدول التي تحصل على هذه المساعدات، ويكون ذلك بتقديم القروض والمساعدات للمشروعات الحكومية.

أن يكون الهدف الأساسي للمساعدات تدعيم أمن العالم الغربي وضمان سلامته، على أساس أن أي دولة تتحول إلى النظام الشيوعي تعتبر تهديدا مباشرا للغرب تحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا، وليس هناك موقف وسط".

لقيام الأزمة الاقتصادية في أمريكا تقرر تعديل شروط اتفاقيات التجارة والدفع حتى تخفف العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، فاشترطت ضرورة صرف 80% من المساعدات داخل أمريكا، أو أنها قررت بعبارة أخرى: أن الدولة التي تحصل على مساعدات أو قروض يجب أن تنفق 80% منها على منتجات أمريكية، هذا علاوة على رد هذه القروض بالدولارات بدلا من ردها في صورة منتجات أو بالعملة المحلية.

-دعوة الدول التي تحصل على المساعدات إلى الاعتماد على نفسها، ولهذا نقرر خفض قيمة المساعدات على مراحل حتى تضطر هذه الدول إلى الاعتماد على نفسها.

وكان هذا الإجراء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذ عندما تبين لها أن بعض الدول مثل ليبيريا التي حصلت على معونة 13.5 مليون دولار-استخدمتها في بناء المباني العامة، والقصور الحكومية، كما حدث في تركيا وكوريا الجنوبية، وفرموزا.

-ونفس الشيء حدث مع غانا أثناء حكم الرئيس نيكروما، وبعده مع مصر عندما اضطرت منذ اواسط الستينات لإنتهاج سياسة مواجهة مع واشنطن بلغت ذروتها في حرب 1967 وفيها تجمدت المعونات الاقتصادية المقدمة لمصر تماما، ولم تستأنف على نطاف واسع إلا بعد تولى أنور السادات للحكم في مصر...، أنظر عزيز شكري محمد: مرجع سابق، ص. 192.

-تركيز المساعدات العسكرية في أضيق نطاق على أن تضاف الهند إلى قائمة الدول التي تحصل على مساعدات حربية.

-ضرورة مساهمة الدول الصناعية الكبرى مع الولايات المتحدة، في تحمل أعباء برامج المساعدات، ولهذا اتجهت أمريكا إلى اتاحة الفرصة للدول الأوروبية في تقديم مساعداتها إلى الدول الإفريقية منها[1].

وهذه المبادئ التي وضعها كينيدي لتعديل برنامج المساعدات الأجنبية كان يهدف من ورائها إلى رعاية المصالح الأمريكية والاقتصاد الأمريكي، وتقييد استقلال دول العالم الثالث وضمان ربطها بالاقتصاد الأمريكي.

إن القراءة العلمية لهذه السياسة ولهذه المساعدات تؤكد وقوع العالم الثالث في تبعية للدول الغربية، أفرز أثار سلبية على مستقبل حركة عدم الانحياز، وفسح المجال للتدخل الخارجي في شؤون دولها الداخلية بفرض إصلاحات عليها وقف التوجهات الغربية.

وعليه إذا كانت ساسة عدم الانحياز قامت أساسا على عدم الانحراف في تيار قوة على حساب قوة أخرى أو على حساب المصلحة القومية، لم يمنعها ذلك من الوقوع في أحاييل الاستعمار الجديد المتمثل في استغلال حاجة دول العالم الثالث ومعظمها غير منحازة لجرها إلى صفة بالتلويح برغيف الخبز، بدلا من الاحتلال العسكري، ومن هذه الزاوية صار ممكنا لخصوم عدم الانحياز، اختراق الحركة وحزب أعضاء الكتلة برفاقهم الأغنياء[2].

وذلك أن سلوك الحكام والدول تبع أساسا من المصالح القومية (تحسين وضعية دولهم الفقيرة) والضرورات الاستراتيجية المتعلقة بمشاكل التنمية، وهذا السلوك لا يمكن إلا أن يكون بطبيعتها أقرب وأكثر تجاوبا مع قوة او مركز دولي معين، وهنا برزت تصور آخر لمفهوم الحياد ليصبح حرية الاختيار حتى ولو أدى ذلك إلى الدخول في ترتيبات مؤقتة مع هذه القوة أو هذا المركز الدولي بالرغم من علمها ان ذلك سوف يكون له خطر على مصالح شعوبها وعلى الحركة بصفة خاصة[3].

---

[1]- حلمي مصطفى محمد وآخرون: مرجع سابق، ص- ص. 62-63.

[2]- عزيز شكري محمد: مرجع سابق، ص. 104.

[3]- نفس المرجع، ص. 107.

ونتج عن الصورة السابقة أن سياسات عدم الانحياز لم تعد تنفذ في إطار مفهوم واحد، وإنما تعددت أنماطها وتباينت أساليبها حتى أصبح كل منها يمثل نمطا قائما بذاتها، فهناك دول أقرب بعقيدتها السياسية ومصالحها الاستراتيجية ومعاملاتها إلى واشنطن، كما أن هناك دول أخرى أقرب إلى الاتحاد السوفياتي.

لذلك إن المشكلة التي تعاني منها حركة عدم الانحياز اليوم هي عدم التجانس بين أعضائها، نتيجة زيادة عدد أعضائها من 25 إلى 116 عضو يمثلون دولا متفاوتة الأهداف والأيدلوجيات، بمعنى دخول دول جديدة ذات ولاءات متعددة تعبر عن طروحات الدول الكبرى، ويظهر تأثير ذلك أثناء التصويت في مؤتمرات الحركة حول قضايا ذات طبيعة عالمية، إذ يتم التوصل إلى قرارات الحد الأدنى بعد أن أغفل أسلوب التصويت بالأغلبية عند اتخاذ القرارات، وعوض بأسلوب "الاتفاق العام" الذي يقوم على ضرورة إعطاء الكلمة لكل وفد من الوفود بغية رصد آرائها، والتعرف على مواقفها كشرط أساسي لصياغة القرارات على نحو يرضي الجميع وهو أسلوب يطيل فترة المناقشات التي تدوم قرابة الأسبوع، ويعتمد نهج الحلول الوسط، يضاف إلى هذا الأسلوب اعتماد دول الحركة طريقة إبداء التحفظات ولوحظ أن إبداء التحفظات بدأ يتخذ خطا تصاعديا في الحركة منذ انتهاء الحرب الباردة 1990[1].

وفي ظل الظروف الدولية الجديدة وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واجهت الحركة ضغوطات خارجية كبيرة، بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولها، تحت غطاءات حقوق الإنسان، واقرار التعددية السياسية وتبني اقتصاد السوق كشروط ضرورية للحصول على القروض أو قل ضمان سيادتها (تحت شعار مبدأ السيادة المشروطة)، وقد لاقت هذه الضغوط استجابة من قبل دول عدم الانحياز، ففي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز الذي انعقد في أكرا عام 1991م، إذ تم التأكيد فيه على ضرورة إتباع التعددية السياسية، وإقامة إطار من المشاركة الديموقراطية، ونظم حكم متفتحة، وطبقت دول إفريقية كثيرة هذه المبادئ وأخذت دول الحركة تربط بين حقوق الإنسان، الديموقراطية، والتنمية التي أخذ يطلق عليها بالتعهدات الثلاثة[2].

---

1 –لهيب عبد الخالق: مرجع سابق، ص. 5.

2 – طه أحمد (محمد): "التحولات الديموقراطية في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، جانفي 1992، ص.180.

وساهمت الظروف الدولية الحالية في تهميش وإضعاف الحركة، وتجريدها من مبادئها السياسية التي قامت من أجلها المتمثلة خاصة في رفض الهيمنة والتبعية وإقامة القواعد الأجنبية، ودفعها إلى تبنى أهداف جديدة كالاقتصار على الأهداف الاقتصادية تحت شعار الانتقال من فكرة الانحياز من الشرق والغرب إلى فكرة الحوار بين الشمال والجنوب ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انقسام عميق داخل صفوف الحركة، ويؤدي إلى أزمة تمس تكوين الحركة وأهدافها.

ولا شك أن غياب القادة التاريخيين للحركة "نهرو، تيتو، عبد الناصر، سوكانو" وافتقار الحركة إلى إطار مؤسساتي(أنظر ملحق 08) يساهم(*) في التنسيق بين الدول غير المنحازة ويحل الخلافات التي تنشأ بين أعضائها، ساهم في إضعاف دورها في العلاقات الدولية، من واقع أن مساهمة عدم الانحياز في حل الخلافات التي نشأ بين أعضائها له أهمية في زيادة تماسك الحركة ويؤثر على مصيرها، وبالنتيجة فالنزاعات تساهم في إضعاف الحركة فضلا عن أن كثرة النزاعات يشجع على البحث لايجاد أجهزة الخلافات[1].

واليوم ليس من المعقول أن تظل سياسة عدم الانحياز حبيسة هذه المفاهيم حيث أن الديناميكية الهائلة للواقع السياسي والتفاعلات الضخمة للقوى المحركة وبروز العديد من المؤثرات والمتغيرات التي لم تكن قائمة آنذاك تحتم إجراء مراجعة جذرية لهذه المفاهيم حتى يمكن التوصل إلى تصور عام جديد بشأن طبيعية هذه السياسات.

وبعبارة مختصرة إن مشكلة عدم الانحياز ليست مشكلة مفهوم جديد، بقدر ما هي قضية اختيار السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تقوى مجموعة عدم الانحياز في المحيط الدولي فإذا كانت قوية دبلوماسيا متضامنة سياسيا، متعاونة اقتصاديا فإن سياسة عدم الانحياز ستقوى وتزدهر العكس بالعكس.

وللتوضيح أكثر سنحاول دراسة كل ذلك في الفصل الثالث.

(*) -إن المؤسسين الأوائل للحركة أرادوها حركة ديموقراطية ليس لها طابع مؤسساتي لأن إضعاف أجهزة مؤسساتية على الحركة يحولها إلى منظمة دولية او تكتل دولي وهذا يتنافى مع الهدف الذي جاءت من أجل الحركة وهو النضال ضد التكتلات في ظل الحرب الباردة.

[1]-سعد حقي توفيق: مرجع سابق، ص-ص. 330-332.

استنتاج جزئي:

إن ظهور الكتلة الأفرو-آسيوية أو حركة عدم الانحياز، كان نتيجة طبيعية للحرب الباردة، كرد فعل من الدول الحديثة الاستقلال على سياسات الاستقطاب التي مارستها الدول الامبريالية ضد هذه الدول، فحاول قادة هذه الدول اعتماد مبدأ جديد في السياسة الخارجية يوفر لهم ظروف النضال ضد الامبريالية، ويتيح لهم مساندة حركات التحرر ويحفظ لهم استقلاليتهم عن الدول الكبرى في تلك الظروف العالمية المعقدة.

وقد مكنتها هذه السياسة (عدم مصادقة أو عداء أي من الكتلتين يضاف لها عامل طبيعة الظروف الدولية (التنافس بين الكتلتين على احتواء الكتلة، ناهيك عن التغيرات التي حدثت في السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية)) على تحقيق إنجازات لاسيما في مجال نصرة قضايا التحرر، وتدعيم الوضع القانوني للحركات التحرر في القانون الدولي بصدور إعلان 1514، ولا شك أن ذلك كله يكشف لنا أهمية التضامن الديبلوماسي السياسي في تحقيق الأهداف المشتركة لدول المجموعة.

لكن حاجة دول الكتلة إلى المساعدات –بحكم وضعها- لدفع عجلة التنمية فتح الباب على مصرعيه لتدخل خصوم عدم الانحياز في شؤون الحركة والتحكم في مصيرها، وهو ما ساهم في تحييد حركة عدم الانحياز عن مبادئها الأصلية فصارت مجرد هيكل بلا روح.

ولإبراز الدور السياسي للكتلة الأفرو-آسيوية في مجال الدفاع عن قضايا التحرر سنحاول في الفصل الثاني أخذ القضية الجزائرية كنموذج عن القضايا التي شغلت اهتمام الكتلة سواء عبر مؤتمراتها الإقليمية، أو الدفاع عنها في الأمم المتحدة بإدراجها كقضية تصفية استعمار.

الفصل الثاني

الكتلة الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية

المبحث الأول:

موقع القضية الجزائرية في مؤتمرات التضامن الأسيوي-الإفريقي.

المبحث الثاني:

الكتلة الأفرو-آسيوية وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

مقدمـــــة:

لقد شكلت مكافحة الاستعمار والتنديد بجميع أشكاله جوهر السياسة الخارجية للكتلة الأفرو-أسياوية بعد التجربة الاستعمارية القاسية التي مرت بها أغلب الشعوب المـــشكلة لهـــا، لذلك خصصت جزءا كبيرا من نشاطاتها لمساعدة حركات التحرر الوطنية، سواء بحثها علـــى المقاومة ضد القوى الاستعمارية، أو تدويل قضاياها في الأمم المتحدة. رغم المعارضة الـــشديدة لقوى التحالف العربي، التي عملت على تأجيل وتعطيل مسار حركات التحرر تحت غطاء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تتولى إدارة تلك المستعمرات أو تحـــت مـــصوغات و مبررات إيديولوجية.

وكانت القضية الجزائرية أولى القضايا التي شغلت اهتمام الكتلة، عبر مؤتمراتها المختلفة سواء التي عقدتها في القارة الأسيوية (باندونغ) أو القارة الإفريقية (القاهرة، أكرا، كونـــاكري، الدار البيضاء، تونس)أو في إطار حركة عدم الانحياز (بلغراد) وكانت قراراتها كلها معبرة عـــن استنكار الحالة في الجزائر، ومطالبة بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وكان عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، إعطائها بعدا دوليا، مسؤولية أخرى حملتها الكتلة على عاتقها خاصة بعدما جاء ميثاق هذه الهيئة مندداً بكافة أشكال الاستعمار، و مؤكدا على وجوب احترام الحقوق الأساسية للإنسان والشعوب وإلتزامها بـــصيانة الأمـــن و السلام الدوليين بما يضمن الرقي الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب دون تمييز.

وبناء على هذا حرصت الكتلة الأفرو-أسيوية وفقا لأسس قانونية كسب اعتراف هذه الهيئة بوجود طرفين متحاربين وشعبين مختلفين تمام الاختلاف دينيا، لغة، تاريخا، وبالتالي الإقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإجبار فرنسا على تنفيذ هذا المبدأ، بما يحقق الـــسلام والرخاء الاقتصادي و الاجتماعي للشعبين.

المبحث الأول:

موقع القضية الجزائرية في مؤتمرات التضامن الأسيوي-الإفريقي:

تركزت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني منذ الإنطلاقة الأولى للثورة علـــى إخـــراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي، وجعلها في نفس مستوى الأهمية الذي تحظى به كل من قضيتي تونس والمغرب، و تحقيقا لهذه الغاية عملت جبهة التحرير الوطني على طـــرح القـــضية الجزائرية على بلدان وشعوب إفريقيا وآسيا، انطلاقا من خلفيات تاريخية حـــضارية، و أفـــاق مستقبلية تسعى شعوب القارتين إلى تحقيقها فإلى أي مدى وفقت في ذلك؟

I-مؤتمر باندونغ:

لقد تأكدت فكرة التضامن الإفريقي-الأسيوي إثر انعقاد مؤتمر باندونغ مـــن 18 إلى 24 أفريل 1955، وجاء انعقاده بعد 6 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية فرصة هامة لقـــادة الثورة لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث, فكان أن تم إرسال وفـــد جبهة التحرير(*) إلى بعض البلدان الأسياوية قبل انعقاد المؤتمر في مهمـــة للتحـــضير، للنـــدوة الإفريقية-الأسياوية التي بدأ الحديث عن احتمال عقدها, حيث تنقل الوفد الجزائري بين الدول المعروفة بقوى كولومبو، وخاصة أثناء عقد ندوة بوجور في 28-29 ديسمبر 1954, التي حضرها رؤساء وزراء البلدان الخمس، وكان الوفد الجزائري يركز أساساً على أهميـــة إدراج القـــضية الجزائرية ضمن البيان الختامي لهذه الندوة، ولذلك قدم مذكرة طالب فيها بحق تقريـــر المـــصير للشعب الجزائري, إلا أن المناقشات التي تمت في هذه الندوة لم تصل إلى النتيجة المتوخاة؛ إذ لم يشير البيان الختامي للندوة سوى إلى القضية التونسية والمغربية بدعوى أن القضية الجزائرية يجب تقييمها أولا من الدول العربية التي هي أولى باتخاذ موقف واضح تجاهها[1].

وفي اعتقادنا أن هذا الإخفاق يعود أولا: إلى تأخر الانفتاح والتوجـــه الدبلوماســـي الجزائري إلى إفريقيا، باعتبار أن الحركات الوطنية الجزائرية كانت اتـــصالاتها مركزيـــة علـــى

(*) -ضم الوفد محمد يزيد، وحسين لحول.

(1)-Harbi (Mohammed): Les archives de la révolution algérienne, Les éditions jeune Afrique, paris, 1988, p p. 172-173.

المشرق و المغرب دون الاهتمام بإفريقيا، وثانيا إلى نجاح فرنسا في فرض إدعاء "الجزائـــر أرض فرنسية".

إن هذا الإخفاق جعل جبهة التحرير الوطني تدرك أهمية الانطلاق من إطـــار المغـــرب العربي ثم المشرق العربي أولا التدويل القضية الجزائرية، قبل الوصول إلى طرح القـــضية علـــى الصعيد الافرو-أسياوي، وذلك حتى يكون قاعدة ارتكازية ومحفزا وقدوة تقتدي به في الـــدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية. لكن ذلك لم يثن جبهة التحرير من مواصلة العمل للتحضير لمؤتمر باندونغ، انطلاقا من أهدافها في التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالـــث، لذلك تركز التحضير لهذا المؤتمر على مستويين.

-المستوي الأول: القيام بجملة إعلامية تحسيسية لصالح القضية الجزائرية في البلدان المـــذكورة، وهو ما تم فعلا في الفترة السابقة لعقد المؤتمر.

-المستوى الثاني: تكوين وفد مشترك يمثل شعوب شمال إفريقيا يتمتع بصفة ملاحظ كان على رأسهم صالح بن يوسف، والذي قدم مذكرة مشتركة مع ملحق يخص القـــضية الجزائريـــة[1] يتضمن مطالبة المؤتمرين بتأييد حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وتوصية دولـــه الأعـــضاء بالتقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة، لبحث مشكلة الجزائر على ضوء مبدأ تقرير المـــصير[2] وقد صادق المؤتمر على لائحة تخص بلدان شمال إفريقيا و تتضمن الجوانب الآتية: (انظر الملحق رقم1)

-في مجال حقوق الإنسان؛ خصص المؤتمر تنويها بالشعوب المغاربية، وطالب بتـــسوية المـــسألة سلميا، وأعلن أنه يؤيد حقوق شعوب الجزائر والمغـــرب وتـــونس في تقريـــر مـــصيرها وفي الاستقلال، و يدعو الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع.

-أما في المجال الثقافي؛ فقد صرح بحق الشعوب بما فيها المغاربية الأساسي في التربية والثقافة بعد أن لاحظ أن هناك تنكر في الشمال لحقوق الشعوب في التدريس بلغاتها وطبقا لثقافتها، وطلب

---

(1)– Harbi Mohammed, op.cit, p.173.

(2) –خيري (حماد): قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962، ص.396.

من الدول الأفرو-الاسيوية، قبول طلبة هذه البلدان للدراسة في جامعاتها كما أوصى المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة[1].

-و إثرا صدور قرارات مؤتمر باندونغ بشأن القضية الجزائرية،جن جنون السلطات الإستعمارية بحيث إعتبرها "إدغار فور" (رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك) من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي عقدها بباريس"بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا بالشمال الإفريقي فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري، والحال أن هذا القطر هو "جزء لا يتجزء من فرنسا""[2].

ورغم هذا الموقف الفرنسي من نتائج مؤتمر باندونغ حول القضية الجزائرية فإن جبهة التحرير الوطني عملت على تكثيف نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الأفرو-أسياوي في سعيها الدائم لإسماع صوت القضية الجزائرية والتعبير عن معاناة الشعب الجزائري، في المؤتمرات التي ستعقدها الكتلة في المراحل اللاحقة.

II-مؤتمر بريوني:

عقب المؤتمر باندونغ مؤتمر أخر عقد في "بريوني" بيوغسلافيا بيومي18،19 جوان 1956, قدمت فيه جبهة التحرير الوطني إلى الرؤساء (تيتو, ونهرو، وعبد الناصر) مذكرة أكدت فيها على أهدافها السامية، ومطالبتها بإعادة السيادة للشعب الجزائري، فأبدى الرؤساء الثلاثة عطفهم التام مع رغبة الشعب الجزائري في الحرية, مؤيدين كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وطالبوا بإيقاف أعمال العنف بين الطرفين، والدخول في مفاوضات بين الجزائر وفرنسا[3].

---

[1]-http://hypo.ge-dip.etat_ge_ch/www/cliotescte/html/conferonce.bandung.html, extrait le 03/04/2005.

[2] -بومالي (أحسن): استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1961)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص.154.

[3] – لميش (صالح): مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1988، ص.136.

وقد أعطى هذا المؤتمر للقضية الجزائرية دعما دبلوماسيا على المستوى الدولي، وعـــبرت عن ذلك جريدة المجاهد بقولها: "لا شك أن هذا الانتصار الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني يمثـــل تقدما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوســـائل لإشـــعار العالم بجرائم فرنسا، وفي حق الجزائريين بأن يعيشوا أحرار مستقلين"، وحذرت الجريدة الشعب الجزائري بأن لا يعتبر هذه المساندة و التأييد بداية النهاية لثورة التحرير،حيث قالت: "يجب أن لا تنخدع فإن هذا الانتصار ليس بالحاصل على وجه المصادفة، وبالناتج عـــن منافـــسات أو مزايدات دولية أتيح لنا إستغلالها، فما هو إلا حكم سليم أتخذ في صالح السلام حسب تعـــبير الرؤساء الثلاثة[1].

III–مؤتمر القاهرة:

وتدعمت فكرة التضامن الأسيوي–الإفريقي، أكثر تجاه القضية الجزائرية بانعقاد مـــؤتمر القاهرة في الفترة الممتدة بين (26 ديسمبر 1957 – جانفي 1958). الذي كان على خلاف مؤتمر باندونغ، مؤتمر شعوب وحركات سياسية وجاء انعقاده في بلد عربي، فرصة ســـامحة لإظهـــار المدى العظيم الذي بلغه كفاح الشعب الجزائري؛ حيث استقبل الوفد الجزائري الممثـــل مـــن طرف الأمين دباغين وعشرون عضوا آخر استقبالا حاراً، وقامت كل الوفود مدة طويلة تصفق وهتف بحماس لكفاح الشعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة، و عزمها على الكفاح حتى استرجاع الاستقلال[2].

وقد أعطى هذا المؤتمر أهمية خاصة للاستعمار في كل أنحاء القارتين، وأفرد بهذا الصدد قرارات خاصة بالجزائر، نلخصها فيمايلي:

ندد بالحرب الاستعمارية وبأساليب التعذيب المسلطة من طرف القوات الاســـتعمارية علـــى الشعب الجزائري، وطالب بالإفراج عن القادة الخمس وجميع المواطنين الموقوفين في الـــسجون الفرنسية، وأوصى المؤتمر باستقلال الجزائر، وفتح مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا على أساس هذا الاستقلال[3], كما طالب من شعوب العالم تنظـــيم المظـــاهرات والحمـــلات

---

[1] –"من وراء بريوني"، المجاهد، عدد 1، 10 نوفمبر 1956.

[2] – قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص.124.

[3] –بوسباك (فوزية): "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، 1995، ص.166.

الصحفية لتعبئة الرأي العام العالمي لاستنكار السياسية الفرنسية، وبأن تتولى تلــك الــشعوب الدفاع عن قضية الجزائر في المنظمات الدولية. وحدد المؤتمر يوم الثلاثين من مارس من كل سنة يوم للتضامن مع الشعب الجزائري، وطالب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر، وناشد البلاد الأسيوية والإفريقية أن تحاول التأثير على فرنسا لإنهاء حربها في الجزائر، وبذل المساعي لدى الحكومات الغربية الأخرى كي تكف عن مساعدتها لفرنسا[1] ووافقت جبهة التحرير على الاشــتراك في الأمانة العامة للمؤتمر[2].

وكان من نتائج هذا المؤتمر أن نظم أسبوع إفريقي للتضامن مع الشعب الجزائري يــوم 30 مارس 1958، في مختلف العواصم الإفريقية و الأسياوية، وقد تقدمت الكتابة العامة للمنظمة الأفرو-أسيوية، إلى جميع البلدان الإفريقية والآسيوية، لتنظيم حملات شرح في مختلف الصحف والإذاعات والمعارض، لفضح النظام اللاإنساني الــذي يطبقــه الاســتعمار الفرنــسي ضــد الجزائري[3].

ويبدو أن مؤتمر القاهرة هذا كان الهدف الأساسي منه، أن يكون منبر لشعوب القارتين، وليس تمثيلا للحكومات، وذلك للدلالة على أن فكرة التضامن الأفريقي-الآســيوي، تعــدت اهتمام الحكومات لتتغلغل في نفوس شعوب أسيا وإفريقيا، وفي نفس السياق التــاريخي، يــأتي انعقاد مؤتمر الشباب الإفريقي، بالقاهرة في الفترة الممتدة من 2-8 فيفري 1958 والذي بحــث عدة مسائل من بينها قضايا النضال في القارة الأفريقية والآسيوية وقرر تقديم الدعم والمــساندة لحركات التحرر الوطنية في القارتين ومنها الجزائر[4].

IV-مؤتمر آكرا:

وفي 15 أفريل 1958 عقد مؤتمر لجميع الشعوب الإفريقية المستقلة، في أكرا بحضور أكثر من 300 مندوب يمثلون 62 هيئة شعبية في أفريقيا وكان ضمن هذه الوفود المشاركة وفد جبهة

---

[1] -"بعد مؤتمر القاهرة ... اللائحة التي صادق عليها المؤتمر عن الجزائر"، المجاهد، عدد16، 10 جانفي 1958.

[2] -جوان (جليسبي): ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص.191.

[3] -"30 مارس 1958 يوم التضامن العالمي مع الجزائر المجاهدة"، المجاهد، عدد21، أفريل 1958.

[4] -الجمل (شوقي): التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 113-114.

التحرير الوطني المكون من 5 أعضاء والذي قدم مذكرة طالب فيها تأييد الدول الإفريقية والآسيوية للشعب الجزائري في كفاحه والضغط على أمريكا حتى تقف موقف الحياد بين الجزائر وفرنسا[1].

وخلال جلسات المؤتمر ألقى محمد فوزي وزير خارجية مصر آنذاك خطابا ابرز فيه شرعية كفاح الجزائري من أجل استعادة السيادة الوطنية حيث ذكر "أن هذا المؤتمر رمز للعصر الحديث الذي نعيش فيه وعلامة بارزة في طريق الإنسانية الذي يقود إلى ألوان جديدة من العلاقات بين الأمم, وتفهم أكثر للأهداف الإنسانية"، وأوضح محمد فوزي معنى الاستقلال للدول الممثلة في المؤتمر وغيرها إذ قال "إن الإنسان بدأ يدرك الخطأ الكبير في سيطرة دولة على أخرى كما يدرك جنون السياسة التي لا مبادئ لها ولا أخلاق والتي تتبعها فرنسا في الجزائر"[2].

وقد عبر المؤتمر في قراره الثالث الخاص بالجزائر عن شدة انزعاجه من جراء استمرار الحرب بالجزائر، وحرمان فرنسا الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير رغم قرارات الأمم المتحدة والنداءات المتعددة التي تحث على تسوية سلمية, وخاصة عرض الوساطة المقدم من رئيسي الحكومتين التونسية والمغربية، واعترف المؤتمر بحق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله كما ناشد الشعوب المحبة للسلام بالضغط على فرنسا كي تتخذ سياسة تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة، وأوصى الدول الإفريقية المستقلة بأن تطلب من ممثليها في الأمم المتحدة تعريف أعضائها بالحالة في الجزائر[3] ودعا بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصي بوضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأن تحدد أجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات[4].

ومن اجل تنسيق الجهود الإفريقية والعالمية نحو القضية الجزائرية قرر المؤتمر تشكيل وفد إفريقي للطواف بين عواصم العالم لجلب التأييد للقضية الجزائرية[5].

---

[1] –فانون (فرانتز): من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، (ب.س.ط)،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.153.

[2] –لميش صالح: مرجع سابق، ص. 132.

[3] –كولين ليجوم: مرجع سابق، ص ص. 221–222.

[4] –"الديبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا أمام الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد34، 24 ديسمبر 1958.

[5] –كولين ليجوم: مرجع سابق، ص. 222.

٧-مؤتمر منروفيا:

تدعيما للتضامن الإفريقي الآسيوي تجاه القضية الجزائرية اجتمع وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة (ليبيريا, مصر، المغرب، غينيا، السودان، الحبشة، وحكومة الجزائر) في منروفيا عاصمة ليبيريا في 14 أوت 1959 لدراسة مشاكل القارة الإفريقية بالخصوص مشكلة الجزائر[1].

وعند افتتاح جلسات المؤتمر ألقى "حسين ذو الفقار صبري" خطابا مهما نـــدد فيـــه بالفضائح التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري، كما ندد بقرار فرنسا القاضـــي بـــإجراء تجارها النووية في الصحراء الكبرى، وتحدث عن قضية الجزائرية فنقل صورا حيـــة للإرهـــاب الفظيع وألوان الدمار الذي لحق بالجزائر منذ اندلاع الثورة الجزائرية حيث ذكـــر أن الجـــيش الفرنسي يعيش في حالة فزع من تكرار موقعة "ديان بيان فو" وأوضح أن ديغول لم يعرض شيئا جوهريا لحل القضية الجزائرية[2].

وقد أوصى المؤتمر في قراراته بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائريـــة وحـــق الـــشعب الجزائري في تقرير مصيره وطالب فرنسا بسحب جيوشها والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] وندد بما تقدمه دول أعضاء الحلف الأطلسي من إعانات لفرنسا في حربها ضد الجزائر، كما استنكر المؤتمر استخدام الجنود الإفريقيين (لاليجو la legion) في قتل إخوانهم بالجزائر، وألح على الدول المستقلة بمواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائريـــة في المحافل الدولية ومنح الجزائر المساعدات المادية[4].

واستجابة لنداء المؤتمر اعترفت كل من غانا وغينيا بالحكومـــة المؤقتـــة للجمهوريـــة الجزائرية, وكان اعترافهما دليل على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية وهـــذا

---

[1] -الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، (ب.س.ط)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص.93.

[2] - لميش صالح: مرجع سابق، ص.140.

[3] -" مؤتمرات إفريقيا وأسيا"، المجاهد، عدد66، 18 أفريل 1960.

[4] -كولين ليجوم: مرجع سابق، ص ص. 257-258.

بطبيعة الحال يعد مكسبا جديدا للثورة الجزائرية تحرزه إفريقيا, وقدمت بذلك ضـــربة قاســـية للدعاية الاستعمارية المضللة التي تحاول أن تفرق بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء[1].

VI–مؤتمر تونس:

ودائما في إطار دعم الكفاح الإفريقي عقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية في الفترة (25–30 جانفي 1960) وحضرته عدة وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الإفريقيـــة وقد أصدر هذا المؤتمر عدة قرارات بشأن القضية الجزائرية حيث عبر عن سخطه تجاه الجـــرائم التي يمارسها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأيد المباحثات الجزائرية الفرنسية من أجل تقريـــر المصير وطالب المؤتمر الدول المستقلة التي لم تعترف بعد بحكومة الجزائر المؤقتة أن تعترف بهـــا، ورصد مساعدات مادية في ميزانية الدول الإفريقية المستقلة لصالح النضال الجزائري، كما طالب بوضع حد للأحداث الدامية التي تقع في الجزائر .بمشاركة المتطوعين الإفريقيين في الكفاح المسلح الجزائري, وناشد الأمم المتحدة بإقامة السلام والاعتراف باستقلال الجزائر[2].

كما وجه المؤتمر رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة بين له فيها خطورة تأييد الولايـــات المتحدة الأمريكية للسياسة الفرنسية في شمال إفريقيا. على السلم في القارة الإفريقية وفي العـــالم ككل، وناشد هذه الأخيرة على اتخاذ إجراءات من شانها كفالة الـــسلم ومـمـــا جـــاء فيهـــا: "...يلاحظ مرة أخرى أن تأييد الولايات المتحدة لفرنسا في سياستها الاستعمارية لـــه آثـــار خطيرة على شعوب إفريقيا ...وتستعمل الأسلحة الأمريكية في الجزائر لقتل الجزائريين وتمكـــن المساعدة الأمريكية المالية والاقتصادية من إطالة أمد الحرب, وكذلك إن التأييـــد الدبلوماســـي الأمريكي الممنوح لفرنسا في آخر دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة يشجعها على تـــسويف إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، ذلك الحل الذي سعى إليه الشعب الجزائري طيلة الخمـــس سنوات الأخيرة... ويطالبكم الشعب الإفريقي بإلحاح التوقف عن هذه العمال السياسية الـــتي تضر بالصداقة والتفاهم بين شعوبنا وكذلك بقضية السلام في القارة الإفريقية والعالم[3].

---

[1] –"منروفيا انتصار جديد للجزائر"، المجاهد، عدد 48، 10 أوت 1959.

[2] – كولين ليجوم: مرجع سابق، ص.280.

[3] –نفس المرجع، ص.380.

ويتضح من هذه القرارات والمواقف مدى ما وصلت إليه الدول الإفريقية من النـــضج والإدارك الصحيح للقضية الجزائرية حيث عبرت بوضوح عن مطامح وآمال الشعب الجزائري في الحرية واستعادة الاستقلال وبينت الطابع الشمولي للقضايا الإفريقية بعيـــدا عـــن المـــصالح القطرية.

VII-مؤتمر كوناكري:

كان المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد في "كوناكري" عاصـــمة غينيا في الفترة الممتدة 11-15 أفريل 1960 بمثابة مرحلة متقدمة في هذا التضامن وتأييد النـــضال التحريري, ومما ساعد على ذلك إحراز شعوب القارتين على عدة انتصارات؛ فقدت تحـــررت معظم شعوب آسيا، ونالت عدة دول افريقية استقلالها مما جعلها تضيف قوة جديدة لحركـــة التضامن الآسيوي-الإفريقي وللمؤتمر الذي ضم 70 وفدا لتمثيل القارتين[1] وكان فرانتز فانون رئيسا للوفد الجزائري وقد تم اختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر "السيد إسماعيل توري" وهـــذا دليل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفرو-آسيوي[2].

واتخذ المؤتمر قرارات تتعلق بـــ 22 بلدا في إفريقيا وأسيا منها الجزائر؛ وتـــضمن ذلـــك استنكارا قويا لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول التي تقف وراء هذه السياسة كما قرر المؤتمر تأليف جيش آسيوي-إفريقي للاشتراك في تحرير الجزائر وتقديم الدعم لأية أمة افريقية -أسيوية تناضل من اجل التحرر[3].

VIII-مؤتمر الدار البيضاء:

وفي الفترة الممتدة بين (4-8 جانفي 1961) عقد مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب وحـــضره رؤساء حكومات كل من مصر، غانا، غينيا, مالي, الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزير خارجية ليبيا, وممثل حكومة سيلان, وغاب عنه رئيس الجمهورية التونسية وقد بحث المؤتمرون القضايا الإفريقية؛ وبالخصوص القضية الجزائرية التي أعلـــن بشأنها المؤتمر تأييد الشعب الجزائري

---

(1) – الجمل (شوقي): التضامن الأسيوي الإفريقي وآثره على القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 132-134.

(2) –خليفي (عبد القادر): "المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد8، الجزائر، ماي 2003، ص.227.

(3) –الجمل شوقي: نفس المرجع، ص ص. 157-158.

وحكومته بكل الوسائل وناشد جميع البلدان التي تؤيد كفاح الشعب الجزائري بزيادة دعمهـــا الدبلوماسي والمادي للحكومة المؤقتـــة الجزائرية [1].

وقد خرج المؤتمر بقرارات جد ايجابية تجاه القضية الجزائرية حيث استنكر مـــساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها الاستعمارية ضد الجزائر, ودعا جميع الدول الإفريقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع استخدام أرضيها بصفة مباشرة في العمليات الموجهة ضـــد الجزائـــر[2], وطالب جميع الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد دولها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تعترف بها، وعارض المؤتمر تقسيم الجزائر، ورفض أي حل من جانب واحد أو أي دســـتور؛ سواء كان هذا الدستور مفروضا أو ممنوحا. ودعا المؤتمر إلى سحب جميع القوات الإفريقية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر وأيد فكره انخراط المتطوعين الإفريقيين أو عير الإفريقيين في الجيش الجزائري[3].

وهكذا عبرت قرارات المؤتمر بوضوح عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يطمـــح إلى الحرية والاستقلال، وكان لتجمع عدد كبير من رؤساء دول مستقلة في المغرب حدثا تاريخيـــا بعيد الأثر في سير حركة التحرر العربي نحو تحقيق الأهداف الكاملة للـــشعوب المـــستعمرة، و بدون شك فقد سمح لهم هذا اللقاء بالتعرف على قضايا المغرب العربي عامة، وقضية الجزائـــر خاصة.

IX–مؤتمر القاهرة الثاني:

وحصلت القضية الجزائرية على دعم آخر في مؤتمر شعوب إفريقيا المنعقد في القـــاهرة خلال فترة (20–30 مارس 1961). وقد لعبت مصر دورا مشرفا في هذا المؤتمر من أجل دعـــم القضية الجزائرية، حيث افتتح الرئيس (جمال عبد الناصر) المؤتمر بخطاب تعرض فيـــه لمراحـــل كفاح القارة الإفريقية، وقد ربط ذلك بما تمارسه فرنسا بالجزائر، وأوضح أن قضية الجزائر تمثل

---

[1] – شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1961، ج1، (ب.س.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال والتوزيع، الجزائر، ص.10.

[2] –"مؤتمر الدار البيضاء قوة التضامن العربي الإفريقي"، المجاهد، عدد 87، 16 جانفي 1961.

[3] – حسنين محمد (محمد): الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.580.

ذروة النضال الإفريقي من أجل الحرية والاستقلال، وأكد أن الشعوب الإفريقية تؤيد الجانب الجزائري بكل قواها المادية والمعنوية في المفاوضات مع فرنسا[1].

وكان رئيس الوفد الجزائري في المؤتمر "أحمد بومنجل" قد قدم تقريرا أبرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وأعلن أن حكومة فرنسا عرضت الدخول في مفاوضات مع حكومة الجزائر، وقد قبلت الحكومة الجزائرية هذا العرض، على أساس إيجاد حل سلمي يحقق الحرية والسيادة للشعب الجزائري، وأوضح أن احتمال فشل المفاوضات يكمن في مطامع فرنسا في الصحراء الغنية بالبترول، ورغبتها في عدم إجلاء قواها عن الجزائر وطالب أحمد بومنجل الشعوب الإفريقية مساعدة المفاوضين الجزائريين[2].

وأعلن المؤتمر في قراراته أن تقرير المصير للشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاع القائم بين فرنسا والجزائر، وأكد أن محاولات فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية فيه تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية، ولذلك قرر تأييد قرار الحكومة المؤقتة الداعي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لوضع مبدأ تقرير المصير حيز التنفيذ، وطالب المؤتمر الدول الإفريقية بتكثيف مساعداتها المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية، حتى يحقق الشعب الجزائري استقلاله، واعتبر المؤتمرون الصحراء من الأراضي القومية الجزائرية[3].

وقد بين مؤتمر القاهرة مدى إصرار الشعوب الإفريقية على نيل حقوقها مهما كلفها الثمن، و جاء قرارات المؤتمر في مترلة هذا الإصرار.

x-مؤتمر بلغراد:

وفي إطار أوسع تأكد تأييد دول عدم الانحياز، لكفاح الشعب الجزائري إثر الاجتماع التحضيري لمؤتمر عدم الانحياز بالقاهرة في الفترة في (5-13 جوان 1961)، بناءا على دعوة الرئيس اليوغسلافي"تيتو"، والرئيس "جمال عبد الناصر"، والرئيس الأندونيسي"أحمد سوكارنو"، و تم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر لدول عدم الانحياز في 1 سبتمبر 1961 ، كما أصدروا قرار يخص القضية الجزائرية جاء فيه "أن الاجتماع التحضيري للدول غير المنحازة يعبر عن أمله في

[1] -"مؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية"، المجاهد، عدد 93، 10 أفريل 1961.

[2] -حسنين محمد: مرجع سابق، ص.530.

[3] - كولين ليجوم: مرجع سابق، ص ص. 390-391.

أن يرى المحادثات الجارية بين حكومتي الجزائر وفرنسا، تنتهي إلى إقامة سلام بين شعبي الجزائر وفرنسا، وكذا استقلال الجزائر ووحدة ترابها"[1].

وسجل المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز المنعقد في بلغراد، في الفاتح سبتمبر 1961 الحضور القوي لصدى القضية الجزائرية وتطوراتها، حيث تحدث الرئيس"جمال عبد الناصر" عن مذابح الاستعمار في الجزائر موضحا أن السياسة المنتهجة من قبل عدم الانحياز تشكل أمل العالم وموضع احترامه، وهي محاولة جديدة في عصر التكتلات.

كما ألقى السيد يوسف بن خدة بالمناسبة خطابا أكد فيه حرية كل دولة في اختيار الحكم الذي يتناسب مع طبيعتها دون الخضوع لضغوطات وتأثيرات أي دولة من الدول، وأوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبدا عن وحدة ترابه وسيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة المؤقتة دائما لاستئناف التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا أرادت هذه الأخيرة أن تعطي محتوى إيجابيا لتصفية الاستعمار[2].

وقد عبر المؤتمر في بيانه الختامي عن دعم الحركة للإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع البلاد والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر، وخص بالذكر الشعب الجزائري حيث أكد على: "دعم كفاح الشعب الجزائري، وتقديم العون و المساعدة اللازمين لحصوله على استقلاله"[3].

وقد أعطى هذا المؤتمر دعما كبيراً للقضية الجزائرية، إذ أصبح الوفد الجزائري في الأمم المتحدة يمارس نشاطه ضمن نطاق واسع هو كتلة عدم الانحياز. وإذا ما حاولنا تقييم هذه المؤتمرات فإننا نرى أنها أعطت القضية الجزائرية دفعا معنويا على المستوى الدولي،و لعبت قراراتها دوراً دبلوماسيا وإعلاميا مهما لصالح القضية الجزائرية.

و لم يقتصر دور الكتلة عند هذا الحد بل، أخذت على عاتقها مهمة عرض القضية الجزائرية في دورات الأمم المتحدة، والتصويت لصالحها، مما أدى إلى وقوف شعوب مختلف

---

[1] – الجمل شوقي: التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره على القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 243-244.

[2] –"النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد"، المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر 1961.

[3]-La conférence des chefs des gouvernement des pays no alignes Belgrade 1-6septembre 1961, imprimée en Yougoslavie, 1962, p p. 250-252.

القارات إلى جانب الشعب الجزائري، في حقه في تقرير مصيره وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني:

الكتلة الأفرو–أسيوية وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لم يكن طرح القضية الجزائرية(*) على صعيد الأمم المتحدة وليد الصدفة أو نتيجة توافق ظروف معينة، و إنما كانت فكرة راودت قادة جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة عام 1954م حيث أشار بيان أول نوفمبر إلى مبدأين أساسيين هما:

–تدويل القضية الجزائرية.

–تأييد الحلفاء الطبيعيين.

لكن ذلك كان يصدم بواقع فرضته السلطات الاستعمارية داخليا وخارجيا، هو "أن الجزائر جزءا لا يتجزء من فرنسا", وبالتالي أي مساس بهذه القضية يعتبر تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية؟ فكيف يا ترى تم تجاوز هذا الواقع؟

لقد رأينا تناول هذا الواقع بالتفصيل، لما في ذلك –برأينا–من أهمية في توضيح بعض المسائل، وتصحيح بعض الأخطاء التي ما تزال ترتكب ليومنا هذا خاصة فيما يتعلق بظهور الدولة الجزائرية الحديثة ومسألة الاستقلال أو استعادة الاستقلال.

إذا كان تدويل القضية الجزائرية وإعطائها بعدا دوليا يمثل بالنسبة إلى جبهة التحرير هدفا جوهريا من جملة أهدافها على الصعيد الدولي، فإن هذا التدويل كان بالنسبة لفرنسا خطرا جسيما على مستقبلها الاستعماري في الجزائر، وهذا ما جعلها تضع ثقلها في المعركة لإبقاء القضية الجزائرية داخل الإطار الفرنسي، ومعالجتها كأنها مسألة داخلية.

(*) –ترجع الجهود الأولى لطرح القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة إلى الأمير خالد عام 1919م، ثم شهدت الساحة الوطنية محاولات أخرى من طرف الحركة الوطنية التي يتزعمها مصالي الحاج.

I–مبررات الرفض الفرنسية لإدراج ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لقد شنت فرنسا دبلوماسية تضليلية خارج أروقة الأمم المتحدة وداخليا مستخدمة كل الأساليب لإفشال مبادرة تدويل القضية الجزائرية، وارتكز الهجوم الفرنسي على إدعائين اثنين:

أ/–الجزائر أرض فرنسية، شكلت هذه الحجة حجر الزاوية في السياسة الفرنسية على الصعيد الدولي، والداخلي على أساس أن الجزائر أرض فرنسية وأن سكانها أصبحوا فرنسيين بموجب الأمر الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834، والتشريع المؤرخ في 1865[1], و لم تقتصر ادعاؤها عند هذا الحد بل امتد التاريخ القديم إلى ما قبل المسيح بن مريم عليه السلام في محاولة تنفي عن الجزائر تشكيل كيان سياسي أو اجتماعي قبل حلول الفرنسيين بها ويتلخص هذا الادعاء في:

–إن الجزائر كانت تتمتع بالسلم الروماني pasc romana ، وأنها كانت مقاطعة رومانية، وأن فرنسا وريثة روما، بل البنت الكبرى لروما ثم للكنيسة la fille aîneé de! rome, puis de l'eglise وهي كلمة قالها لويس الرابع عشر، وكررها الرئيس الفرنسي "فاليرى جيسكار ديستان"

وبناءا على ذلك تصبح الجزائر ملكا لفرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة؟! [2].

–إن الجزائر لم تكن أبدا أمة ولا دولة، وأنها بعد حلول فرنسا بها عادت إلى وضعها الطبيعي وهو تبعيتها لروما في شخص حفيدها أو ابنتها الكبرى، كما قال المارشال"دوبورمون"لدى وضعه الصليب فوق صومعة جامع كتشاوة وإعلان تحويله إلى كنيسة، ورفع العلم الفرنسي على قمة مبنى الديوان "مقر رئاسة الدولة الجزائرية "يوم 5 جويلية 1830[3].

---

[1] – قنان (جمال): "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، عدد4، الجزائر، 1996، ص ص. 8–9.

[2] –بن نايت بلقاسم (مولود قاسم): "دود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا، وبعض مآثره"، مجلة أول نوفمبر، ع61، ص.24.

[3] –نفس المرجع، ص.25.

وبناء على هذه الادعاءات، وحسب الحجة الفرنسية يمنع على الأمم المتحدة التدخل في هذه القضية طبقا للمادة 2 الفقرة 7من ميثاقها.

لقد أصر الفرنسيون، وتمادوا في إصرارهم على أن النصوص السابقة 1834 1865 هي أساس ميلاد الجزائر الفرنسية، والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف كانت الجزائر قبل هذا التاريخ؟.

إن الرد المنطقي الذي يعترف به حتى القادة الفرنسيون، هو أن الجزائر كانت دولة مستقلة ذات كيان سياسي ضمن الحضيرة الإسلامية منذ 1516، وتشتمل على العناصر الثلاثة التي يشترطها القانون الدولي في تكوين الدولة وهي عنصر الإقليم، والسكان، والسلطة وكان لها علاقات خارجية مع مختلف دول العالم التي كانت تعقد معها معاهدات مباشرة ودون وساطة الدولة العثمانية وفي مقدمتها ثلاث معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الأولى في 1895/9/5 والثانية في 1815/11/23 والثالثة في سنة 1816), هذا إلى جانب معاهدات الجزائر مع هولندا (1679) و مع بريطانيا (1619) والسويد سنوات (1729، 1792،1765) وعقدت مع فرنسا لوحدها ما يقارب المائة معاهدة[1].

إن أمر 22 جويلية 1834 والذي يعتبره القانون الفرنسي الأداة التي تم بواسطتها إلحاق أو ضم الجزائر إلى فرنسا فإنه لم ينص حسب محمد بجاوي في أي جزء منه على الإلحاق أو الضم وإنما سن نظام المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الشمالية في شكل مستعمرات عسكرية ملحقة بوزارة الحربية ويشرف عليها الوالي العام المكلف بالقيادة العسكرية والإدارة الذي يمارس سلطاته بتفويض من الملك[2], ويذهب عبد المجيد بلخروبي في نفس الاتجاه بقوله إن الضم بواسطة أمر 1834 يعتبر في نظر القانون الدولي باطلا, لأنه سابق لأوانه، ويمكن أن يكون ذلك صحيح إبتداء من 1847، على اعتبار أن السيطرة على الإقليم الجزائري لم تتمكن منه فرنسا إلا بعد استسلام الأمير عبد القادر، إلا أنه يرى من جانب آخر أن الفعالية في احتلال إقليم نظرية أوربية بحتة رفضتها حتى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة على أن العناصر الفعالية

[1] – تابليت (علي): "قضية الجزائر في الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، ع166، الجزائر، 2001، ص.19.

[2] –محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون الدولي، ترجمة علي الخش، (ب.س.ط)،دار اليقظة العربية لتأليف والنشر، دمشق ص58.

غير محددة في قانون الدولي وتوصل في الأخير إلى الاستنتاج بأن الضم يمكنه أن يتم على أساس آخر وهو الاعتراف الدولي[1] وما يبدد الحجج الفرنسية أن الوجود الفرنسي في الجزائر ناتج عن انتصار عسكري واتفاق عسكري والمعروف في القانون الدولي أن المعاهدات العسكرية لا تعطي الحق في السيادة للطرف المنتصرة، بل تنتج له مؤقتا إدارة إقليم بشكل يسمح له بالسيطرة عليه دون تعريضه للخطر مع مراعاة الوضع القانوني للأقاليم وضمان الحريات الأساسية لسكانه[2].

وحتى لو افترضنا أن الساسة الفرنسيون كانوا يعتمدون في تقديرهم للوضع الجزائري على ذلك النظرية الاستعمارية التي وضعها الفقهاء الإنجليز لتبرير احتلالهم للشعوب فإن رأيهم لا يستقيم بالنسبة للقضية الجزائرية؛ لأن التقادم في هذه الحالة يشترط فيه أن لا ينقطع لمدة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بنوع من الرضا الضمني وهذا ما لم يحصل في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر[3].

ب-مساواة المواطنين في الحقوق: وهي الحجة الثانية التي ما لبثت فرنسا تتشبث بها -باعتبارها في نظر كثير من المؤلفين موطن حقوق الإنسان ووطن رجل 1789 – لرد الكثير من العتاب واللوم الموجه إليها بخصوص أعمالها بالجزائر فلم تتردد في الإعلان – بجلسات الأمم المتحدة – أن كل جزائري مسلما كان أو مسيحيا يعد مواطنا فرنسيا يتمتع بكافة الحقوق الدستورية وأن المقاطعات الجزائرية هي ممثلة في كل من الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية بطريقة مماثلة مع ما يجري في فرنسا القارية[4], ولعل ابرز مثال على ذلك تصريح وزير خارجية فرنسا بينو ورئيس وفدها في الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة سنة1955 عندما قال "إذا كنتم تساءلون على حرية السكان المسلمين في الجزائر فإني هنا لا أرد على

---

(1)-Belkharoubi (Abedelmadjid), La naissance et la reconnaissance de la république Algérienne, ed. Bruyants, Brus celles, 1982, p.18.

(2) –بوسلطان(محمد)، بكاي (حمان): القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.115.

(3) –شحاته كامل (مصطفى): الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص151.

(4) –تابليت (علي): "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، ع163، الجزائر، 2000، ص.15.

تساؤلاتكم أليسوا ممثلين في الجمعيات المحلية .والجمعية الجزائرية وكل الجمعيات الوطنية؟ إن المسلمين في الجزائر يمارسون نفس الحقوق التي يمارسها بقية المواطنين الفرنسيين"[1].

هذه هي الحجج القانونية التي تستند إليها وجهة النظر الفرنسية أو بعبارة أخرى سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضية الجزائرية، ومن هنا كان على جبهة التحرير الوطني تبني دبلوماسية مضادة لعرض وجهة نظرها في المحافل الدولية وإبطال الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار لتبرير أعماله في الجزائر وتعزيز موقفه الدولي ، ولم يكن هذا ليتحقق من دون الاعتماد على حلفاء طبيعيين يدركون تمام الإدراك جوهر المشكلة الجزائرية وتربطهم بها خلفيات تاريخية وحضارية وأفاق مستقبلية تسعى إلى تحقيقها.

II–تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

تعود الجهود الدبلوماسية الأولى لعرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى الجامعة العربية حيث قدم مندوب المملكة العربية السعودية في 5 جانفي 1955 مذكرة إلى مجلس الأمن[2] لفت فيها أنظاره إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر على اعتبار أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأوضحت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها أن فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها في الجزائر طمس خصائص الشعب الجزائري القومية والثقافية والدينية بالقوة عن طريق العمليات العسكرية الوحشية.

إلا أن الهيئة الأممية أنهت دورتها التاسعة دون أن تنظر في القضية الجزائرية بعين الاعتبار معتقدة أن فرنسا ستجد لها حلا مناسبا مثلما أوجدته بالنسبة للقضيتين التونسية والمغربية إضافة إلى تعنت الموقف الفرنسي الذي رفض رفضا قاطعا أن تناقش القضية الجزائرية أمام المجموعة الدولية وحجتها في ذلك أنها قضية داخلية تخص فرنسا ولا يحق للأمم المتحدة أن تناقشها[3].

لكن نشاط جبهة التحرير الوطني لم يتوقف عند هذا الحد فقد كثفت جهودها في هذه الفترة للاتصال بقوى كولومبو التي كانت تتهيأ لعقد مؤتمرها الأول في باندونغ إذ تم إرسال وفد يتمتع بصفة ملاحظ لحضور أشغال المؤتمر حيث قدم وفد الشمال الإفريقي مذكرة إلى

---

[1] –بلحاتم (علي): "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة، ع22، الجزائر، 1974، ص.99.

[2] – Saadi (Youcef), La Bataille d'Alger, T.I.E.A.L.Alger, 1984, p.219.

[3] –بوسباك فوزية: مرجع سابق، ص.162.

المؤتمر طلب فيها توصية دوله الأعضاء التقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر على أساس مبدأ تقرير المصير وبالفعل قد استجاب المؤتمر لهذا الاقتراح[1].

II-1-الدورة العاشرة: ففي 26 جويلية 1955 تقدمت 14 دولة إفريقية -أسيوية بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة المجمع عقدها في سبتمبر من نفس السنة[2]. وقد استندت الدول الموقعة في المذكرة إلى القرار 637 من ميثاق الأمم المتحدة والذي يؤكد على حق تقرير المصير كشرط مسبق وأساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية[3] وتتطرق المذكرة إلى الوضع المتأزم بالجزائر بسبب أعمال القمع التي تمارسها فرنسا, وتذكر الأمم المتحدة بأن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى عدم استقرار الأمن في العالم وتحث الأمم المتحدة على ابتكار السبل التي توصل إلى إجراء مفاوضات بين طرفي التراع وأشارت المذكرة أيضا إلى إقرارات مؤتمر باندونغ التي تدعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وختمت المذكرة نصها بتذكير الأمم المتحدة بشرط المادة (14) من الميثاق التي تعطي الإمتيازات للجمعية العامة بالتوصية على اتخاذ إجراءات لأغراض سلمية وكذا المادة (11) الفقرة (2) من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن العالميين[4].

ولقد قام الأمين العام وفقا للإجراءات المعمول بها داخل الهيئة بتحويل المذكرة إلى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها والبث فيها فأوصت (انظر الملحق رقم 5) بعدم إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية بأغلبية 08 أصوات مقابل 05 وامتناع اثنين[5].

---

[1] – حماد خيري: مرجع سابق، ص.396.

[2] –"القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المقاومة، ع5، 12 جانفي 1958، وانظر كذلك: "تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المجاهد، ع10، 5 سبتمبر، 1957.

[3] –ط (مصطفى): "تدويل القضية الجزائرية"، مجلة الجندي، عدد 161، الجزائر، 1996، ص.7.

[4] –علوان (محمد): "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، (تقديم علي تابليت)، مجلة أول نوفمبر، عدد 188، الجزائر، 1979، ص.14.

[5] –بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين 18-19م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1996، ص.204.

وتم إحالة هذه التوصية إلى اللجنة العامة لتعطي فيها رأيها فشرع في دراستها يوم 27 سبتمبر من نفس العام وفي 30منه جرى التصويت عليها بالموافقة على إدراجها بأغلبية 28 صوتا مقابل 27صوتا وامتناع 25عن التصويت[1].

وقد أثار هذا القرار غضب وحقد الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه كريستيان بينو وقدم احتجاجه على ما ادعاه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية وقرر عدم المشاركة في القضايا التي طرحت من أول أكتوبر إلى آخر شهر نوفمبر وعندما طرح موضوع القضية مرة أخرى للمناقشة بدأت بعض الوفود تبحث عن وسيلة لإعادة الوفد الفرنسي إلى مقعده فقد تقدمت وفود أمريكا الجنوبية (التشيلي، الإكوادور، وكوبا ، وكولومبيا) بناءا على المادة (22) التي تسمح بقلب القرارات المتخذة من الجمعية العامة بأغلبية الاقتراع بطلب شطب القضية من جدول الأعمال وعللوا ذلك بأنه ليس من اختصاصها ولكن هذا المشروع لقي معارضة قوية من طرف الدول الأفرو-اسيوية المؤيدة للجزائر[2] وبعد يومين من ذلك تقدم مندوب الهند (كريشنا منون) بقرار يقضي بإعراض منظمة الأمم المتحدة مناقشة النقطة 64 التي تمثل القضية الجزائرية من جدول أعمالها هذا العام مع إبقاء حق إثارة القضية وطرحها على المنظمة الدولية متى تطلب الأمر ذلك، وتمت المصادقة على قرار الهند من طرف اللجنة السياسية دون مناقشة وأحلت القضية إلى العام المقبل[3].

ولعل هذا القرار كان نتيجة للمناورات التي قام بها الوفد الفرنسي سواء بمقاطعته أو انسحابه من المناقشات أو غيرها والتي كان لها تأثير كبير على عدة وفود, مما أدى بها إلى إبداء أسفها على التصويت لصالح تسجيل القضية إثر إنسحاب الوفد الفرنسي من الجلسات، ويضاف ذلك إلى أن فرنسا بانسحابها ذلك يجعل انضمام دول جديدة إلى حضيرة الأمم المتحدة أمر غير مؤكد، خاصة وأن تلك المرشحة للإنضمام معظمها من آسيا وإفريقيا ومن ثم فهي تواجه احتمال اعتراض فرنسا وحلفائها كرد فعل إنتقامي على مناقشة القضية الجزائرية، كما تم إخطار وفد جبهة التحرير من طرف عدة وفود أنها تلقت تعليمات من حكوماتها للتراجع عن

[1] -محمد السعيد (هارون): "صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982، ص.78.

[2]–"Le vote de l'Assemblée générale", L'année politique 1955, P.U.F. Paris, p p. 522-523.

[3]-"La guerre d'Algérie (1954-1962)", révolution africaine, N°195, 1 novembre 1966, p.5.

التصويت لصالح القضية الجزائرية، وأمام هذا الموقف فضلت وفود مجموعة بلدان إفريقيا وآسيا ترك إمكانية مناقشة القضية إلى الدورة القادمة[1].

عرف المندوب الفرنسي في هذه الدورة كيف يستغل بمهارة الأهداف النبيلة للأمم المتحدة ويؤولها بما يتناسب والأغراض الاستعمارية حيث قال: "أن المادة الثانية من الميثاق تمنع الأمم المتحدة من مناقشة الشؤون الداخلية لفرنسا مادامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا... يدعي البعض أن الاستقلال لا يتحقق إلا بالتقسيم (يعني به فصل الجزائر عن فرنسا) وهل من المعقول أن يقال هذا بين أحضان هذه المنظمة التي تكونت من أجل محو كل تمييز يعتمد على العرق أو اللغة أو الدين؟ أيريد البعض أن يساند نظرية العنصر والتعصب الديني، ... إن جميع الدول التي كان لها كيان دولي، قد اعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر ... وحذر المندوب الفرنسي من أنه إذا كان للأمم المتحدة حق مناقشة جميع مسائل الحدود التي نتجت بعد الحرب، فلن يكون هناك شعور بالأمن داخل حدود أية دولة من الدول الأعضاء أما عن حق تقرير المصير فقد أعلن أنه لا توجد أمة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمة الفرنسية"[2].

هكذا حاولت فرنسا عن طريق مندوبها في الأمم المتحدة، وبدوافع استعمارية بحتة إفراغ مؤتمر سان فرانسيسكو من أهدافه الأساسية المتمثلة في المساواة بين الشعوب وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا تأويل خاطئ ومقصود... إن رجل القانون لا يمكنه أن يأخذ ما يحلو له من الفقرات ونبذ ما يضايقه، وإنكار حق الشعوب في المساواة وفي تقرير المصير من قبل المندوب الفرنسي أو التقليل من هذا الحق واعتباره مجرد أسلوب في الكتابة ليس بالطريقة المثلى للدفاع عن الحق إذ اعتبرنا ما كانت تدافع عنه فرنسا حقا.

ومهما يكن من أمر فقد بينت مناقشات الدول الأعضاء للقضية الجزائرية مدى ما تحظى به دبلوماسية جبهة التحرير من تأييد بالرغم من حداثة اندلاع الثورة الجزائرية، ووصول القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة، والأهم من ذلك كما يذكر مخالفة معمري أن العقبة الأولى والأساسية قد تم اجتيازها إذ أن الجميع كانوا متفقين سواء المناصرين لفرنسا، أو المناصرين

---

(1)-Harbi (Mohammed), op. cit, P. 174.

2-حمدي (حافظ): المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص ص. 166-167.

لجبهة التحرير الوطني على أن المسألة ليست إلا تأجيلا، من حيث المضمون، وأن الأهم أي إقرار صلاحية الأمم المتحدة في تناول القضية الجزائرية هو إقرار لا رجعة فيه، ومن هنا فإن المادة الثانية الفقرة السابعة لم تعد حاجزا أمام مناقشة القضية الجزائرية.

ويذهب موريس فلوري في نفس الاتجاه إذ يقول "إن معركة الإجراءات ربحتها جهة التحرير الوطني، وعليها الآن أن تخوض معركة حول مضمون المشكل[1].

إن تأجيل النظر في القضية الجزائرية، وليس إلغاؤها من حيث المبدأ ينفي المزاعم الفرنسية في اعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا، ويفتح لدبلوماسية جبهة التحرير أفاق لفرض وجهة نظرها في الدورات الآتية.

لقد استخلصت جبهة التحرير من تجربة الدورة العاشرة أن تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة يتطلب توفير كفاءات وآليات، بامكانها أداء هذه المهمة على أحسن وجه، فجاءت فكرة فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني بنيويورك في أفريل 1956 تحت إشراف السيد حسين آيت أحمد، للقيام بمهام الدعاية للقضية الجزائرية في الأوساط الدولية عامة، والأمريكية خاصة، وكان أسلوبه في ذلك هو توزيع المنشورات التي تعرف بالكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري من أجل نيل حريته.

وقد عرف هذا المكتب نشاط كبير بعد تولى "شاندرلي عبد القادر" لرئاسته الذي حصل على رتبة عون خارجي من السلطات الأمريكية، الأمر الذي سمح له بالتنقل في كواليس هيئة الأمم المتحدة والاحتكاك بالرأي العام الأمريكي، ويكفي الإشارة لندلل على نجاح نشاط هذا المكتب إلى الخطاب (انظر الملحق رقم4), الذي ألقاه الرئيس كيندي أمام الكونغرس الأمريكي عام 1957 والذي هاجم فيه بشدة السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية واستنكر أعمالها الإجرامية وفضحها، كما استنكر استعمالها الأسلحة الأمريكية ضدها وأنبها على تخليها عن واجباتها العسكرية داخل الحلف الأطلسي وتسخير اقتصادها للحرب في الجزائر وأكد أن القضية الجزائرية مشكلة عامة تهم الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والحلف الأطلسي

[1]-Khalfa (Mameri), Les nations unies face à la question Algérienne (1954-1962), SNED, Alger, 1969, p.81.

والعالم الغربي جميعا، وتأسف لمواقف المجاملة التي اتبعتها حكومة بلاده الأمريكية، ودعا إلى الاعتراف بسرعة باستقلال الجزائر[1] لوضع حد لمأساة الشعب الجزائري.

وهو الخطاب الذي كان من ورائه تشكيل "شاندرلي عبد القادر" للجنة تهتم بدراسة المسألة الجزائرية مكونة أساسا من أعضاء في الكونغرس الأمريكي، وهو ما ساهم أيضا في تقارب شاندرلي وأعضاء الكونغرس الأمريكي فيما بعد أكثر[2].

ومن جانب آخر فقد استغلت جبهة التحرير الفترة الممتدة بين الدورة العاشرة والحادية عشرة، في طلب مساعدة الدول المؤيدة للقضية الجزائرية، إذ تم إرسال وفد لحضور مؤتمر "بريوني"، المنعقد في يوغسلافيا بين 18 و19 جويلية 1956، قدم خلاله الوفد الجزائري، مذكرة إلى الرؤساء "(تيتو، نهرو، وعبد الناصر) طالبو فيها بعودة السيادة إلى الشعب الجزائري، وممارستها بصورة حرة وكاملة"[3].

وقد نتج عن الجهود السابقة أن عقد مندبوا الدول الإفريقية-الآسيوية بالأمم المتحدة عدة اجتماعات ابتداء من 06 ماي إلى 19 جوان من نفس العام، درسوا خلالها المسألة الجزائرية من مختلف جوانبها، وفي الأخير وافقت ثلاثة عشرة دولة على قرار عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن، إلا أن هذا الأخير رفض هذا الطلب بدعوى أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك[4].

وبالرغم من أن مجلس الأمن رفض بحث القضية الجزائرية بسبب كون الوقت غير مناسب، فإن ذلك يعتبر من ناحية أخرى اعترافا بكون القضية الجزائرية ذات بعد دولي، وأن الحرب الدائرة في الجزائر تهدد الأمن والسلام الدولي، وهذا بحد ذاته تقدم معتبر لصالح القضية

---

[1]-تيته (ليلي): السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية (1958-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة، 2002، ص ص. 70-71.

[2]-Yves (Courrières), La guerre d'Alger, l'heure des colonels, Alger, Rahma, 1992, P.401.

[3]-"من وراء بريوني"، المجاهد، عدد 2، 1956/11/10، ص,21.

[4]-الزبيري محمد (العربي):تاريخ الجزائر المعاصرة(1942-1962)،(ب.س.ط)، ج2،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،ص.155.

الجزائرية تحققه لأول مرة في مجلس الأمن، وفي هذا المعنى تذهب مجلة "المجاهد" أنه لأسباب تعود بصفة إلى "أدب اللباقة" نحو فرنسا أمتنع وقتيا من النظر في المشكل الجزائري[1].

وفي ظل هذه الظروف لجأت فرنسا إلى اختلاق حوادث لتحويل الاهتمام المتزايد من طرف الدول بالقضية الجزائرية حيث طلبت في 10/25/ تسجيل شكوى ضد مصر في جدول اجتماعات مجلس الأمن، على إثر حادث إيقاف 1956الباخرة "أتوس" بحجة أن هذه الأخيرة

تحمل شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد الحربي القادم من مصر إلى الثوار الجزائريين، وقد استجاب مجلس الأمن لهذه الشكوى لكنه لم يبحث فيها، بسبب إنشغاله في هذا التاريخ بقضية العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا يبدوا أن قصة الباخرة كانت من الأسباب التي اتخذتها فرنسا كذريعة لتبرير عدوانها"[2].

II-2-الدورة الحادية عشر: واصلت الدول الإفريقية الآسيوية جهودها لعرض القضية على الأمم المتحدة، ففي فاتح أكتوبر من عام 1956 تقدمت 15 دولة إفريقية-آسيوية. مرة أخرى بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة[3] وطبقا للمادة 20 من النظام العملي فقد ارفقت هذا الطلب بمذكرة، عبرت فيها عن استياء الحالة في الجزائر بسبب الاعتقالات الجماعية، وتحريم العمل السياسي، ومصادرة بعض الصحف بصفة غير قانونية، وأشارت المذكرة إلى أهمية تقرير المصير والمكانة التي يحتلها في كيان الأمم المتحدة، مذكرة بالقرار 638 المتخذ بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة، مؤكدة أن ذلك الحق سابق للتمتع بكل الحقوق الأساسية وطلبت من الأمم المتحدة كمؤسسة دولية تحمل مسؤولياتها لوضع حد للممارسات الاستعمارية بالجزائر[4].

وكانت جبهة التحرير قد دعمت هذا الطلب بمذكرة (انظر الملحق رقم3) أخرى إلى رئيس الجمعية العامة، ركزت فيها أساسا على أهمية دراسة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية حيث

---

[1]-المجاهد، عدد 10، مرجع سابق.

[2]-خيري حماد: مرجع سابق، ص.398.

[3]-حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية السياسية, الاقتصادية والاجتماعية للفترة ما بين (1959-1962)، المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي (20-21 أفريل)، بباتنة، الجزائر، 1984, ص.50.

[4]-"تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، المقاومة, عدد 15-12 جانفي 1958.

قالت: "إن الجزائريين رغبة منهم في الوصول إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا يعتقدون أن ضغط الرأي العام الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الذي سيحمل فرنسا على قبول المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، والوصول إلى حل سلمي للمشكلة الجزائرية"[1].

وعلى صعيد العلاقات الدولية، كان للعدوان الثلاثي على مصر، والتنديد الجماعي به، قوة دفع لدبلوماسية جبهة التحرير، لإبراز طبيعة هذا العدوان وعلاقته باستمرار حرب الجزائر، حيث أكد محمد اليزيد في رسالته إلى رئيس الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، "إن الوضعية في الجزائر لا يمكن فصلها عن المحيط العربي والبحر الأبيض المتوسط، ونحن نعرف منطق العنف الذي استعملته الحكومة الفرنسية بالجزائر مرتبط بالعدوان على مصر، والأمم المتحدة التي استنكرت العدوان بالإجماع لا يمكن أن تبقى صماء. لما يتعلق الأمر باحتلال واستعمار عسكري آخر بالجزائر"[2].

لقد كان العدوان الثلاثي على مصر، ومشاركة فرنسا فيه أثر كبير في دفع الاتحاد السوفياتي نحو دعم القضية الجزائرية، من خلال إدراك قادته بأن هذه العدوان يمثل صورة مصغرة لمواقف الدول الاستعمارية الغربية، من الدول التي تعمل على تقويض أركان الاستعمار من خلال تأييدها العلني لحركات التحرر مثلما كانت تفعل مصر ونتيجة لذلك كثف الاتحاد السوفياتي دعمه ومساعدته للدول العربية خاصة سوريا ومصر، ومن خلالها الثورة الجزائرية، في سياق المواجهة المفتوحة[3].

وفيما يتصل بالقضية الجزائرية فقد ساهم العدوان الثلاثي على مصر، يضاف إليه حادث اختطاف طائر الزعماء الجزائريين في تعجيل تطور بحث الوضع في الجزائر من قبل الجمعية العامة، حيث أوصى مكتب مجلس الجمعية بناء على طلب تقدمت به كتلة الدول الأفرو-

---

[1]- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص 757-759، أنظر كذلك: "جريدة المقاومة"، عدد 2، 1956/12/3.

[2]-Khalfa Mameri, op.cit, P85.

[3]-Henri (Allag), La guerre d'Algérie, T II, temps actuel, paris,1981, P.550-551.

آسيوية، في آخر شهر سبتمبر 1956، بتسجيل القضية الجزائرية دون مناقشتها يوم 15 نوفمبر 1956[1].

وفي 1957/2/15 بدأت اللجنة السياسة في بحث القضية الجزائرية، ويذكر خيري حماد أن تلك المناقشات استغرقت 17 جلسة تولى فيها ممثل سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير؛ حيث هاجم بشدة المقترحات الفرنسية، وأكد أن القضية الجزائرية قضية عالمية يجب أن تعترف بها جميع دول العالم، وحاول مندوب فرنسا (بينو) في البداية اللجوء إلى نفس مواقفه السابقة، لكن دون جدوى[2]. وهو ما أدى في النهاية إلى تقديم ثلاث مشاريع قرارات:

-الأول معادي لفرنسا، مقترح من طرف 18 بلدا من إفريقيا وآسيا، ونص على "أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة إلى رغبات شعب الجزائر في ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره، ودعوة كل من فرنسا، والشعب الجزائري إلى الدخول في مفاوضات فورية لوقف الأعمال العسكرية، وإيجاد تسوية سلمية بينهما طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى أن يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على مساعدة الفريقين للوصول إلى هذا الحل التفاوضي، والذي يتعين أن يكون محل تقرير تقدمه إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية عشر القادمة"[3].

غير أن هذا المشروع عندما عرض على التصويت رفض بأغلبية بسيطة 34 صوتا مقابل 33 صوتا، وامتناع عشرة دول عن التصويت، ولذلك تم سحبه من طرف الدول التي تقدمت به[4].

-والثاني يقترح حل وسطي مقدم من طرف (اليابان، والفلبين، وسيام) ونص على:"أن تعرب الجمعية العامة عن أملها في أن تحاول فرنسا، وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات الصالحة الوصول إلى نهاية لسفك الدماء، وإلى تسوية سليمة للمشاكل القائمة"، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 27 صوتا وامتناع 13 من التصويت[5].

1- بوعزيز يحي: مرجع سابق، ص306.

2-خيري حماد: مرجع سابق، ص399.

3-"L'affaire Algérienne aux nations Unis", l’année politique 1957, P.U.F. Paris, p. 296.

4-"La Question Algérienne devant l'O.N.U", La semaine en en Algérie, N°52, 24/09/1959, p.24.

5-غضبان مبروك: مرجع سابق، ص.453.

-والثالث يخدم الأطروحة الفرنسية، وقدم من طرف "البيرو، كوبا، إيطاليا، الأرجنتين، البرازيل، ونص على "أن تعرب الجمعية العامة عن أملها في العثور على حل سلمي وديموقراطي للمشكلة الجزائرية وقد قبل هذا المشروع بأغلبية 41 صوتا مقابل 33 صوتا، وامتناع ثلاثة دول عن التصويت[1]".

وبناء على هذه النتائج قامت اللجنة السياسية بعرض المشروع الثاني والثالث على الجمعية العامة للتصويت عليهما، غير أن ذلك لم يأت بجديد، إذ أن أيا منهما لم يحصل على أغلبية الثلثين، الأمر الذي تطلب إجراء اتصالا ومشاورات بين الدول صاحبة المشروعين، للخروج بمشروع مشترك، واستفرت تلك المشاورات على تبني مشروع مشترك تحت رقم "1012" (انظر الملحق رقم5) نال موافقة الأغلبية المطلقة 77 صوتا ضد لا شيء[2].

وعلى إثر صدور هذا القرار أذاعت جبهة التحرير الوطني بيانا ذكرت فيه "أن الأمم المتحدة بقبولها مناقشة قضية الجزائر قد أقرت بصلاحيتها لبحث هذه القضية... إن الجبهة الوطنية تعتبر القرار الذي صوتت عليه الجمعية العامة يتضمن رغبة حازمة من جانب هذه الأخيرة في أن تسوى قضية الجزائر عن طريق المفاوضات الفرنسية الجزائرية تحت إشراف الأمم المتحدة[3].

إن هذا التقدم الذي أحرزته القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أنهى مرحلة النقاش السلبي، ووضع حدا لمزاعم فرنسا بخصوص القضية الجزائرية، وأقر بدلا من ذلك بوجود طرفين متحاربين وشعبين مختلفين تمام الاختلاف.

إن المناقشات التي جرت في الدورة السابقة كانت حاسمة في تحقيق الهدف الذي كانت تسعى إليه جبهة التحرير، وهو تخطي مزاعم عدم أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، ومن ثم إعطاء القضية بعدا دوليا، تمثل أحد انشغالات المجتمع الدولي، غير أن الأمم المتحدة إذا كانت قراراتها تسجل تدويلا للصراع الفرنسي- الجزائري. فإن الاكتفاء بترداد أفعال الرجاء والتمني لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة في الواقع الملموس.

---

[1]-La semaine en Algérie, op.cit, P.24.

[2]- غضبان مبروك: مرجع سابق، ص ص. 454-455.

[3]- الخطيب (أحمد): الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين بيروت، 1958، ص.288.

لقد كانت فرنسا خلال الدورة السابقة تبدي في الظاهر طلبا لمنحها فرصة أخرى لتجد تسوية للقضية الجزائر،من خلال ترداد وفدها للنغمة الليبرالية (إصلاحات 9 جانفي 1957)، وهو ما جعل بعض مندوبي الدول خاصة أمريكا اللاتنية يعتقدون بجدية الطلب الفرنسي[1] خاصة بعد تولى"غي مولي"رئاسة الحكومة الاشتراكية وطرحه لبرنامج مثلثا ينص على: "إيقاف القتال، ثم إجراء انتخابات موحدة في غرفة واحدة، ثم إجراء المفاوضات مع أولئك النواب الذين تأتي بهم تلك الانتخابات[2].

غير أن "غي مولي" وخلافا لذلك كان قد أعد مباشرة بعد توليه رئاسة الحكومة مخططا آخر يكشف عن النوايا الاستعمارية الحقيقية، ويمثل في خطوطه العامة الاستراتيجية الاستعمارية التي ستتولى حكومته تطبيقها مستقبلا في الجزائر، وما تعينه لـــ"روبير لاكوست" بدلا من كاترو-المعروف بالاعتدال-كحاكم عام خير دليل على ذلك.

إن تطبيق سياسة غي مولي قد أدت إلى اتساع أعمال التعذيب والمجازر الجماعية ضد الشعب الجزائري في السجون والمحتشدات على أيدي القوات الاستعمارية الفرنسية[3].

وعندما لم تسفر الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا عن أية نتائج ملموسة وجهت الجبهة مذكرة في نهاية شهر أوت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أبلغته فيها؛ عدم وجود رغبة حقيقية عند الفرنسيين في حل المشكلة الجزائرية مما يبعد أي احتمال في التفاوض للوصول إلى تسوية سليمة[4] وقامت الحكومتان التونسية والمغربية بجهد مشترك وعرضتا وساطتهما بين الجزائر-وفرنسا بهدف إيجاد حل عادل يمكن الشعب الجزائري من استرجاع سيادته واستقلاله وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة-وقبلت الجبهة هذه الوساطة- لكن الحكومة الفرنسية رفضتها بحجة أن المغرب وتونس ليستا محايدتين في النزاع[5].

---

[1]-Khalfa Mameri, op, cit, P.81.

[2]- بوعزيز يحي: مرجع سابق، ص.308.

[3]-أزغيدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعية بغداد، 1983، ص.116.

[4]-خيري حماد: مرجع سابق، ص.400.

[5]- العقاد (صلاح): تاريخ المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الآنجلو المصرية، القاهرة 1975، ص.443..

وفي ظل هذه الظروف عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا بتونس من 25 إلى 29 أكتوبر 1957؛ حيث بعد تحليها للموقف العسكري في الجزائر، والوضع السياسي والدبلوماسي في شمال إفريقيا والعالم، أصدرت بيانا جاء فيه "لقد طلبت الأمم المتحدة في دورتها العادية الأخيرة، مستعملة أساليبها المحددة، من الحكومة الفرنسية أن تبحث عن حل سلمي ديموقراطي عادل للمشكل الجزائري في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة...إن جبهة التحرير الوطني الوفية للروح الأممية والتحررية لميثاق الأمم المتحدة، قد استجابت لهذا النداء...ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إعطاء الأهمية والاستعداد لتنفيذ مثل هذه التوصية، لأنها تعلم أن النتائج السياسية لذلك هي القضاء على النظام الاستعماري، والتعجيل باستقلال الجزائر وعليه فجبهة التحرير توجه نداءها الحاسم العلني لمنظمة الأمم المتحدة، لكي تحاكم بنفسها، واتخاذ موقف محدد وحاسم بصفتها الحارس الأمين لميثاقها"[(1)].

II-3-الدورة الثانية عشرة:

أمام هذا الوضع تقدمت 22 دولة، من دول الكتلة الأفرو-آسيوية بطلب لإدراج القضية الجزائرية في الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة، التي انعقدت خلال الفترة (7 سبتمبر- 14 ديسمبر 1957)، وذكرت الدول الأفرو-آسيوية في هذا الطلب عدم وجود أي رغبة لدى الطرف الفرنسي لتطبيق قرار الأمم المتحدة السابق (1012) بخصوص الجزائر[(2)]، وبناء على هذا الطلب شرعت اللجنة السياسة في بحث القضية الجزائرية في 28 نوفمبر 1957، واستغرقت 14 جلسة، وقدم خلالها مشروعان، الأول كان من طرف 17 دولة إفريقية- آسيوية نص على أن "تعترف الأمم المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير، بالنسبة للشعب الجزائري...وتدعو إلى المفاوضات للوصول إلى حل يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

---

[1]-النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص ص.134-135.

[2]- الشقيري (أحمد): دفاعا عن فلسطين والجزائر، تعريب خيري حماد، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص.172.

أما المشروع الثاني فقد تقدمت به سبع دول، ونص على: "أن الجمعية العامة ... تعود إلى الإعراب عن أملها في إمكان الوصول إلى حل سلمي وديموقراطي عادل بروح من التعاون، وعن طريق الوسائل المعقولة، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"(1).

وعند عرض المشروع الأول للتصويت لم يحصل على الأغلبية، وهو ما جعل الأوساط الفرنسية وعلى رأسها "بينو" تعتبر ذلك انتصار للسياسة الفرنسية وللموقف الفرنسي في الأمم المتحدة، حيث كتبت جريدة "لوموند" مايلي "أنه من الخطأ أن لا نعتبر هذه النتيجة انتصارا كاملا لنا، حتى ولو أنه لا يوجد من بين الــ 80 دولة الممثلة في الأمم إلا 37 دولة فقط تؤيدنا وتناصرنا...ثم إنه يجب أن نعترف أن عددا كبيرا من هذه الدول قد أيدنا وهي لا تعرف ما إذا كنا في هذه المرة سنتمكن من حل الأزمة بأنفسنا، وذلك على الرغم من أنها تعرف مبلغ الأضرار التي سببتها حرب الجزائر لاقتصادنا، ولجهود المعسكر الغربي كله"(2).

ونظر للتذمر الذي ساد الكتلة الأفرو-آسيوية من جراء رفض المشروع فقد رأت ثلاث دول هي كندا، النرويج، إيرلندا، ضرورة إدخال تعديلين على مشروع الدول الأفرو آسيوية، ويستهدف التعديل الأول حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري، واستبدالها بفقرة "بأن تقرر مستقبله بالطريق الديموقراطي، وكذا تعويض التوصية الأخيرة منها بالفقرة التالية "تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي، ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"(3) وجرى التصويت على هذا المشروع المعدل لكنه رفض من طرف 37 دولة، وقبوله من طرف 36 دولة وامتناع ستة دول عن التصويت(4).

ولما كان التعارض بهذا الشكل داخل اللجنة السياسية، وعجز هذه الأخيرة على ترجيح لائحة عن أخرى، تقدمت مجموعة من الدول بمشروع لائحة جديدة صادقت عليها الجمعية العامة بالاجتماع يوم 1957/12/10 ونصت على:

-1-L'année politique 1957, op.cit, p.500.

2-"سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المجاهد، عدد 14، 1957/12/10.

3-هارون محمد السعيد: مرجع سابق، ص.79.

4-La semaine en Algérie, op.cit, p.26.

-إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية تذكر بقرارها رقم 1012 (انظر الملحق رقم5) المؤرخ في 1957/12/15.

-تعبر مرة أخرى عن اهتمامها بالوضعية في الجزائر.

-تشيد بعرض المساعي الحميدة التي تقدم بها جلالة ملك المغرب، وفخامة رئيس الجمهورية التونسية.

-تعبر عن رغبتها في أن يسود روح التعاون الجاد، واستعمال وسائل ملائمة قصد الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[1] ويبدو موافقة الكتلة "الأفرو-آسيوية على نص هذه اللائحة، جاءت لكون هذه الأخيرة قد نسخت النقاط الأساسية التي عرضتها في مشروعها السابق، وهذه النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

-اعتبار القضية الجزائرية قضية دولية، تدخل في إطار اختصاصات الأمم المتحدة، بل وتسجيلها على أنها مدعاة لقلق الرأي العام الدولي الممثل فيها بالإجماع.

-قبول عرض الوساطة المغربية-التونسية في القضية الجزائرية.

-تسجيل رأي الأمم المتحدة في وسيلة التسوية التي هي المحادثات والتفاوض ثم التأكيد على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي يقصد من ورائها حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني[2].

وما ميز هذه الدورة عن سابقتها هو بروز عنصرين جديدين:

-أولهما قبول المساعي الحميدة لكل من تونس والمغرب والتي رفضتها فرنسا قبل ذلك، وهو الأمر الذي يعطي للجبهة ولو بصفة غير مباشرة، صفة العضو المشارك في المفاوضات التي يمكن أن تتم بين طرفي التزاع.

-وثانيهما؛ الإشارة الصريحة إلى مبدأ المفاوضات بين الطرفين وأهميته في إيجاد حل للقضية الجزائرية[1]، ونتيجة لذلك أصدرت الجبهة بيانا ذكرت فيه "...إن جبهة التحرير الوطني

---

[1]- علوان محمد: "الجزائر أمام الأمم المتحدة، تقديم على تابليت"، مجلة الذاكرة، عدد 6، الجزائر، 2000، ص.148.

[2]-المجاهد، عدد 14, مرجع سابق.

تسجل ما ورد في قرار الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر...إن قرار الأمم المتحدة باعتباره عرض جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب، والسيد الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس بالسعي بإجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية لحل مشكلة الجزائر وكانت الجبهة...قد أعربت عن رغبتها في أن يكون الهدف من المفاوضات هو الوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئها على الأساس الذي حدده البيان المشترك الذي أصدره جلالة الملك محمد الخامس والسيد الحبيب بورقيبة(2).

ويلاحظ المراقبون الدوليون أن فرنسا, في هذه الدورة التزمت السكوت وكان لها بعض الرضا على قرار الأمم المتحدة، وهذا يدل على بدء اعترافها بالشخصية الجزائرية المستقلة، وتراجعا مستمرا في موقفها، تجاه القضية الجزائرية, ومن جهة أخرى يمكن تفسير تبنى فرنسا لهذا الموقف رغبة منها كسب الوقت, أملا في تحقيق خطتها العسكرية الخاصة بالربع ساعة الأخير للقضاء النهائي على الثورة الجزائرية, وهو ما يبرزه انتشار عمليات القمع، وازدياد عدد المحشدات، واللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، لكن ذلك كان له أثر عكسي في وجهة نظر المجتمع الدولي الذي أبدى تعاطفا أكثر مع الشعب الجزائري في مواجهته للقمع الفرنسي(3).

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت إلى جانب فرنسا حيث لعب وفدها دورا كبيرا في معارضة واستبعاد مشروع الدول الأفرو-آسيوية، بعد الحملة الدعائية التي قام بها الوفد الفرنسي بأمريكا، وكانت جريدة لوموند قد اعترفت بهذه الحقيقة في عددها الصادر يوم سبتمبر 1957 عندما كتبت تقول: "بأن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة، قد قدم 9خدمة جليلة لفرنسا كان من نتائجها عرقلة مشروع الدول الأفرو-آسيوية بالرغم من اعتداله، كما أن وزير الخارجية الفرنسي بينو أكد على أن هذا الانتصار لم تحرز

---

[1]- Chikh (Slimane), L'Algérie en armes ou le temps des certitude, Alger, O.P.U, 1981, p.424.

[2]- طلاس (مصطفى)، العسلي (بسام): الثورة الجزائرية، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص ص. 394-395.

[3]- الخطيب محمد: مرجع سابق، ص ص. 237-238.

عليه فرنسا إلا بفصل المساعدة الفعالة التي بذلها لها حلفاؤها الغربيون ودول الحلف الأطلسي[1].

لكن سنة 1958 تبقى المحطة الهامة في إعطاء قوة دفع أساسية للعمل الدولي وفق ما تتطلبه المرحلة الجديدة من تطوير كيفي للنشاط الدبلوماسي للثورة, فهذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية، تميزت بوقوع العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية، هذا الحادث كان فرصة جديدة للقوى الدولية لتوضيح موقفها، حيث اتصل سفير السوفيتي "فينو غرادوف" في 14 فيفري 1958 بوزير الخارجية الفرنسي، وأبلغه انشغال الحكومة السوفياتية التي استغلت الشكوى الفرنسية ضد تونس بدعوى مساعدتها "للمتمردين الجزائريين" لابداء رأيها, ليس فقط في حادثة ساقية سيدي يوسف، بل أيضا في جوهر المشكل وهو الحرب الجزائرية، مما يزيد في تدويل القضية الجزائرية وهو ما كانت تتجنبه فرنسا وحلفائها[2].

ولتجنب خروج معالجة التأزم الذي طرأ على العلاقات الفرنسية التونسية من الإطار الغربي سارعت الولايات، وبريطانيا إلى عرض وساطتهما لحل المشكل[3].

إن هذا التصرف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يمكن رده إلى أن هذه الأخيرة كانت تشعر بأنه كلما تأزمت قضايا شمال إفريقيا بشكل عام، والقضية الجزائرية بشكل خاص، إزداد تدهور النفوذ الغربي في البحر الأبيض المتوسط, ولعل هذا ما ذهبت إليه الصحيفة الأمريكية "نيوز" في تصديها للاحتجاجات الفرنسية على المواقف الأمريكية، إذ أكدت أن عدم التدخل الأمريكي له مصير واحد؛ هو ضياع شمال إفريقيا لصالح الاتحاد السوفياتي[4].

غير أن استمرار فرنسا في حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري ورفضها الانصياع لنصائح حلفائها، دفع الرئيس الأمريكي إيزنهاور إلى توضيح موقفه من القضية الجزائرية في رسالة وجهها لرئيس الحكومة الفرنسية فليكس غايار يؤكد فيها على الأمور التالية:

---

[1]-المجاهد, عدد 14, مرجع سابق.

[2]- الميلي (محمد): مواقف جزائرية, ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص59.

[3]-"هل اختفت قضية الجزائر من الوساطة البريطانية الأمريكية"، المجاهد، عدد 21، أفريل 1958.

[4]- الميلي محمد: مرجع سابق، ص.60.

-إن أمريكا تؤيد الأنظمة العربية المناوئة للشيوعية، وفي مقدمتها تونس والمغرب، وذلك لمواجهة تزايد نمو الحركة القومية التي يتزعمها جمال عبد الناصر.

-إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى مشكلة شمال إفريقيا من خلال هذا المنظار، وهي من أجل ذلك شرعت في حل المشكلة الجزائرية حلا تقبله الدول الغربية الموالية للغرب.

-لا تريد أمريكا أن تتدخل في الخلاف الحاصل بين فرنسا، ودول شمال إفريقيا لكنها تريد أن تتوصل فرنسا إلى تفاهم بينها وبين العرب، وتحرص أخير وبالخصوص أن لا تستمر فرنسا في دفع الجزائريين إلى عبد الناصر[1].

ويفهم من هذا كله أنه إذا كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا بالنسبة للخطر الشيوعي، فإن الخلاف ما يلبث أن ينشأ بين الطرفين حول الأساليب التي يجب أن تتبع لمحاربة الشيوعية، فمثلا فرنسا كانت ترى بأن دفاعها عن مواقفها في الجزائر هو من ضرورات الدفاع عن أوربا ضد الخطر الشيوعي، اعتقادا منها أنها لو تركت فرنسا شمال إفريقيا يسهل على النفوذ الشيوعي أن يتسرب إلى هذه المنطقة وتصبح بذلك أوروبا الغربية مهددة بالخطر الشيوعي من الشرق والجنوب، وأما الولايات المتحدة فكانت ترى العكس حتى أنها كانت تجاري بورقيبة في رأيه القائل "إن القومية هي العلاج الأكيد لمكافحة الشيوعية وأن التفتح القومي للشعوب العربية يضعها في موضع المقاوم للشيوعية"[2].

إن أهم تطور عرفته الثورة الجزائرية في هذه الفترة كان يتمثل في تشكيل الحكومة المؤقتة، في 19 سبتمبر 1958، الذي أعطى نقلة نوعية لدبلوماسية جبهة التحرير، حيث كانت عاملا جديدا سيطر على المناقشات داخل المنظمة الدولية حول المشكل الجزائري.

II-4-الدورة الثالثة عشر: وأمام هذه التطورات على الساحة الداخلية والدولية، عادت القضية الجزائرية مرة أخرى إلى الظهور في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة حيث تولت 24 دولة افريقية-آسيوية تقديم طلب التسجيل في 16 جويلية 1958،

---

[1]-"فحوى الرسالة الأمريكية"، المجاهد: عدد 22، 1958/4/10.

[2]- الصمد (رياض): العلاقات الدولية في القرن 20، تطور الأحداث لفترة ما بعد 1945, ط1، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص.282.

وارفقت هذا الطلب بمذكرة نصت على "أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بلا هوادة متسببة في زيادة الآلام، والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بل إن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة، تدل على أن الوضعية قد إزدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت حدود الجزائر[1]، وجرى التسجيل الرسمي للقضية في جدول أعمال الدورة يوم 1958/9/22، وحاولت فرنسا كعادتها عرقلة السير العادي للمداولات بانسحابها من لمناقشات، وعدم المشاركة في التصويت حتى عرض القضية للتصويت, وفي نفس الوقت مارست الضغوط والمناورات ضد الوفود المشاركة، وفي هذا الشأن تذكر جريدة المجاهد" أن فرنسا قد أرسلت "لوي جاكيتو Luis Jakito" إلى دول أمريكا اللاتينية، حيث زار حكوماتها، وعقد اجتماعا مع سفرائها في دول أمريكا اللاتينية، وذكرهم بأن فرنسا تعتمد كثيرا على أصوات أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة، لأنها لا تقل عن 20 صوتا، ثم إن حليفتها أمريكا تستطيع أن تضغط على هذه الدول بسهولة أكثر مما تضغط على غيرها... [2].

هذه المناورات والضغوط الفرنسية لم تحل دون وصول دبلوماسية الحكومة المؤقتة إلى مبتغاها، فقد شرع في مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية ابتداء من 8 إلى 13 ديسمبر 1958، واستغرقت المناقشة 20 جلسة قاطعتها فرنسا كلها (سياسة الكرسي الشاغر)، غير أن ذلك كان لصالح القضية الجزائرية، إذ تذكر المجاهد في هذا الصدد: "أن قرار فرنسا الانسحاب من المناقشات، قد وضع المؤيدين لها في موقف حرج، حيث لم يجدوا ما يقولونه في المناقشة إلا إعادة أفكارهم المعتادة. وفي المقابل سمح هذا الانسحاب للمدافعين عن وجهه نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية بالتفوق على مناصرى فرنسا"[3].

وأثناء المناقشات تقدمت 17 دولة من الكتلة الإفريقية الآسيوية بمشروع قرار "يعيد التذكير بالقرارات السابقة (1012-1184)، ويعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويعرب عن قلق الجمعية العامة من استمرار الحرب في الجزائر، معتبرا أن الوضع فيها يشكل

---

[1]-"الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا أمام الأمم المتحدة"، المجاهد, عدد 34، 1958/12/24.

[2]-"قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة"، المجاهد, عدد 29، 1958//917.

[3]-"La question Algérienne devant L'O.N.U" , El Moudjahid, N° 34, 24/12/1958.

تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وملاحظا استعداد حكومة الجزائر المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسة"[1].

وقبل أن يحال هذا المشروع على الجمعية العامة حاولت دولة هايتي إدخال تعدلين على المشروع: الأول نص على حذف الإشارة إلى "حق الاستقلال"، واستبداله بعبارة "حقهم في تقرير مصيرهم"، أما الثاني فينص على حذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية واستبدالها بعبارة "أن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض"[2].

ورغم أن التعديلين قد قوبلا بالرفض من طرف الكتلة الأفرو-آسيوية، فإنهما قدما للتصويت عليهما، وكانت نتيجة التصويت على التعديل الأول هي رفضه من طرف 48 دولة وقبوله من طرف 13، وامتناع 19 دولة عن التصويت وبناء على هذه النتيجة لم يقدم التعديل الثاني للتصويت.

بعد ذلك تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي دون أن يجرى عليه أي تعديل وكانت النتيجة هي موافقة 32 دولة ورفض 18 دولة وامتناع 30 دولة عن التصويت[3].

وعرض بعدها هذا المشروع من جديد على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اقترح مندوب الملايو تعديلا آخر يقضى بحذف فقرة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" حتى يمكنه التصويت لصالح هذه اللائحة، وقد وافقته على ذلك عدة وفود فحذفت هذه الفقرة، وتم التصويت من طرف الجمعية العامة على هذه اللائحة بعد التعديل فحصلت على 35 صوتا لصالحها، و18 ضدها، وامتناع 28 عن التصويت[*]، كان من بينها الولايات المتحدة الأمريكية [1].

---

[1]-هارون محمد السعيد: مرجع السابق، ص.81.

[2]-"L'affaire algérienne aux nations Unies", l’Anneé politique 1958, P.U.F. Paris, P.489.

[3]-La semaine en Algérie, op-cit, p.27.

[*] -بتحليل مدونة الاقتراع على مختلف القرارات من الدورة العاشرة إلى الدورة 13 تتبين 3 متغيرات هامة في الموقف هي:

1-انخفاض عدد المؤيدين لفرنسا بثلث خلال فترة أربع سنوات.

لقد كان هذا التصرف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مفاجأة كبيرة بالنسبة للحكومة الفرنسية، ففي لقائه مع دالاس، يومين بعد التصويت تساءل الجنرال ديغول عن الكيفية التي مرر بها المشروع، والدور الذي كان على حلفاء الولايات المتحدة التقليدين القيام به لاحباط كل تقدم لطرح القضية الجزائرية، كما استفسر أيضا عن الكيفية التي حصل بها ممثلوا جهة التحرير الوطني على تأشيرة الدخول إلى أمريكا، وعن سبب حضور أربعة أشخاص من الأمريكيين إلى حفل أقيم لجبهة التحرير الوطني بنيويورك[2].

والحقيقة أن هذه النتيجة كانت ثمرة جهود الحكومة المؤقتة في سعيها لكسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية أولا، ثم عزل فرنسا عن حلفائها ثانيا، والمهم أن فرنسا، وأمام هذا أعلنت أنها لا تعترف بما تقرره هيئة الأمم المتحدة وأن الامتناع لم يكن نابع من وزارة الخارجية الأمريكية، وإنما رغبة شخصيته عبر عنها "هنري كابورت لودج" " HENRYCABOT LODJE"، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة[3], وبالنسبة إلينا فان هذا الأمر كان متوقع خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، ورفض فرنسا للوساطة الأمريكية-البريطانية.

ويكفي للتأكيد على نجاح دبلوماسية الثورة الجزائرية ما احدثته من شرخ واضح في العلاقات الأمريكية-الفرنسية؛ وهي حقيقة لم ينكرها ميشال دوبري الوزير الأول الفرنسي.حينما صرح لجريدة لوموند الفرنسية قائلا: "لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البيت الأبيض والاليزي"[4].

وفي تحليلها لمعطيات الدورة الثالثة عشر تذهب جريدة المجاهد إلى القول بأن القضية الجزائرية قد حققت خلال هذه الدورة انتصارا دبلوماسيا، مكن الحكومة المؤقتة للجمهورية

2- و 3-ارتفاع عدد المؤيدين للقضية الجزائرية في نفس الفترة بـــ15% خاصة من 28 صوت في 1955 إلى 35 صوت عام 1958. انظر: علوان (محمد)، الجزائر أمام الأمم المتحدة، تقديم علي تابليت، مجلة الذاكرة، ع6، مرجع سابق، ص 122.

[1]-هارون محمد السعيد: مرجع سابق، ص.82.

-[2]-Revue, Le monde, 04 juin 1959.

[3]-Idid.

[4]-المجاهد، عدد 34، مرجع سابق.

الجزائرية من تحقيق كل الأهداف التي كانت قد خططت لها بالاتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والآسيوية، والتي تنحصر فيما يلي:

أولا: أن تكون المنافسة واللائحة واضحتين، ليس فيهما أي غموض مثلما كان الأمر عند عرض القضية في الدورات السابقة.

ثانيا: العمل على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعترافا ضمنيا في هذه المنظمة.

ثالثا: الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين.

وكان لوضوح المناقشة السياسة أثره في إعطاء المكانة الرسمية للحكومة المؤقتة خلال اتصالاتها مع مختلف الوفود، كما أن امتناع عدة مندوبين عن التصويت ووقوفهم على الحياد مثل الوفد الأمريكي يعتبر أول إخفاق من نوعه للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وتشجيعا من طرف الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، واعترافا منها بشرعية نضال الشعب الجزائري الذي سيتواصل مع الاستعداد في نفس الوقت للتفاوض[1].

لا شك أن تأسيس الحكومة المؤقتة في نفس الوقت الذي كانت تنعقد فيه الدورة الثالثة عشر، كان أحد العوامل الأساسية في الوصول إلى تلك النتائج، فقد وصف مراسل الصحيفة الأمريكية كريستان ساينس (وليام فري) مناقشات القضية الجزائرية في هذه الدورة بأنها كانت من أكثر المناقشات امتدادا وأشدها إثارة, فالحكومة المؤقتة التي برزت كعنصر جديد جعلت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة تعترف بها، وظهر ذلك جليا في مواقف مختلف الوفود أثناء المداولات، و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أن ديغول اعتراف بنفسه بها ضمنيا؛ عندما اعتبر ردها على مؤتمره الصحفي، ردا رسميا عليه من طرف الجزائر المحاربة، وبذلك يكون الجنرال "ديغول" قد اعترف للحكومة المؤقتة بأنها المفاوض الكفء الذي طالما تعللت الحكومات السابقة بعدم وجوده وبأنها لا تدري مع من تحل القضية الجزائرية[2].

---

[1] -المجاهد، عدد 34، نفس المرجع.

[2] -"حكومة الثورة لا تفاوض إلا بالاستقلال"، المجاهد، عدد 31، 1958/11//19.

وكان للاعترافات المختلفة (انظر الملحق رقم 8) بالحكومة المؤقتة منذ الشهور الأولى لإعلان نشأتها أثره في توسيع الاتصالات الدبلوماسية والانفتاح أكثر على العالم عبر بعثات وفود جبهة التحرير الوطني إلى البلدان التي لا تعترف بها إلا ضمنيا مثل الصين، منغوليا، وروسيا[1].

وهو الأمر الذي أعاد الاعتبار للمثلي الحكومة المؤقتة على مستوى الأمم المتحدة حيث يذكر محمد بجاوي "أنه منذ تأليف الحكومة المؤقتة لم يعد الوزراء الجزائريين المشتريكين بدورات الأمم المتحدة يتخذون وضعا دبلوماسيا مستعارا باندماجهم في وفود عربية، كما كان يجرى قبل تشكيل الحكومة المؤقتة بل أصبح ينظر إليهم من قبل السكريتارية العامة للأمم المتحدة بوصفهم مدعووا وفود صديقة، وبهذه الطريقة تضع الأمم المتحدة حدا للوضع الزائف... وترد للوزراء الجزائريين صفتهم[2].

وأمام هذه السمعة التي اكتسبتها مؤسسات الثورة الجزائرية في مجالها الدبلوماسي كان لا بد أن يوجد حل للمشكلة الجزائرية، خاصة بعد اعتراف، ديغول للشعب الجزائري بحق تقرير المصير في تصريح 16 سبتمبر 1959، وإن جاء هذا المشروع غامضا ومكبلا بالعديد من القيود والعراقيل، وفي جانب آخر كانت العمليات العسكرية على أشدها تطبيقا لبرنامج شال الكبير.

II-5–الدورة الرابعة عشر:

ونظرا لهذا التناقض في الطرح والتطبيق تولت 25 دولة إفريقية–آسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمال الدورة 14 وذلك بتاريخ 1959/6/14.

وتميزت الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية الجزائرية في هذه الدورة، بظهور عدة معطيات؛ حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همر شولد" بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع مسؤوليها بشأن الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية العامة حولها، وفي نفس

1-Dahleb (Saad) , pour l’indépendance l’Algérie : Mission accomplie, Imprimerie Dahleb, Alger, 1990, pp.100-109.

2- بجاوي محمد: مرجع سابق، ص ص. 204–205.

الفترة تقريبا شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروفيا الذي شاركت فيه الحكومات المستقلة وبحضور وفد جزائري.

هذه التطورات الإيجابية لصالح القضية الجزائرية، جعلت الصحف الفرنسية تتنبأ بأن المرحلة التالية ستتعرض فيها فرنسا لأخطر موقف عرفته في تاريخها، في هذه المنظمة، كما تعترف أن هذا الموقف الخطر المنتظر هو السبب الرئيسي في اجتماع همر شولد بديغول[1].

وأمام هذه التطورات وفي ظل التحول في الموقف الفرنسي، وردود الفعل التي أثارها خاصة من طرف الحكومة المؤقتة، التي أعلنت كما بذكر فرحات عباس في 28 سبتمبر قبولها لمبدأ تقرير المصير الذي صرح به ديغول-كأساس لتسوية القضية الجزائرية[2]. شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها للقضية الجزائريوم 30 نوفمبر 1959, حيث كانت 22 دولة من دول الكتلة الأفرو-آسيوية قد تقدمت بمشروع معتدل اللهجة يؤكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، ويدعو إلى البدء في المفاوضات وإيقاف إطلاق النار غير أن هذا المشروع عند عرضه على التصويت لم يحصل على أغلبية الثلثين، إذ تم قبوله من طرف 38 دولة، ضد 26 دولة، وامتناع 17 بلدا عن التصويت[3].

ونتيجة لهذا، تقدمت الباكستان بمشروع معدل يوم 12 ديسمبر من نفس السنة جاء فيه "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، تذكر بقرارها الصادر في 1957/2/15، الذي عبرت فيه عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديموقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتذكر بقرارها الصادر يوم 7195/12/10 الذي عبرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم، وسائل مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة (01) الفقرة (02) من الميثاق، وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتحث الطرفين على إجراء

1-"الطريق..."، المجاهد, عدد 47، 27 جويلية 1959.

2- Abbas (Ferhat), Autopsie D’une Guerre, Edition Garnies Frères, Paris,1980, p.436.

3-"في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستقلال وجها لوجه"، المجاهد, عدد 57، 1959/12/15.

مباحثات بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"[1].

إلا أن هذا المشروع عند تقديمه للاقتراع في الجمعية العامة، وقعت حادثة لا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة؛ إذ عندما تليت فقرات القرار الواحدة تلو الأخرى واقترع عليها، نالت جميعها أغلبية الثلثين(*) وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع-بعد بضع دقائق- عدلت عدة وفود موقفها تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, فكانت النتيجة 39 صوتا لصالحه و22 صوت ضده، وامتناع 20 دولة عن التصويت، وهذه الدول التي امتنعت عن التصويت والتي صوتت ضده بررت موقفها بدعوى فسح المجال للجنرال ديغول لحل القضية الجزائرية[2].

وقد تركت هذه النتيجة انطباعا سيئا لدى الوفد الجزائري والوفود المؤيدة له، التي وجهت لومها الرئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة لتقترع ضد هذا القرار، غير أن هذه المناورات كما ذكر وفد جبهة التحرير في بلاغة "لا تزيدنا إلا تأكيدا لموقفنا القاضي بأن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار في الجزائر بدون موافقة الطرفين حول الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري"[3].

إن هذه المناورات الفرنسية هي التي صعبت عمل الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية خلال الخمس سنوات الماضية, لكن بحلول سنة 1960 ازدادت المطالبة الدولية بأن تمارس الأمم المتحدة مهامها كما يجب، وذلك بفرض تطبيق مبدأ تقرير المصير. هذا وعرفت هذه السنة دخول عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة حديثا إلى حضيرة الأمم المتحدة، مما قد يعطى قوة دعم جديدة للقضية الجزائرية في الدورة القادمة لذلك كان على الحكومة المؤقتة

---

[1]- السعيد هارون محمد: مرجع سابق، ص.82.

(*) -الفقرة الأولى حصلت على 58 صوتا ضد صوت واحد وامتناع 21 دولة عن التصويت، والفقرة الثانية حصلت على 40 صوت ضد 16 صوتا وامتناع 25 دولة عن التصويت.

[2]-"Le Les débats et les votes à l'Assembles des Nations Unies débat sur la question Algérienne", l'année politique 1959, P.U.F. Paris, p.557.

[3]-"Le vote de l'assemblée générale sur la question Algérienne",El Moudjahid, N°57, 15/12/1959.

بذل جهود معتبرة للاتصال بهذه الدول الإفريقية خشية أن تأخذ مجرى آخر يضاف إلى حلفاء فرنسا القدامى في إفريقيا الذين بقول مخالفة معمري بشأنهم "أنهم تعبوا من المشكل الجزائري و لم يعد باستطاعتهم الإخفاء والتقليل من انتصارات الحكومة المؤقتة"[1].

وبغرض إعطاء قوة دفع جديدة للنشاط الدبلوماسي, وفقا لمتطلبات المرحلة الآتية، فقد تم إدخال تغيرات جذرية على تشكيلة الحكومة المؤقتة، إذ عين كريم بلقاسم على رأس وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية في جانفي 1960، وأعيد تنظيم الوزارة بعقلنة أكبر، واستعمال أكثر فعالية في الميدان العملي، مما أعطى دفع جديد وهام للنشاط الدبلوماسي[2].

II-6**-الدورة الخامسة عشرة:** بفضل هذه الترتيبات السابقة عادت القضية الجزائرية للظهور من جديد في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة، بعد الطلب الذي تقدمت به 25 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية وذكرت فيه مايلي (انظر الملحق رقم 2): "واليوم ما تزال القضية الجزائرية تبعث على القلق الشديد إذ تتواصل الحرب بدون هوادة، متسببة في آلام عظمى...لاحت أخيرا بعض دلائل المحادثات بين الطرفين، وإننا نأمل أن تراجع جميع العراقيل أمام هذه المحادثات، وأن تجرى المفاوضات على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأن يقع ذلك بأسرع ما يمكن...وبناء على ذلك فإن من واجب الأمم المتحدة، أن تساهم بجميع الأشكال الممكنة للحصول على تسوية تحقق مطامح الشعب الجزائري..." [3].

وقد حرصت الحكومة المؤقتة قبل بدء المناقشات حول القضية الجزائرية على تذكير دول المجموعة الإفريقية-الآسيوية، بالمسؤولية الدولية الملقاة على عاتقها في هذه الدورة، وهو ما أبرزه فرحات عباس في رسالته إلى رؤساء حكومتها، والتي أشار فيها إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري على مواقف هذه الدول من القضية الجزائرية بالأمم المتحدة...كما

---

[1]-khalfa Mameri: op.cit, p.154.

[2]- Chikh Saliman: op.cit.P.418.

[3]-"الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجبها نحو الجزائر"، المجاهد, عدد 76، 1960/9/5.

أشار إلى جهود الجنود التابعين لدول المجموعة الذين يعملون في الحرب الجزائرية، وأعرب عن أمله في أن تطبيق هذه الدول سيادتها، وتؤدي رسالتها في العدالة والتضامن[1].

وبناء على ذلك تقدمت 24 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية بمشروع قرار نص على ضرورة إشراف هيئة الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء من أجل تطبيق حق تقرير المصير "وعندما عرض هذا المشروع على التصويت لم يحصل على أغلبية الثلثين (موافقة 27 دولة، ورفض 20، وامتناع 28 دولة)" الأمر الذي استوجب إدخال بعض التعديلات على نصه نزولا عند رغبة بعض الوفود؛ حيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وأصبح نصها كالآتي:

-الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

-تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة، واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

-إن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار[2].

وتحصل هذه المشروع على أغلبية 63 صوتا، ضد 27 صوتا، وامتناع 8 وفود عن التصويت[3].

وبذلك تكون القضية الجزائرية قد خطت، خطوة كبير، في المجال الدولي لأن الأمم المتحدة اعترفت في مشروع قرارها هذا بأن الوضع في الجزائر يشكل تهديدا وخطرا على السلام والأمن العالمي، وأن مشكلة الجزائر ليست قضيته فرنسية كما تدعى فرنسا، كما اعترفت بأن هناك طرفين في التزاع وهما: الحكومة المؤقتة وفرنسا، وأكدت على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، في إطار الوحدة الترابية المعروفة, التي حددها بيان أول نوفمبر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال ديغول لجأ كعادته لأساليبه الملتوية خلال مناقشات القضية، لمغالطة الرأي العالمي، حيث قام بزيارة للجزائر لشرح سياسته حول تقرير المصير

---

[1] -نفس المرجع.

[2] - العسلي (سيام): الاستعمار الفرنسي، مواجهة الثورة الجزائرية، (ب.س.ط)، دار النفائس بيروت, ص ص. 133—134.

[3] -هارون محمد السعيد: مرجع سابق، ص.83.

وشعاره الجزائر جزائرية[1] إلا أن غالبية الشعب الجزائري قابله بمظاهرات صاخبة، أكد فيها تمسكه بحكومته، ورغبته في استعادة استقلال الجزائر وحريته عن طريق المفاوضات التي تجريها الحكومة المؤقتة مع الحكومة الفرنسية، وهنا أدرك ديغول حجم القضية الجزائرية وأنه لا يمكن الاعتماد على الشعب الجزائري في تنفيذ سياسته ومخططاته[2].

II-7-**الدورة السادسة عشرة:** وبحلول عام 1961 تكون المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة الحسم النهائي، خاصة بعد أن قبلت فرنسا-تحت ضغط الثورة- الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير وحصلت فعلا عدة لقاءات (مولان، ايفيان، لوغران) لكنها فشلت، لأنها كانت مصحوبة بمساومات وضغوط فرنسية لا تؤدي إلى حل مقبول للقضية الجزائرية، وفقا للمبادئ التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954، الأمر الذي تطلب إثارة القضية الجزائرية من جديد في الأمم المتحدة، خلال دورتها السادسة عشر، إثر الطلب الذي تقدمت به 42 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية، وذكرت فيه "أن المفاوضات التي دارت بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسة في كل من "ايفيان"، "ولوغران" لم تؤد إلى نتيجة مثمرة، وأن الحرب مازالت مستمرة، مما يهدد ويخل بالأمن والسلام الدوليين" ونزولا عند هذا الطلب، وافقت الجمعية العامة على بحث القضية الجزائرية، وأدرجتها في البند الخامس في جدول أعمالها مانحة أياها الأولوية على القضايا الدولية الأخرى[3].

وقبل بدء مناقشات القضية طلب رئيس البعثة الجزائرية في نيويورك عبد القادر شاندرلي عقد اجتماع مع مندوبي الدول الإفريقية-الآسوية، حيث أطلعهم عل الخطوط العريضة لسياسة الحكومة المؤقتة، حيث تم اعتمادها من طرف هؤلاء المندوبين عند عرض القضية الجزائرية، وطلب منهم إلتزام الاعتدال في لهجة الخطب التي ستلقى في المناقشات مخافة أن تؤثر على

---

[1]- الواعي (محمود): مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثره على القضية الجزائرية، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1994، ص ص. 128-135.

[2]- عليه (عثمان الطاهر): الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد, المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص ص. 178-179.

[3]-غضبان مبروك: مرجع سابق، ص.457.

الاتصالات التي لم يكن الأمل بنجاحها قد انقطع وتهاوى، كما اتفق معهم على صيغة مشروع القرار الذي سيعرض على الدورة الحالية لإقراره[1].

وبناء على الطلب الذي تقدمت به الكتلة الأفرو-آسيوية عكفت اللجنة السياسية على مناقشته ودراسة كل تفاصيل القضية يوم 14 ديسمبر 1961, وبعد 09 جلسات صادقت اللجنة على اللائحة التي تقدمت بها الكتلة دون تغيير ودون أن يمتد حولها نقاش حاد -مثلما سبق وأن رأينا في الدورات السابقة-، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الخطوات الإيجابية التي قطعتها القضية الجزائرية، وللتطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي[2].

وقد دعت اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 مقابل لا شيء على الدعوة إلى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وحصوله على استقلاله الكامل، في إطار احترام الوحدة الترابية للجزائر، وعلى أن لا يمسن ذلك ببعض النقاط التي كانت مثار شك ونزاع بين الجزائر وفرنسا خاصة فيما يتعلق بـــ:

-موقف جبهة التحرير من الأقلية الأوروبية وخاصة ما يتعلق بضمان حقوق جميع المواطنين دون تمييز في العنصر والجنس.

-موقف جبهة التحرير من قضية الصحراء، والتمييز بين موضوع الحقوق السيادية على الصحراء وبين موضوع استقلالها.

-موقف جبهة التحرير من القواعد العسكرية، والرفض التام لهذا الطلب الفرنسي لأن ذلك يتعارض مع سيادة الجزائر وحقها في تقرير مصيرها[3].

وهكذا استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها تدريجيا في دورات الأمم المتحدة، منذ أن عرضت لأول مرة سنة 1955، وكان ذلك نتيجة الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها، الكتلة الأفرو-آسيوية والخطة التي كان يتبناها الوفد الجزائري قبل بداية المناقشة، التي

1-خيري حماد: مرجع سابق، ص.411.

2-هارون محمد السعيد: مرجع سابق، ص.83.

3-غضبان مبروك: مرجع سابق، ص ص. 458-459.

يذكر شأنها خيري حماد "أن الوفد الجزائري في الأمم المتحدة كان يتبنى دائما خطة تكتيكية محكمة مسبقا قبل بداية المناقشات في كل دورة بالنظر لأوضاع القضية وظروفها في الميدانيين النضالي والدولي, وعند اقتراب موعد المناقشات يقوم بعرض تلك الخطة على كتلة الدول الأفرو-آسيوية، طالبا منها العمل على تنفيذ ما جاء في الخطة وفي المرحلة الثالثة يعهد إلى إحدى الدول الصديقة، عربية أو غير عربية بأن تكون الناطقة بلسان الجزائر في تلك الدورة، وأن تعرض قضيتها على النحو الذي يقترحه وفد الجزائر لنفسه، دون أن يشترك هو في المناقشات أو يطلب إلى الأمم المتحدة الاستماع إلى ممثليه مستجديا أو مستضعفا"[1].

وينبغي أن نشير هنا-في الختام إلى أن لجوء دبلوماسية الثورة إلى الأمم المتحدة، لم يكن يهدف إلى الحصول على تدخل مباشر من طرف هذه الهيئة لإيجاد حل للقضية الجزائرية خاصة أمام نظام الكتل الذي تتعمد عليه، وقوة التأثير الفرنسي؛ وإنما كان يرمي إلى[2]:

-محاولة احتواء الحرب عن طريق الضغط الدولي على فرنسا.

-تنوير الرأي العالمي بالأهداف المشروعة للشعب الجزائري والوسائل المفروضة لتحقيقها.

-تكذيب الدعاية الفرنسية حول وصف ممارسات جبهة التحرير الوطني بالأعمال الإرهابية، وبعدم شعبية ومصداقية جبهة التحرير الوطني.

-كسب تأييد الشعوب حتى داخل مراكز القوى الاستعمارية، والتحالف مع كل القوى المناهضة للعنصرية والهيمنة الاستعمارية.

---

[1]-خيري حماد: مرجع سابق، ص. 409.

[2]- دبش (إسماعيل): السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2000، ص.33.

استنتاج جزئي

يتضح مما سبق نجاح الدبلوماسية الجزائرية في استقطاب الكتلة الأفرو-آسيوية لصالح القضية الجزائرية، وظهر ذلك جليا في اهتمام الكتلة بالقضية عبر مؤتمراتها الإقليمية وتأكيدها باستمرار على حق الشعب في تقريره مصير واسترجاع استقلاله وهذا ما أعطى للقضية دفعا معنويا على المستوى العالمي، هذا إلى جانب توليها مهمة عرض القضية في الأمم المتحدة والتصويت لصالحها، ولا شك أن الكثرة العددية للدول غير المنحازة وحيازتها على أغلبية الثلثين المطلوبة لإصدار القرارات كان عاملا مهما ساعد على قلب الموازين لصالح القضية الجزائر في الأمم المتحدة، مما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتراف بحق الشعب في استرجاع سيادته واستقلاله.

هذا وفي نفس الوقت عملت دبلوماسية جبهة التحرير على استغلال ظروف الحرب الباردة، للبحث عن الدعم والمساندة الدولية بين دول المعسكرين المتصارعين مع الحفاظ على موقفها الحيادي وعدم الانزلاق وراء الأفكار والتوجيهات الإيديولوجية.

خاصة نحو المعسكر الاشتراكي الذي وجد في مساندته للثورة الجزائرية، فرصة للتأكيد على مبادئه بشأن مناهضة الاستعمار الغربي فعملت الثورة على استغلال ثقله السياسي والعسكري لتوسيع دائرة المساندة الدولية للقضية الجزائرية خاصة على مستوى الأمم المتحدة، وبرزت نتائج ذلك في تصويت العديد من الدول الاشتراكية لصالح القضية الجزائرية في هذه الهيئة، لكن ذلك لم يمنع -من جهة أخرى- الثورة الجزائرية من التوجه نحو المجتمعات الغربية للتعريف بحقيقة وأهداف الثورة بالرغم من الدعم والمساندة التي تتلقاها فرنسا من الدول الغربية بحجة أنها تخوض حربا في الجزائر دفاعا عن الحضارة الغربية.

إن القراءة العلمية لهذه الاستراتيجية والممارسة السياسية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني تبرز لنا مبدأ أساسي نقوم عليه العلاقات الدولية حاليا، وهو مبدأ التكيف مع الوضع الدولي الجديد أو العولمة.

الفصل الثالث

حركة عدم الانحياز وتحديات العولمة

المبحث الأول:

العولمة بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثاني:

حركة عدم الانحياز وخطاب العولمة.

المبحث الثالث:

استراتيجية مواجهة العولمة.

مقدمـــة

إن السمة الخاصة التي طبعت العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هـــي القطبية الثنائية التي ولدت الحرب الباردة بين القطبين الرأسمـــالي بقيـــادة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وقد مرت هذه الحقبة بثلاث مراحل؛ مـــن العلاقات المتوترة إلى التفاهم، وانتهاء بالتعاون الذي سبق انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال القطبية الثنائية إلى النظام الأحادي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

والسؤال المطروح هنا هو: ماهي الأسس والقواعد التي بني عليها هذا النظام ؟ وما دوره في تفعيل عملية السلام والعدالة في العالم؟ ما موقع العالم الثالث في ظل هذا النظـــام ؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار تجمع عدم الانحياز بوصفه المدافع الشرعي والراعي لمصالح العالم الثالث قادر على مواجهة التحديات التي أفرزها هذا النظام المعولم؟

المبحث الأول:

العولمة بين النظرية والتطبيق:

بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي جاء النظام المعولم ليعيد صياغة المعادلة الدولية وفق انتظام العالم شماله وشرقه وجنوبه في نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ التنمية المستدامة، والتجارة العادلة من ناحية، وتحقيق التقارب الاجتماعي والثقافي (حوار الحضارات) من جهة أخرى، ومن ثمة معالجة الأسباب الحقيقية للأزمات التي تمر بها العديد من مناطق العالم. وهذا ما حدده الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش "الأب" في خطابه الشهير بتاريخ 1991/04/14 " ... من أن المبادئ العامة التي ستحكم النظام العالمي وهي تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السليمة، التضامن الدولي في وجه العدوان، معاملة جميع الشعوب بالعدل، حفض ترسانة الأسلحة" [1].

تنطلق رؤية السياسة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر -كنقطة انطلاق- من أجل تغيير أنظمة بعض الدول، أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يكرس أحادية القطب ويبشر بمبدأ الحرية تحت غطاء الترويج لأفكار من قابيل, الديمقراطية، المجتمع المدني، حقوق الإنسان; وحقوق المرأة[2].

إن هذه الرؤية لا تقر بسياسة الاحتواء أو توازن القوى أو الانحياز التي طبعت العلاقات الدولية السابقة، وإنما تتجه نحو تغيير النظام حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسب هذه الرؤية فإن العبرة في شأن مشروعية التدخل من أجل التغيير لا تراعي ما اذا كان هذا العمل متوافقا مع المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ان المهم هنا بالنسبة لهذه الرؤية هو ما إذا كان التدخل محدثا لتغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية نحو الأحسن أو الأسوأ، فإذا

---

[1] —خليل (حسين): "النظام العالمي ماضيا ومستقبلا"

http://www.ado.world.org.extrait le 25/03/2005

[2] —حنفي (حسن)، جلال العظم (صادق): ما العولمة، ط1، دار الفكر، لبنان، 1999، ص.215.

كانت نتيجة التدخل تحسينا في أوضاع حقوق الإنسان وتقدم في سجل قبول التعددية الفكرية والسياسية وإدارة أفضل للمرافق للخدمات الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك التدخل يوصف عندئذ بأنه تدخل تقدمي يكتسي صفة الشرعية ومطلوبا، بعض النظر عن كل قواعد القانون الدولي[1].

وحسب هذه الرؤية فان التدخل الأمريكي لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام في العراق, ومن قبلها نظام ميلوسوفيتش في صيربيا هو تدخل تقدمي ومحمود أدى إلى تحسن واضح في سجل احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة في هذه البلاد فضلا على إزاحته لأنظمة كان تقف ضد الحرية والديمقراطية ومن ثم فقد خدم المصالح الأمريكية التي يصيبها ضرر بالغ من جراء وجود أنظمة حاكمة معادية للحرية سواء كانت نظم شيوعية (كوريا الشمالية) أو نظما إسلامية شمولية (إيران) [2].

إن الدولة لكي تكون مؤهلة "لشرف الخضوع" لأمريكا يجب أن تراعي حقوق الإنسان وتحترم حرية الأديان، وتحارب الإرهاب والتطرف وتخصخص قطاعها العام، وتحمي حقوق الملكية الفكرية. بما يضمن تحقيق أغراض الرأسمالية الأمريكية من منطلق هيمنة الثقافة الأمريكية وأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية [3].

إن العولمة كما يقول بطرس غالي "أمر واقع بغرض نفسه على الجميع، وإذا كان صحيحا أن العولمة تحمل في طياتها أخطارا عديدة بالنسبة لدول العالم الثالث إلا أنه من الضروري أن يستعد لها الجميع حتى تخرج دول العالم الثالث بأخف الأضرار[4].

هذا هو خطاب العولمة الظاهري فما مدى تحقق ذلك على أرض الواقع؟

إن الحكم على مدى تحقق أهداف العولمة يقاس على أساس النتائج الفعلية على الأرض، وحيث أن الأهداف المعلنة للعولمة كانت موجهة أساسا لتضييق الفجوة بين من يملكون كل

[1] –علوي (مصطفى): "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، عدد103، القاهرة، يوليو 2003، ص ص. 66-67.

[2] –نفس المرجع، ص.67.

[3] –كاظم المحنة (فلاح): العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص.54.

[4] –نفس المرجع، ص. 44.

شيء، وبين دول تعيش أغلبية سكانها على أقل من دولار، فإن الحقائق تشير إلى فشل العولمة – لحد الآن –، فمن الناحية الاجتماعية– الاقتصادية اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء بصورة مفزعة ففي سبعينيات القرن العشرين كانت هذه الهوة بين أغنى 20% من سكان المعمورة (من الدول الغنية) وافقر 20 % منهم تقدر بـ(30) ضعفا ولكنها صارت 74 ضعفا في عام 2001.

حسب معطيات الأمم المتحدة يبلغ عدد سكان البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (4.6 مليار نسمة) من بينهم 826 مليون نسمة لا يجيدون الطعام الكافي ,850 مليون إنسان أمي ومليار إنسان لا يجدون مياه شرب نقية، و2,4 مليار نسمة محرمون من الضمانات والصرف الصحي ,325 مليون طفل محرمون من التعليم وأكثر من 1.2 مليار لا يجد الفرد منهم دولار للصرف على الجوع[1].

ومما عقد المشكلة أكثر هو قيام وسائل الإعلام الغربية بنقل أنماط حياة الأغنياء في العالم المتقدم إلى الفقراء في العالم النامي، والذي كان من شأنه إحساس المحرومين بالعجز وفقدان الحيلة، وبالتالي فقدان الكرامة الإنسانية التي هي جوهر الإنسان، وعليه فبدلا من أن يلمس المحرومون في العالم الثالث – وهم الأغلبية – ثمار حقيقية لوعود العولمة في عالم يسوده الأمن والتكافؤ في العلاقات، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، والتنمية المستدامة، فإن شعوب العالم الثالث زيادة على فقرها الناتج عن الفساد السياسي المستشري في أروقة الحكم أصبحت أراضيها مجالا للصراعات المدمرة (أفغانستان، العراق) التي تقودها أمريكا والغرب ضد العدو المشترك وهو الإسلام بحجة مكافحة ما يسمى بالإرهاب، ومن جهة أخرى يشهد نفس هذا العالم ملامح جديدة تترسم على وجه قديم من الاستعمار في مجالات مثل التجارة الاستثمار، التمويل، والتكنولوجيا والثقافة. وكان من الطبيعي ومكاسب العولمة تصب في معظم الأحوال في خزان الشمال الغني، في الوقت الذي يستمر فيه تهميش إفريقيا وأسيا ثقافيا واقتصاديا أن يطل شبح الإرهاب[2]

---

[1] –عبد السلام (رضا): انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص. 89-98.

[2] –غانم (يحي): "مؤتمر ديربان...خطايا العولمة وعودة الروح لجسد أكبر حركة داعمة للسلام"
http:// w.w.w.ahram.org. extrait le, 01/04/2004.

إن العولمة التي قيل عنها إنها ستدعم الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ساهمت في تمام السياسات الانفرادية البرغماتية التي تهدد السلام والأمن العالمي وتعطل وظيفة هيئة الأمم المتحدة بوصفها الراعي الأول لعملية السلام في العالم، وخير مثال على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب على العراق خارج إطار الشرعية الدولية تحت غطاء أن العراق أصبح يشكل تهديدا للأمن والسلام العالمي من خلال:

1-سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

2-أنه يدعم ويساند المنظمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة.

3-انتهاك نظام العراق لحقوق الإنسان.

إلا أن هذا العدوان الذي تم خارج الشرعية الدولية خاصة بعد ثبوت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل كان يهدف إلى تأكيد الهيمنة الأمريكية على المنطقة في إطار إعادة ترتيب أوضاعها (أو ربما أوضاع العالم كله)، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر وهذا السلوك الأمريكي هو جزء من السياسة الكونية الأمريكية الهادفة إلى تأكيد قوتها وسيطرتها ليس في مواجهة العالم العربي وإنما في مواجهة القوى الأخرى خاصة أوروبا الغربية والصين وروسيا وجزء من أمريكا اللاتينية[1].

وكل من يعارض هذا التوجه الأمريكي غير المشروع يعتبر عدوا تماشيا مع المبدأ الأمريكي القائل "أن من لم يكن معنا فهو ضدنا" إن هذا المبدأ قضى على أي محاولة لانتقاد أمريكا أو أخذ موقف محايد خاصة في قارة إفريقيا ومنها العالم العربي باعتبار أن أنظمة الحكم في هذه المناطق يستمد قادتها شرعيتهم في تأييد أمريكا[2].

إن كل ذلك يدعونا للقول أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم ما هي إلا استمرارا وتعميقا للمرحلة الإستعمارية وما طورته من آليات لضمان التبعية، لا تتضمن استخدام وسائل الإكراه، أو الجيوش وإنما بإحكام السيطرة على القطاعات والشبكات الثقافية الاعلامية وتهميش

---

[1] –سيد أحمد (أحمد): "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، عدد 103، يوليو 2003، ص.126.

[2] –نفس المرجع، ص.127.

كل من لا يقبل السير في هذا النظام والخضوع له. وفي ظل هذا التوجه الدولي كيف يمكن لحركة عدم الانحياز أن تتعامل وتتفاعل مع هذا النظام الجديد؟

المبحث الثاني:

حركة عدم الانحياز وخطاب العولمة

قبل الدخول في تفاصيل القضية لا بد من إلقاء الضوء على الوضعية التي آلت إليها حركة عدم الانحياز بعد فترة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي, ومن هذا الجانب يمكن القول أن مراحل العلاقات بين المعسكرين (مرحلة التفوق الأمريكي، مرحلة التوازن الاستراتيجي، مرحلة انهيار المعسكر الشرقي) أثرت بشكل أو بآخر على دول عدم الانحياز ببروز عدة اتجاهات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات:

-20 دولة راديكالية تتبع سياسة ثابتة في معاداة الإمبريالية

-20 دولة محافظة

-50 -60 دولة وسيطية الاتجاه

وبشيء من التفصيل إن الاختلافات السياسية والاجتماعية بين أعضاء الحركة في عقد السبعينيات أدى إلى ظهور مجموعتين رئيسيتين فيها, ففي الجانب الأول كانت تقف الدول ذات الأنظمة الثورية والتي تنتهج سياسة غير رأسمالية، في الجانب الأخر كانت تقف الدول التي تتبنى الرأسمالية كطريق لتحقيق التنمية.

1-الدول ذات النهج الرأسمالي: كان لتلك المجموعة من الدول غير المنحازة دور مهم في المواقف المناهضة للإمبريالية التي اتخذتها الحركة ومن هذه الدول نذكر: كوبا، الجزائر، إثيوبيا، مدغشقر، الكونغو، فيتنام، لاووس، يوغسلافيا، سوريا، بينين، وكان من ميزات تلك المجموعة تمسكها بفكرة معاداة الإمبريالية، وتجلى ذلك في موقفها من قضايا فلسطين، وأفغانستان، وكمبوديا.

2-الدول ذات الاتجاه الرأسمالي: تشكل هذه الدول العدد الأكبر في حركة عدم الانحياز وتهدف إلى الوصول لنوع من المصالحة مع الشمال الثري، فهناك عدد كبير من هذه الدول لـــه علاقات عسكرية مع أمريكا وباقي الدول الغربية الاستعمارية مثل باكستان زائير ولهذه الدول مواقف غير مؤيدة لقضايا التحرر في أنغولا، تشاد، كمبوديا، الصومال، أفغانستان...وبعضها لا يبدي أراءه بصراحة حول بعض القضايا الدولية وفي أحسن الأحوال يريدون الابتعاد عن منطقة الدول الثورية[1], ومن بين الدول التي لها اتجاهات رأسمالية، تتمتع الهند بمكانة خاصة، فهي من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز، وقد تحولت منذ الاستقلال إلى أحد الأقطاب الـــصناعية، الرئيسية في القارة الأسيوية، وهي الآن في عداد الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم، كمـــا أنها ضمن نادي الدول القضائية، وتحتل المرتبة الثالثة بعد أميركا وروسيا، وتتبع الهند سياســـة التوازن، بين الشرق والغرب ومالت الآونة الأخيرة إلى أمريكا. [2]

لا شك أن بروز مثل هذه الاتجاهات والاختلافات في حركة عدم الانحياز قد ساهم في فشل الحركة في اتخاذ موقف موحد حتى أنها لجأت إلى تبني طريقة الاتفاق العام الأمـــر الـــذي جعل من الحركة ظلا لنفسها لا تعكس نوع الحركة، وهو ما قلل من فاعليتـــها في الـــساحة الدولية، حتى أن البعض تنبأ بانتهاء الحركة بعد نهاية الحرب الباردة[3].

-إن الظروف الدولية الراهنة والتحديات التي شهدها العالم الثالث تتطلب استمرارها – رغم مثالية أفكارها- ولكن شريطة أن تتكيف مع متطلبات النظام الدولي المعلوم.

فحركة عد الانحياز بوصفها أكبر تجمع سياسي في العالم لا يمكنها البقاء بعيدا عن هذه التحولات لذا وجدت أن عليها إعادة النظر في الكثير من أسسها وبرامجها مع حفظ الأهداف الأساسية الأولية للمؤسسين.

---

[1] –ف.م (الهاشمي): الاتجاهات الرئيسية في حركة عدم الانحياز

http//: w.w.w.darislam.cim/home/alfa/ler/dato. Extrait le 11/11/2005.

(2)-Charistophe Jaffrelot: L'Ind choisit l'alignement-cer/alternatines internationales-fevrier 2005.

http:// www: pdf.com. Extrait le 11/11/2005.

(3)-fin du no- Alignement reflection du sommet de harari.

http: // w.w. pdf .com. Extrait le 11/11/2005.

-لقد انعقد إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز بأكرا بحضور 102 دولة، وكان أهم المواضيع التي تناولها البحث هو موقف الحركة في مواجهة الظروف الراهنة في العالم، فمع انتهاء الحرب الباردة والتبدلات، التي حدثت في أوروبا الشرقية، أصبح من العسير استمرار عمل الحركة في إطار برنامجها القديم لذا كان اقتراح ممثل ليبيا بتغيير اسم الحركة هو انعكاس للواقع الذي لا يمكن تجاهله اليوم.

إن عدم تمكن العولمة حتى الآن في تحقيق السلام والعدالة التي يفتقد إليها العالم الثالث على جميع الأصعدة السياسة، والاقتصادية والثقافية كان بمثابة تحدي جديد يبث في جسد حركة عدم الانحياز التي فشلت في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الستينات زمن الثنائية القطبية وباتت أبعد من أن تحقق زمن القطبية الأحادية.

وقد انعكس هذا الواقع غير الايجابي الذي يسود غالبية دول العالم الثالث، بالإضافة إلى الآمال المتجدد والمنعقدة على دور جديد لحركة عدم الانحياز يتلاءم مع طبيعة المرحلة، على جدول الاجتماع الوزاري لدول عدم الانحياز المنعقد في ديربان بجنوب إفريقيا يومي 17-2004/8/19 والذي بحث عدة قضايا أهمها:

-القضايا السياسية: الحوار بين "الشمال والجنوب" وحوار الحضارات، ودعم دمقرطة الأمم المتحدة من خلال إجراء تعديلات هيكلية إصلاحية وعمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية، وحق تقرير المصير ونزع السلاح والأمن الدولي، والتعامل مع الأسباب الحقيقية للإرهاب والتسوية السلمية للنزاعات

-القضايا الدولية الراهنة: فقد بحث المؤتمر الأوضاع في المشرق العربي (فلسطين المحتلة والجولان السوري، ولبنان) وفي إفريقيا درس الأوضاع في كل من (السوادن، والكونغو الديمقراطية ورواند، وكوديفوار، والصومال وأنغولا وزمبابوي، وإيريتيريا والصحراء الغربية), وفي آسيا درس الأوضاع في العراق, إضافة إلى العلاقات العراقية-الكويتية، والأوضاع في شبه الجزيرة الكورية, وأفغانستان، وفي جنوب شرق آسيا

-وعلى الصعيد الأوروبي فقد تم بحث الأمن والتعاون المتوسطي.

-القضايا الاقتصادية: فقد ركز المؤتمر على بحث علاقة العولمة بالاستقلالية، وإعادة تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية، والتنمية المستدامة والأمن الغذائي والمعلوماتية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا.

-القضايا الاجتماعية: فقد بحث المؤتمر التنمية الاجتماعية، وحركة الهجرة وارتباطها بالتنمية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعنصرية وتنمية المرأة وحقوق الطفل[1]

وقد تمخض عن المؤتمر قرارات تجاه القضايا والإشكاليات التي تناولها، تعكس بوضوح مدى الاتفاق بين دول الحركة ووعيهم بتحديات المرحلة الراهنة

وفيما يتعلق بالوضع في فلسطين المحتلة فقد أيد المؤتمر قرار محكمة العدل الدولية بعدم شرعية بناء الكيان الصهيوني للجدار العازل، ومطالبته بتعويض المتضررين الفلسطينيين من جراء بناء هذا الجدار, كما اتخذ المؤتمر قرارا هاما يتمثل في منع دخول منتجات الكيان المذكور القادمة من المستوطنات إلى أراضيها.

والجدير ذكره أن هذا القرار إنما يعكس استمرار مواقف الحركة في دعم ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني.

وعلى صعيد الوضع في العراق فقد رحب المؤتمر بإعلان قيام حكومة عراقية مؤقتة باعتبارها خطوة على طريق إقامة عراق كامل السيادة.

وحول الأزمة في دارفور، أيد المؤتمر قرار القمة الإفريقية بنشر مراقبين أفارقة بالمنطقة وحدد المؤتمر مهام القوات الإفريقية; حيث حصرها في مراقبة التزام الأطراف بوقف إطلاق النار وحماية المراقبين الأفارقة.

وفيما يتعلق بقانون محاسبة سوريا الصادر عن الكونجرس الأمريكي، اعتبره المؤتمر مخالفا للقانون الدولي ومنتهكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ودعا الحكومة الأمريكية إلى إلغائه، كما أكد المؤتمر على عدم شرعية الإجراءات التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الجولان السورية, وحول الوضع في الصومال اكد المؤتمر على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للوضع في هذا القطر، وضرورة احترام سيادة ووحدة الأراضي الصومالية.

---

[1] -غانم يحي: مرجع سابق.

وفيما يتعلق بقضية الإرهاب التي شغلت العالم أجمع، فقد رفض المؤتمر الإرهاب بكل صوره بما في ذلك إرهاب الدولة، وتأكيدهم على أن الإرهاب لا يرتبط بدين أو عرق أو هوية وطنية أو حضارة بذاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك فاصلا كبيرا بين الإرهاب وكفاح الشعوب الواقعة تحت الاحتلال سعيا لتقرير المصير[1].

ولعل المتأمل في القضايا التي تناولها المؤتمر والقرارات التي خرج بها يبرز إدراك حركة عدم الانحياز لتحديات العولمة –بعيدا عن إطارها التقليدي فبعد أن كان الجانب السياسي أساس نشأتها أصبح الطابع الاقتصادي يطرح نفسه بشدة، بالإضافة إلى قضايا أخرى تؤثر على العالم الثالث مثل الإرهاب البيئة المخدرات وغسيل الأموال. والواقع أن ذلك كان أمر ضروريا ما دامت العولمة واقع مفروض على الجميع

ومن هذا المنطلق فإن الحركة مطالبة بتجسيد واعادة تجديد الدور الذي يمكن أن تلعبه من حيث كونها ممثلا لمصالح العالم الثالث السياسية والاقتصادية كما أنها مطالبة تحقيق التعاون بين دولها فيما يعرف بالتعاون جنوب –جنوب للتخفيف من الاحتكار الأمريكي وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم الثالث، ومجابهة الصرعات بينها وبين دولها في ظل تصاعد المشاكل العرقية ونزاعات الحدود وغيرها، وهي إن حققت ذلك يمكن أن تشكل قوة تنضم إلى عالم متعدد الأطراف نجد بوادر إقامته تتجسد في إقامة محور أورو–أسيوي أو أوراسي بالتعبير الأدق مثلته روسيا وريثة القطبية السابقة، والصين، وفرنسا التي مازالت منذ عهد شارل ديغول ترفض منطق الهيمنة الأمريكية (وهو أمر اتضح من خلال الخلافات التي بدأت بين فرنسا وأمريكا على الشمال الإفريقي في عهد الثورة الجزائرية)، وألمانيا التي استعادت مكانتها الدولية[2]

ومن جانب آخر –نظرا للوضعية التي تعيشها منظمة الأمم المتحدة- يجب إعادة النظر بدور الحركة في منظمة الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار تم مؤخرا تقديم لاقتراح بقبول عضوية

---

[1] –هشام (الصادق): "مؤتمر وزراء خارجية عدم الإنحياز البحث عن دور جديد"، مجلة السياسة الدولية، عدد 147، أكتوبر 2004.

-http:/www.siyssa.org.eg/asiyssa/ahram/2005/4/1/stud2.hitm.etrait le 01/04/2005.

[2] –لهيب (عبد الخالق): "حركة عدم الانحياز قوة استراتيجية ضيعتها الحرب الباردة"

http:// w.w. w. albayan.com .Extrait le 15/08/2005.

الحركة في مجلس الأمن مع تمتعها بحق "الفيتو" وعلى أساس هذا المقترح تجري المطالبة بإلغاء حق النقض كليا، أو يسمح بإدخال كتل إلى مجلس الأمن لها مثل هذا الحق مثل حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومما لا شك فيه أن تواجد القوي الفاعل للحركة على الساحة الدولية سيكون منوطا بالعثور على إجابات وحلول مناسبة وعاجلة للقضايا أعلاه[1] (تعاون جنوب جنوب، تسوية الخلافات فيما بين دولها، إصلاح الأمم المتحدة،...).

المبحث الثالث:

استراتيجية مواجهة العولمة:

تعتبر العولمة استراتيجية الدول الرأسمالية لتجديد الهيمنة العالمية، وهي أمر لا يمكن رفضه أو البقاء بمعزل عن تأثيراته المادية، وهي ثمرة تطورات موضوعية مرتبطة بالثورة التقنية العالمية، لكن هذه التطورات ليست مستقلة عن الاستراتيجيات الدولية ولا تعمل من دون الأهداف التي تحددها لها من جهة أخرى، إنها تحولات تقنية واستغلالا استراتيجيا لها في نفس الوقت تختلف باختلاف مواقع الجماعات ومواردهم ونظمهم الاجتماعية السياسية والثقافية وأخلاقياتهم[2]. والسؤال الصحيح الذي تطرحه العولمة على كل الشعوب والمجتمعات هو كالآتي: ما هي الاستراتيجية المناسبة لمجتمع صناعي أو متأخر أو مهمش للاستفادة من الثورة التقنية ؟

في الحقيقة لا يمكن درء مخاطر العولمة –وهي كبيرة جدا- سوى بالاندماج فيها، لكن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق حد أدنى من الشروط التي تحمي من الانجراف فيها؛ تتعلق بما يمكن أن نسميه التأهيل الجيوسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي يسمح بتكوين التكتلات الإقليمية، والانتقال من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد القاري[3]. وكذا الانتقال من الثقافة الماهوية (بدون هوية استهلاكية) إلى ثقافة الهوية، وتأكيد الذات والشخصية في وجه الجماعات الأخرى (الثقافة الإبداعية)[4]. وذلك بإعادة الاعتبار إلى عناصر الثقافة الوطنية

---

[1] –أ.م (الهاشمي): "تاريخ وواقع حركة عدم الانحياز"

http:// w.w.darislam.com. extrait le 03/11/2005.

[2] – غليون (برهان)، أمين (سمير): ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1999، ص.160.

[3] – غليون برهان، أمين سمير: مرجع سابق، ص.162.

–انظر كذلك: حسن حنفي صادق جلال: ما العولمة، مرجع سابق، ص.73.

[4] – آل جميع (حبيب): "العولمة في المجال الثقافي، وجهة نظر نقدية".

وتنشيطها في النسيج المجتمعي والتشهير بها في العالم وهذا الأمر يفتح كذلك ضرورة التعاون بين دول عدم الانحياز في المجال الثقافي لإنتاج وتسويق ثقافة محلية تأخذ مكانها في خضم هذه العولمة لتحد من تأثيرات الاختراق الثقافي وترد على إدعاءات الغرب حول الإسلام كما تقدم البديل الثقافي والحضاري الذي يحصن الهوية.

إن اولويات عدم الانحياز يجب أن ترتكز على مواجهة أزمة التنمية التي تعاني منها الكثير من دولها، وذلك لا يكون إلا إذا سخرت أموال أغنيائها لصالح شعوب فقرائها، ففي كتلة عدم الانحياز طاقات لا حدود لها؛ فبعض دولها بالغ الغنى ماديا، وبعضها قادر على المساهمة تقنيا، وما لم توضع إمكانيات كل أعضاء الكتلة مع بعضها فإنها ستخسر حرب التنمية، وهي حرب التحرر المعاصرة، الأمر الذي يقضى فتح حوار بين هذه الدول قبل تحاورها مع الدول الغنية وهذا لا يتحقق إلا بقيام أنظمة سياسية تستمد شرعيتها من شعوبها.

إن واجب المجموعة في الظروف الحالية هو البحث عن آليات تطوير سبل التعاون بين بلدان العالم الثالث بإقامة شراكة استراتيجية أفرو-آسيوية لمواجهة آثار العولمة التي تترصد البلدان الضعيفة أكثر من غيرها ولعل هذا ما خلصت إليه ندوة جاكارتا لدول عدم الانحياز في 18 إلى 24 أفريل 2005[1].

ووعيا بهذه الضرورة يأتي انعقاد قمة أمريكا الجنوبية-الدول العربية يومي 10و11 ماي 2005 ، كأول لقاء دولي في التاريخ الحديث يعمل على التقارب بين منطقتين في العالم النامي تعيشان نفس الظروف وذات أبعاد قارية، تحمل في طيها مشروع تكامل بين منطقتين جنوب-جنوب.

بإلقاء النظر على المستقبل فإن القمة هي بمثابة إعادة اكتشاف منطقتين ذات التقارب التاريخي الثقافي والتمازج الاجتماعي[*] تشتركان في طبقة من المصالح والأهداف الموضوعية إذ

-http:/www.anarbaa.org//nba38.tho.kafalona.htm.extrait le 11/11/2005.

[1]- قمراوي (غنية): "دول عدم الانحياز تنادي بشراكة استراتيجية جديدة"، جريدة الفجر، عدد 1377، الجزائر، 23 أفريل 2005، ص. 2.

[*] -تشير الدراسات أن نحو 10 ملايين برازيلي اليوم ينحدرون من أصل عربي في هذا البلد الذي بلغ عدد سكانه 180 مليون، وفي كولومبيا والأورجنتين جاليات عربية قوية أنجبت زعماء مثل الرئيس الأرجنتي السابق كارلوس منعم ورئيس الاكوادور السابق عبد الله بو كرمة، انظر: غيشو (غاني): "قمة برازيلية تكريس للائتلاف جنوب – جنوب"، جريدة أخبار الأسبوع، عدد 1382، الجزائر، من 14 إلى 20 ماي 2005، ص.5.

أن بلدان المنطقتين تسعى يوميا للعمل على تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، وتوجه أعمالها باحترام الحقوق الدولية، وتدافع عن عالم متعدد الأقطاب تسوده روح المساواة والتضامن والعدالة في الحقوق، ولا شك أن هذه المميزات يضاف إليها التحول السياسي الذي حدث في أمريكا اللاتينية بصعود أحزاب اليسار المناوئ لأمريكا سوف تكون عاملا مهما في نجاح القمة، والتقارب العربي-الأمريكو جنوبي، بوصفه ضرورة ملحة تفرضها تحديات العولمة.

وقد ناقش المجتمعون في القمة سبل تفعيل التعاون الاقتصادي عبر تكثيف المبادلات التجارية وتشجيع فرص الاستثمار بين المنطقتين، كما نالت المسائل الثقافية حيزا لا بأس به في اهتمامات القمة، حيث ذكر وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى "إن المنظومتين مطالبتان بتشجيع وتنمية التبادل الثقافي فيما بين شعوبها وخلق جيل جديد من المواطنين العرب والأمريكيين قادر مستقبلا على تحقيق رهانات اليوم"[1].

ومن جهة أخرى ثمن وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بلخادم هذه المبادرة باعتبارها تمنح لبلدان المنظومتين فرصة العمل من اجل إرساء إطار التعاون والتشاور يستجيب لمطالب الفعالية والليونة والديمومة، مستحضرا دعم القمة العربية الأخيرة لهذه المبادرة التي تمثل -في ظل العولمة- إطار للعمل التضامني من أجل الحفاظ على مكتسبات التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي لتوفير الشروط الكفيلة بضمان تنمية مستدامة وعادلة بين مختلف مناطق العالم...وقال "إن الإطار التعاوني الذي تفتحه هذه المبادرة من شأنه أن يقرب الطرف العربي، من الفضاء الأمريكي الشمالي، كما يقرب بلدان أمريكا الجنوبية من فضاء المجموعة الأوربية مما يترتب عن ذلك من فتح أفاق مشتركة لتعزيز المبادلات التجارية بين المنظومتين العربية والأمريكية الجنوبية، ويعمق الحوار الإقليمي والتشاور في القضايا الرئيسية ذات الصيغة الإقليمية والدولية، بما يكفل لها مسايرة ركب المجموعات السياسية والاقتصادية الكبرى، وصولا إلى تكييف أفضل مع الضوابط التي تفرضها العولمة"[2].

---

[1]-"القمة العربية -الأمريكية الجنوبية، دعوة إلى تقريب بلدان العالم العربي، وأمريكا الجنوبية"، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، 2005/03/25.

-http://www.sommet arabo_amirican.com.extrait le 11/11/2005.

[2]-نفس المرجع.

وإزاء ذلك كله كان يفترض أن تحضي القمة الأمريكية اللاتينية-العربية باهتمام واسع على الصعيد العربي الرسمي، وان تترجم هذا الاهتمام بخطوات عملية مثل مشاركة عربية على أعلى المستويات، خلافا لهذه التوقعات فإن أكثر القادة العرب تخلف عن حضور القمة، إذ لم يحضر منهم إلا ستة فقط.

وترد بعض الأوساط الدولية -مثل وكالة الصحافة الفرنسية- محدودية المشاركة العربية في القمة إلى الضغوط الأمريكية[*]، وإلى الحملة الإسرائيلية الصارمة التي نظمت ضد القمة، إذ شبهت بمنتدى "معاد لإسرائيل"، لكن إدارة بوش سارعت إلى نفي موقفها السلبي تجاه القمة، بل إلى التأكيد على العكس من ذلك إلى ترحيبها بها، ويبدو أن تبرير الوكالة الفرنسية كان يستند إلى أن إدارة "بوش" لم تكن لترحب بقمة تجمع المنطقتين من دون الرعاية الأمريكية، خاصة وأن الرئيس البرازيلي أعلن خلال جولته في المشرق العربي أن مشروع القمة سوف يكون بداية تعاون يسمح للمنطقتين بالتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على قدم المساواة، وهو ما يتعارض مع نظرة الإدارة الأمريكية الراهنة، في علاقات واشنطن بالتكتلات الإقليمية في العالم[1].

وفي كل الحالات حتى ولو سعت واشنطن إلى عرقلة القمة خاصة عن طريق عدم السماح للكثير من الحكام العرب بحضورها، فإن حضور القمة لا يعتبر استفزاز كبير لإدارة بوش، ولا هو بمثابة إعلان حرب عليها، وإذا كانت الرغبة في الحفاظ على العلاقات الودية مع الإدارة الأمريكية هي سبب من أسباب الامتناع عن تمثيل هذه الدول أو تلك في القمة، فإنه

---

[*] -يمكن إرجاع نبذ أمريكا للقمة إلى عدة عوامل: أن أمريكا تلاحظ تراجع توجهاتها الإيديولوجية فيما يخص الاقتصاد في أمريكا الجنوبية ففي بداية مارس الفارط اختار الأورغواويين الحزب اليساري لتقلد السلطة لتصبح بالتالي خمس دول من مجموع اثني عشرة دولة في كل المنطقة تحكمها أحزاب يسارية، واحتمال أن تتبعها دول أخرى فمواقف الرئيس البرازيلي "سلفا" والفيترويلي "شافاز" له تأثير قوي في المنطقة هذا ما تخشاه واشنطن فمنذ عام 1998 تضاعفت المعارضة لواشنطن في أمريكا الجنوبية وتقلص بشكل كبير نفوذ الأمريكين في تلك المنطقة، والضغوط التي تقوم بها الإدارة الأمريكية يمكن أن تتقلص أيضا عندما تتمكن هذه الأخيرة من إيجاد مخرج لهذه الضغوط وذلك بتكثيف التعاون والشراكة مع دول أخرى وهذا هو العامل الثاني الذي دفع أمريكا إلى نبذ هذه القمة.

نظر: غيشو غاني: مرجع سابق، ص.5.

[1]- الصلح (رغيد): "أمريكا لا تثير اهتمام القيادات العربية"، مجلة التجديد العربي، 2 يوليو 2005.

-http://arab.renewal.com. extrait le 25/03/2005.

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين الأمريكيين المنتمين إلى أصل أمريكي لاتيني هي في ارتفاع مستمر، وأن هؤلاء سوف يكونون أكثر تعاطفا مع العرب إذ ما وطدوا علاقاتهم مع أمريكا اللاتينية وأكثر استعداد لدعم القضايا العربية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبالرغم من اللامبالاة التي أظهرها العرب تجاه القمة، فإن الفرصة لم تفت كليا، فقد صدر عن القمة في بيانها الختامي "إعلان برازيليا"، بعض القرارات المهمة، مثل تحويل القمة إلى إطار دائم لتنمية العلاقات بين الطرفين وتشكيل لجنة متابعة تعمل في هذا الاتجاه، وأوكل إلى هذه اللجنة التحضير للقمة الثانية التي سوف تعقد في عام 2007، كذلك الإشراف على تنفيذ قرارات مفيدة منها خاصة دعم ترشيح مصر والبرازيل للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتنظيم التعاون الثقافي بين المنطقتين عبر إنشاء مركز بحوث في شؤون أمريكا اللاتينية، كما تضمن البيان الختامي قرارات تخص قضية فلسطين، والعراق، وسوريا[2].

إن المأمول هو أن تعوض الحكومات العربية التقصير الذي ظهر في تدني المشاركة العربية الرسمية في حضور القمة عن طريق إبداء اهتمام جدي بتنفيذ وتفعيل المقررات التي اتخذت فيها، وأن تسلط هذه المناسبة الأنظار على الحاجة الملحة إلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والارتقاء بها لئلا تتحول إلى سحابة عابرة يظهر فيها تخلف الحكومات العربية وعجزها عن مواكبة العصر بدلا من أن تكون بوابة عبور إلى مستقبل زاهر.

ونعود لنكرر أن البديل اليوم لعدم الانحياز هو الانحياز والتكتل، وهذا يعني بدوره دخول الدول الصغرى في حمأة صراع لا طائل لها فيه وعليها أن تختار بين الارتزاق لمصلحة الغير، أو النضال من أجل المصلحة الذاتية، ومتى نقرر جواب هذا الاختيار يصبح الباقي تفاصيل، لن يعجز الفكر الحر عن حلها كلها كما لم يعجز في بداية الحركة.

---

[1] -نفس المرجع.

[2] - شعيب (مصطفى): "القمة العربية اللاتينية في البرازيل. جسر لتكامل الشرق والغرب، في معركة الجنوب ضد الشمال"، مجلة العرب الدولية.

- http://www.sommet arabo_amirican.com. Extrait le 30/05/2005.

استنتاج عام

لقد كان ظهور الحركة الأفرو-آسيوية ثمرة جهود متواصلة، وضرورة تاريخية واجتماعية للشعوب والحركات المناهضة للاستعمار، وكتعبير منها عن حاجتها إلى إقامة علاقات دولية جديدة تقوم على مبادئ احترام حرية الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير واحترام السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذا عدم اللجوء إلى استعمال القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية, وهى مبادئ ساهمت في ترسيخها الاتفاقية الهندية-الصينية البانشا شلا.

إلا أن الحياد الافرو-آسيوى لا ينبثق فقط من هذه المبادئ, وإنما أيضا من السياسة الواقعية التي تعتمد على الواقع خاصة تلك التي ظهرت على مسرح السياسة الدولية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي تجنب الحروب والأحلاف العسكرية، وتحقيق الأمن والسلام الدوليين وفقا لمبادئ التعايش السلمى والتضامن الدولي والأمن الجماعي.

ولكي تكون هذه السياسة أكثر واقعية وجب على الكتلة الأفرو-أسيوية أن تتفاعل مع الأحداث الدولية بشكل جدي، وأن تؤثر على الأطراف المختلفة لإعادة النظر في مواقفها، وكما رأينا فقد تضمن الاجتماع التحضيري لمؤتمر باندونع في "بوجور" أربعة أهداف رئيسية هي تشجيع التعاون والتفاهم بين شعوب أسيا وإفريقيا، وبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إيجاد الحلول المناسبة لها ، وبحث المشاكل الأخرى التي تنجم عن الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتميز العنصري، وأخيرا بحث إمكانيات المساهمة في توطيد السلام والأمن الدوليين, وكل ذلك له دلالة عن خروج الحياد الأفرو-أسيوي من سلبيته التقليدية إلى التفاعل مع الأحداث الدولية بهدف الحفاظ على استقلالية بلدانه وتحقيق الإقلاع التنموي لهذه البلدان الذي يمر حتما بتوفير الأمن والسلام الضروريين لذلك.

وقد تمكن مؤتمر باندونغ بعد دراسة إمكانيات التعاون الاقتصادي والثقافي، وبحث مشاكل التبعية, وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية -وذلك رغم التباين الشديد في وجهات النظر والخلافات المتعددة حول إمكانيات التعاون مع المعسكرين- من إقرار عشرة مبادئ اعتبرت حينها منطلقا وخطا واضح لسياسة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار ومنعطفا تاريخيا نحو تحرير الشعوب المستعمرة.

ولاشك أن ذلك مبالغ فيه إلى حد كبير، فالعلاقات الدولية بقيت كما كانت عليه قبل مؤتمر باندونغ متأثرة بمصالح وسياسات الدول الكبرى بصورة خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان نظرا إلى أعمال المؤتمر نظرة الشك والريبة.

والملاحظ أن الحركة الافرو-آسيوية التي اتسع مجالها بانضمام دول أمريكا اللاتينيـــة لم تقتصر في نضالها على المبادئ السابقة بل ذهبت إلى حد أن جعلت من بعضها مقاييس ضرورية يجب توفيرها في سياسة الدول غير المنحازة الخارجية, وتتمثل هذه المقاييس حسب ما تم وضعها في مؤتمر القاهرة التمهيدي المنعقد في جوان 1961 وإقرارها في مؤتمر بلغراد التأسيسي المنعقد في سبتمبر 1961 في الأمور التالية:

-إتباع سياسة مستقلة تقوم على أساس التعايش السلمي أو عدم الانحياز.

-تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي في العالم.

-عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى ونبذ أسلوب مواثيق الدفاعية الثنائية.

-رفض إقامة قواعد عسكرية على أرض دول غير منحازة.

وإن جاءت هذه المقاييس عمومية لا تنطوي على تعريف محدد لعدم الانحيــاز بحاجــة إلى مراجعة جديدة وتحديد أكثر دقة وإضافة معايير أخرى كمعيار الديمقراطية والاهتمام بالجانــب الاقتصادي، وهي جوانب تنسجم مع التطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية.

وقد وجدت حركات التحرر في مجموعة عدم الانحياز السند القوي والمدافع عــن حريــة الشعوب المستعمرة في إفريقيا وآسيا بفضل نشاطها المتميز في الجمعية العامة ولا سيما في لجنــة تصفية الاستعمار,فبفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة في الجمعية العامة تمكنــت هــذه الدول من حيازة أغلبية الثلثين المطلوبة لإصدار القرارات،وتم بنجاح تمرير القــرارات الخاصــة بمختلف قضايا التحرر في إفريقيا وآسيا، وما صدور إعلان 1514 الخــاص بمــنح الاســتقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة،والاعتراف بحركات التحرر كعضو في المجتمع الدولي خير إنجــاز تقدمه هذه الكتلة من الناحية القانونية لهذه الحركات،لكن من الناحية العملية بقيت الدول غير

المنحازة فقط هي التي تطبق هذا الهدف الواقعي للأمم المتحدة في حين لا تطبقه الدول الأخرى وخاصة أمريكا، وإلا من يحمي إسرائيل ويقف في وجه حركات التحرر في العالم.

إن ما يؤسف عليه أن الحركة الافرو-آسيوية بنت استراتيجية التنمية على المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى وهو ما أوقع دولها في تبعية لهذه الدول وساهم في تعريض الحركة لضغوطات أفقدتها توازنها وتأثيرها في الساحة الدولية، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة كبرى اقتصاديا وعسكريا تهيمن على العالم وتريد فرض النموذج الأمريكي في السياسة والاقتصاد والدين على العالم، تحت شعار مبدأ السيادة المشروطة.

في ظل هذه الأجواء الدولية كان ميلاد الثورة الجزائرية التي عكف قادتها على استغلال ظروف الحرب الباردة –زيادة على الاهتمام بالجبهة الداخلية باعتبارها أولى الأولويات– على تبني خطة لتدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الإطار الفرنسي، تعتمد على جلب صداقة ومساعدة الجميع سواء كانوا حلفاء لفرنسا أو أعداء لها؛ فكانت الخطوة الأولى التي تم القيام بها على الصعيد الدولي هو توسيع دائرة التضامن العربي والإسلامي مع الثورة الجزائرية, ومن ثم الانطلاق عبرها إلى المحيط الافرو-اسيوى الذي شهد ميلاد حركة عدم الانحياز فرصة سائحة لطرح القضية الجزائرية على مستوى الحركة في أول مؤتمر لها.

وبحكم مبادئ الحركة والخلفيات التاريخية والحضارية، فقد أظهرت هذه الأخيرة تجاوبا كبيرا مع القضية الجزائرية سواء في تأكيدها عبر مؤتمراتها المختلفة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره, أو تحملها لمسؤولية عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والتصويت لصالحها مستغلة في ذلك ثقلها السياسي الكبير داخل الهيئة الأممية، وهو ما أعطى للقضية بعدا دوليا, تستدعي وضع حل لها يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة أولا, ومع مبادئ العدالة والكرامة والحرية ثانيا.

وفي ذات الوقت تمكنت الثورة الجزائرية من تبني استراتيجية محكمة في علاقاتها الدولية مع أطراف الصراع في الحرب الباردة حيث عملت، في حدود استقلال قرارها الداخلي والخارجي وحيادها، على الاستفادة من تناقضات المعسكرين لما يحقق مصالحها في سبيل كسب المزيد من المؤيدين لتداول القضية الجزائرية كسند قوى يكمل العمل المسلح الدائر في الجهة الداخلية باعتباره العامل الأساسي في تحقيق النصر النهائي.

وبذلك أمكن من تحقيق التكامل بين الكفاح المسلح في الداخل والعمل الدبلوماسي في الخارج، توج في النهاية باسترجاع السيادة الوطنية بعد مفاوضات عسيرة مع الحكومة الفرنسية انتهت بإعلان وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير قبل إعلان الاستقلال.

أن واقع حركة عدم الانحياز اليوم لا يبشر بالخير الأمر الذي يصعب مسألة التنبؤ بمستقبلها، نظرا للديناميكية المتزايدة التي تتمتع بها العلاقات الدولية في عصرنا هذا، ومع ذلك تبقى إمكانية تصدي الحركة لتحديات العولمة ومن ثم استمرارها متوقف على قدرتها على التكيف مع الأوضاع الدولية الراهنة وعلى رؤية الواقع الدولي من خلال جملة من الحقائق من بينها خاصة الثغرات التي وقعت فيها الحركة التي لا تراجع إلى مضمون سياسة عدم الانحياز بقدر ما تعود إلى سلوك بعض دول الحركة غير المطابق لمبادئها والفهم الخاطئ لفلسفة عدم الانحياز، حيث تصور البعض أن سياسة عدم الانحياز وليدة الحرب الباردة, وبالتالي فبانتهاء هذه الحرب تنتهي الحركة فالأحداث التاريخية بينت خطا هذا التوقع في أن حركة عدم الانحياز ليست وليدة هذه الحرب بقدر ما هي رفيقها الزمني.

ثم إن مشاكل العالم الثالث لم تنتهي بنهاية الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وسقوط هذا الأخير وبالتالي إن العالم الثالث بحاجة إلى هذه الحركة في أكثر من وقت مضى.

ونجاح الحركة في استعادة مركزها الدولي متوقف على جملة من الشروط:

-توفر قيادات صلبة مؤمنة بمحاربة الاستعمار والامبيرالية والصهيونية، ورفض سياسة الهيمنة والتمسك بالنهج الاستقلالي في العلاقات الدولية.

-توفير القدرة والإرادة والنظرة الاستراتيجية لدى الحركة لمواجهة تحديات العصر بالخصوص التحديات التي تفرضها العولمة والانفتاح الدولي.

-دعم مبد التنسيق بين أعضاء الحركة أكثر.

-التركيز على مبدأ الديمقراطية في سياسة الحركة ومداولتها للقضايا...

فإذا تم توفر هذه الشروط واحترامها فانه بإمكان الحركة أن تحقق النجاح المنتظر، وأن تؤدي رسالتها في الدفاع عن قضايا العالم الثالث، وإقامة السلم والأمن الدوليين الذي يمر حتما عبر إرجاع مصداقية نظام الأمن الجماعي (الأمم المتحدة) في الحفاظ على السلم العالمي.

ملاحـــــق

ملحق رقم (1): البيان الختامي لمؤتمر باندونغ

ملحق رقم (2): رسالة الدول الأفرو-أسيوية إلى السكرتارية العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة.

ملحق رقم (3): مذكرة جبهة التحرير الوطني إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الحادية عشرة 1956

ملحق رقم (4): مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه السيناتور كينيدي في مجلس الشيوخ الأمريكي في 1 جويلية 1957.

ملحق رقم (5): قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية (1955-1962)

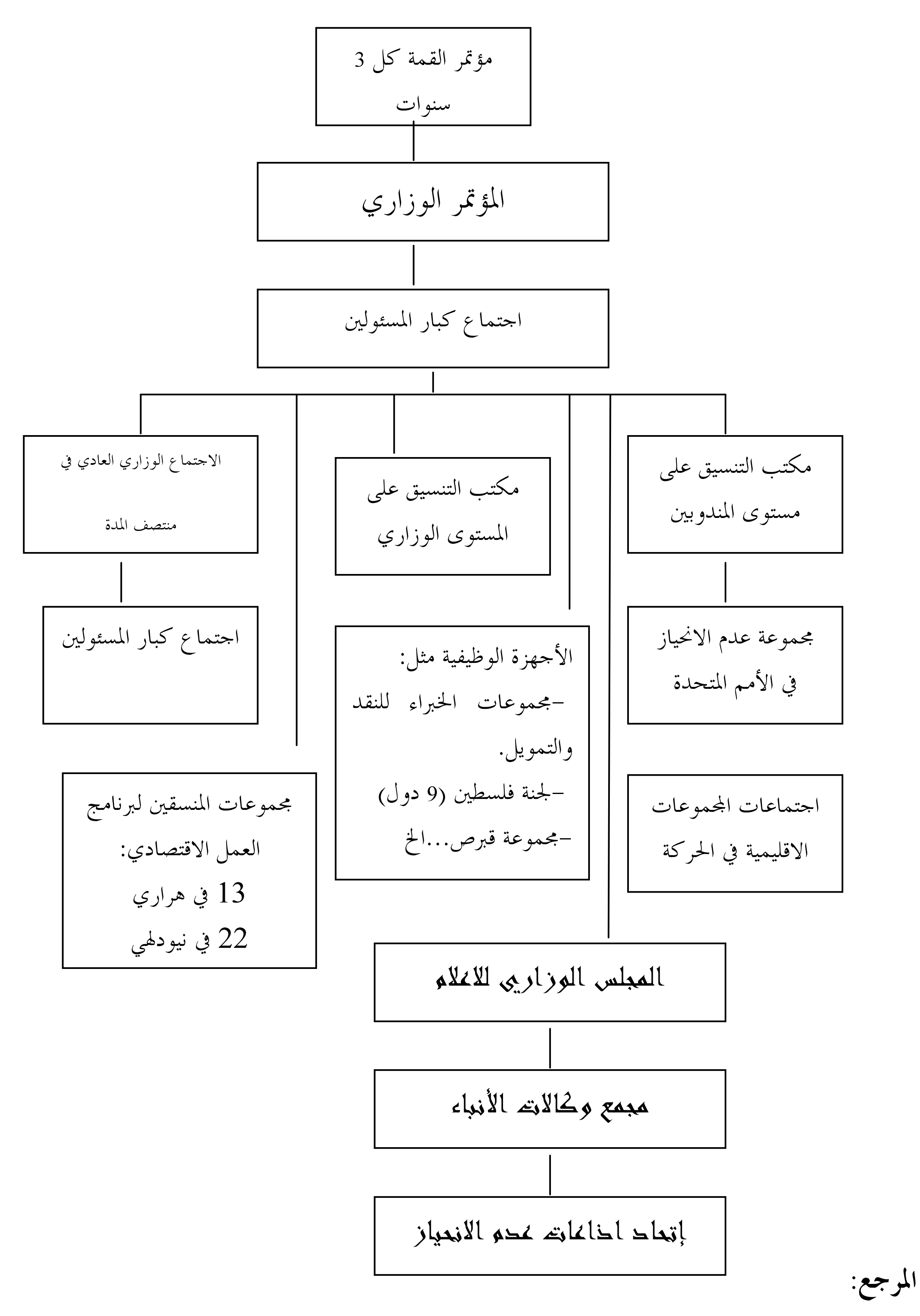
ملحق رقم (6): مدونة الاقتراع على القضية الجزائرية من الدورة العاشرة إلى الدورة السادسة عشرة (1955-1962)

ملحق رقم (7): الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ملحق رقم (8): بنية حركة عدم الانحياز.

ملحق رقم (8):

بنية حركة عدم الانحياز



المرجع:

- نعمان (محمد جلال): حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المكتبة المصرية للكتاب القاهرة، 1973، ص.66.


بيبلوغرافيا

I–الكتب:

أ–باللغة العربية:

1–إسبر (أمين): مسيرة الوحدة الإفريقية، ط4، دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

2–أمين (سمير)، غليون (برهان): ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1999.

3–الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر (1942–1992)، (ب س ط)، ج2، هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

4–الخطيب (أحمد): الثورة الجزائرية، ط1، دار الملايين، بيروت، 1958.

5–العقاد (صلاح): تاريخ المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975.

6–النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

7–الشقيري (أحمد): دفاعا عن فلسطين والجزائر، تعريب: خيري حماد، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962.

8–الميلي (محمد): مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

9–الصمد (رياض): العلاقلات الدولية في القرن العشرين، ط1، تطور الأحداث لفترة ما بعد 1945، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

10–العسلي (بسام): الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، (ب س ط)، دار النفائس، بيروت.

11–البراوي (رشيد): العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972.

12–الكعكي (يحي): مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

13–(– –): عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، (ب س ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

14–الجمل (شوقي): التضامن الإفريقي وأثره على القضايا العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964.

15-(–   –): الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة عام 1966، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

16-الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، (ب س ط)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

17-بريسون. أ. (توماس): العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975)، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دار طلاس، بيروت، 1985.

18-بن نبي (مالك): فكرة الأسيوية الإفريقية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981.

19-بطرس (غالي): العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.

20-بجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة: علي الخش، (ب س ط) دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق.

21-بوحوش (عمار)، الذنيبات (محمد محمود): مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

22-بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1966.

23-بوسلطان (محمد)، بكاي (حمان): القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

24- بومالي (أحسن): استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1961)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.

25-جليسبي (جوان): ثورة الجزائر، ترجمة: عبد القادر صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

26-دبش (إسماعيل): السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2000.

27–داغر (كميل): الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1978.

28–عفيف (دمشقية): تجربة العالم الثالث، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

29– زنابلي (عبد المنعم): تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975.

30–حلمي (محمد مصطفى): العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهرة، 1969.

31–حسنين (محمد): الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

32–حمدي (حافظ): المشكلات العالمية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958.

33–حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفترة ما بين (1959–1962) المقدم في الملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي (20–21 أفريل) بباتنة، الجزائر، 1984.

34– حنفي (حسين)، فلاح (العظمي): ما العولمة، ط1، دار الفكر، لبنان، 1999.

35– طه الدوري (عدنان): العلاقات السياسية الدولية، الجامعة المفتوحة، ط4، طرابلس، 1990.

36– طـــه بدوي (محمد): مدخـــل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث للتأليف، الإسكندرية، 1976.

37–طلاس (مصطفى)، العسلي (بسام): الثورة الجزائرية، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984.

38–كارل (إدوارد): الجذور التاريخية لعدم الانحياز، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

39–(– –): يوغسلافيا في العلاقات الدولية وفي حركة عدم الانحياز، ترجمة: ميلودي العزوي، مطابع بريفريدني، بلغراد، 1980.

40–كولار (دانيال): العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1985.

41–كولين (ليجوم): الجامعة الإفريقية (دليل سياسي)، ترجمة: احمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

42– مقلد اسماعيل (صبري): العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

43-(-   -   ): الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.

44- مرزاق (مختار): حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

45- ممدوح (محمود)، مصطفى (منصور): سياسات التحالف الدولي "دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي، ودور الأخلاق في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية مطبعة مدبولي، الاسكندرية، 1997.

46- ممدوح (محمود)، مصطفي (منصور): الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (ب.س.ط)، مكتبة مدبولي، الإسكندرية.

47- مالكي (أحمد): الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

48- مجموعة من الباحثين: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

49-نعمان محمد (جلال): حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

50- نافعة (حسن): الأمم المتحدة في ربع قرن دراسة التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم الفكر، الكويت، 1978.

51- تحسين (حسن): منظمة الدول الإفريقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.

52- تيتو (جوسيب): عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد، 1979.

53- سعد حقي (توفيق): مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، 2000.

54- سعد الله إسماعيل محمد: تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

55-عبد المالك (جمال): السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، الموسوعة السياسية العالمية، دار الجيل، بيروت، 1988.

56-عزيز شكري (محمد): الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم الفكر، الكويت، 1978.

57-عليه (الطاهر عثمان): الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

58-عبد السلام (رضا): انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

59- فانون (فرانتز): من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، (ب.س.ط)،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

60- فايق (محمد): عبد الناصر والثورة الإفريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، 1978.

61-فلاح كاظم (المحنة): العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

62- قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.

63- قنانش (محمد): الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

64- شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1961، ج1، (ب.س.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال والتوزيع، الجزائر.

65-(- -): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1961، ج1، (ب س ط)، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

66- شحاته كامل (مصطفى): الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

67- خيري (حماد): قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري،بيروت،1962.

68- غضبان (مبروك): المجتمع الدولي الأصول والتطورات والأشخاص، القسم الثاني: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

ب-الكتب باللغة الأجنبية:

Livres:

1- Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre, edition garnies freres, pares,1980
2- Allag Henri, La guerre d'algie, tome II, temps actuel, parie, 1981
3- Belkhroubi abdelmagid, La naissance et la reconnaissance de la république algérienne ed, bruyant, bruxlles, 1982.
4- Chikh sliman, L'algérie en armes ou le temps certitudes, O P U, alger, 1981.
5- Dahleb sasd, Pour l'indepence de l'algerie: mussion accomplie, imprimerie dehleb alger, 1990.
6- Guitard Odette, Bandung et réveil des peuples colonisés, P. U. F, paris, 1969.
7- Khalfa Mameri, Les nation unies face à la question algérienne (1954-1962), SNED, alger, 1969.
8- Herbi Mohammed, Les archives de la révolution algérienne, les édition jeun afrique, paris, 1988.
9- Queuille pierre, Histoire de l'afro-asiatisme jusgu'au bandung, ED, payet, parie, 1965.
10-Saadi Youssef, La bataille d'Alger, T.I.E.A.L, Alger,1984.
11-Yves Courriere, La guerre d'Alger, heur des colonels, Alger, rahma, 1992.
12-La conférence des chefs d'états, ou gouvernement des pays no-alignés, Belgrade, 1-6 septembre 1961, imprimée en yougoslavie, 1962.

II-المقالات:

1- الواعي (محمود): "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثره على القضية الجزائرية، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات"، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1994

2-بوسباك (فوزية): "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، عدد3، الجزائر، 1995.

3-بلحاتم (علي): "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة، عدد22، الجزائر، 1974.

4-بوعزيز (يحي): "الحكومة المؤقتة ... المراحل الكبرى للثورة"، مجلة الحوار الجديد، عدد11، الجزائر، 2004.

5-بن نايت بلقاسم (مولود قاسم): "ردود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا وبعض مآثره"، مجلة أول نوفمبر، عدد 61، الجزائر، 1983.

6-طه محمد (أحمد): "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، عدد 107، جانفي، 1992.

7-ط. (مصطفى): "تدويل القضية الجزائرية"، مجلة الجندي، عدد 161، الجزائر، 1996.

8-كلوفيس (مقصود): "سياسة عدم الانحياز"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد2، ديسمبر ، 1973.

9- لهيب (عبد الخالق): "ضيعتها الحرب الباردة عدم الانحياز قوة استراتيجية"، مجلة البيان، عدد 175 بيروت 12 مارس 2003.

10-محمد السعيد (هارون): "صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982.

11- مقلد (إسماعيل صبري): "السياسة السوفياتية والدول الأفرو-آسيوية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 2، القاهرة، 1966.

12- منصور (سامي): "التجمع الأسيوي-الإفريقي"، مجلة السياسة الدولية، عدد6، أكتوبر 1966.

13- (- -): "المؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز"، مجلة السياسة الدولية، عدد 6، أكتوبر، 1966.

14- علوان (محمد): "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، (تقديم علي تابليت)، مجلة أول نوفمبر، عدد 188، الجزائر، 1979

15-(- -): "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، (تقديم علي تابليت)، مجلة الذاكرة، عدد 6، الجزائر، 1996.

16-علوي (مصطفى): "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 103، القاهرة، يوليو، 2003.

17-سيد أحمد (أحمد): "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، عدد 103، يوليو، 2003.

18- قنان (جمال): "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، عدد4، الجزائر، 1996.

19- قمراوي (غنية): "دول عدم الانحياز تنادي بشراكة استراتيجية جديدة"، جريدة الفجر، عدد 1377، الجزائر، 23 أفريل 2005.

20-تابليت (علي): "قضية الجزائر في الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، عدد 166، الجزائر، 2001.

21-خليفي (عبد القادر): "المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد 8، الجزائر، 2003.

22-غشيو (غاني): "قمة برازيليا تكريس للإئتلاف جنوب – جنوب"، جريدة أخبار الأسبوع، عدد 1382، الجزائر، من 14 إلى 20 ماي 2005.

III–المجلات:

أ–باللغة العربية:

1–المجاهد، عدد2، 10 نوفمبر 1956.

2– المجاهد، عدد10، 5 ديسمبر 1957.

3–المجاهد، عدد 14، 10 ديسمبر 1957.

4–المجاهد، عدد 16، 10 جانفي 1958.

5–المجاهد، عدد 21، أفريل 1958.

6–المجاهد، عدد 22، 10 أفريل 1958.

7–المجاهد، عدد 29، 17 سبتمبر 1958.

8–المجاهد، عدد 31، 19 نوفمبر 1958.

9– المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958.

10– المجاهد، عدد 39، 02 أفريل 1959.

11–المجاهد، عدد 47، 27 جويلية 1959.

12–المجاهد، عدد 48، 10 أوت 1959.

13–المجاهد، عدد 57، 15 ديسمبر 1959.

14–المجاهد، عدد 66، 18 أفريل 1960.

15–المجاهد، عدد 74، 8 اوت 1960.

16–المجاهد، عدد 76، 5 سبتمبر 1960.

17–المجاهد، عدد 78، أكتوبر 1960.

18–المجاهد، عدد 87، 16 جانفي 1960.

19–المجاهد، عدد 93، 10 أفريل 1961.

20–المجاهد، عدد 103، 28 جويلية 1961.

21–المجاهد، عدد 104، 11 ديسمبر 1961.

22–جريدة المقاومة، عدد 2، 13 ديسمبر 1956.

23–جريدة المقاومة، عدد5، جانفي 1958.

24–جريدة المقاومة، عدد 15، 12 جانفي 1958.

ب-المجلات باللغة الأجنبية:

Revues:
1- Revue, L'année politique 1955, P.U.F, paris
2- Revue, L'année politique 1957, P.U.F, paris
3- Revue, L'année politique 1958, P.U.F, paris
4- Revue, L'année politique 1959, P.U.F, paris
5- Revue, Le monde, 04 juin 1959
6- Revue, La semaine en Algérie, N°25 (délégation des gouvernement en Algérie), paris, 24/9/1959
7- Revue, Jeune Afrique, N°447, 2mais 1975
8- Revue, Révolution africaine, N°195, 1/11/1966
9- Revue, Almodjahid,N°34, 24/12/1958
10- revue, Almodjahid, N°57, 15/12/1959

IV-الأطروحات:

1- أزغيدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعية بغداد، 1983

2- لميش (صالح): مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1988

3- تيته (ليلي): السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية (1958-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة، 2002

v- البيبلوغرافيا الالكترونية:

1- رغيد الصلح: "امريكا لا تثير اهتمام القيادات العربية", مجلة التجديد العربي, بيروت 2005/6/2.

-http://www.arab.renwel.com

2- شعيب مصطفى: "القمة العربية في البرازيل جسر لتكامل الشرق والغرب في معركة الجنوب ضد الشمال"، مجلة العرب الدولية, 2005/05/30.

-http://www.sommét arabo-américain.com.

3- القمة العربية الأمريكية الجنوبية دعوة غلى تقريب بلدان العالم العربي وأمريكا الجنوبية, "مجلة الشرق الأوسط ", بيروت 2005/05/25.

-http://www .sommét arabo-américain.com

4-–غانم (يحي):"مؤتمر ديربان..خطايا العولمة وعودة الروح لجسد أكبر حركة داعمة للسلام"

-http:// w.w.w.ahram.org. extrait 01/04/2004.

5- أ.م (الهاشمي): الاتجاهات الرئيسية في حركة عدم الانحياز

-http//: w.w.w.darislam.cim/home/alfa/ler/dato. Extrait le 11/11/2005.

6- أ.م (الهاشمي): "تاريخ وواقع حركة عدم الانحياز"
-http:// w.w.darislam.com. extrait le 03/11/2005.
7- خليل (حسين): النظام العالمي ماضيا ومستقبلا
-http://www.ado.world.org.extrait le 25/03/2005
8- هشام (الصادق): "مؤتمر وزراء خارجية عدم الإنحياز البحث عن دور جديد"، مجلة السياسة الدولية، عدد 147، أكتوبر 2004.
http: /www.siyssa.org.eg/asiyssa/ahram/2005/4/1/stud2.hitm.etrait le 01/ 04/ 2005
9- لهيب (عبد الخالق): حركة عدم الانحياز قوة استراتيجية ضيعتها الحرب الباردة
http:// w.w.w.albayan.com.Extrait le 15/08/2005.
10- آل جميع (حبيب): "العولمة في المجال الثقافي، وجهة نظر نقدية".
-http:/www.anarbaa.org//nba38.tho.kafalona.htm.extrait le 11/11/2005.
11- Charistophe Jaffrelot: L'Ind choisit l'alignement-cer/ alternatines internationales-fevrier 2005.
http:// www: pdf.com. Etrait le 11/11/2005.
12-fin du no- Alignement reflection du sommet de harari.
http: // w.w. pdf .com. Etrait le 11/11/2005.
13-http://hypo.ge-dip.etat ge.ch/www/ cliotescte/htmel/ comférence bandung.htmel

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-هـ
الفصل التمهيدي: الجذور التاريخية لفكرة التضامن الأسيوي- الإفريقي	
I-مؤتمرات شعوب آسيا	2
I-1-مؤتمر بيرفيل	2
I -2-مؤتمر بروكسل	3
I-3-مؤتمر نيودلهي الأول	4
I-4-مؤتمر نيودلهي الثاني	5
I-5-مؤتمر كولومبو	6
II-مؤتمرات شعوب إفريقيا	7
II-1 -المؤتمر الإفريقي الأول	8
II-2-المؤتمر الإفريقي الثاني	9
II-3-المؤتمر الإفريقي الثالث	9
II-4-المؤتمر الإفريقي الرابع	10
II-5-المؤتمر الإفريقي الخامس	10
الفصل الأول: الكتلة الأفرو- آسيوية في ظل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي	
المبحث الأول: واقع العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية	15
I-أمريكا وسياسة الاحتواء والاستقطاب	16
I-1-معاهدة حلف الشمال الأطلسي	17
I-2-ميثاق ريو	20
I-3-حلف الأنزوس وحلف جنوب شرق آسيا	21
I-4-حلف بغداد	22
II-الاتحاد السوفييتي والاستراتيجية المضادة	27
II-1-حلف وارسو	27
II-2-الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث	29
المبحث الثاني: الكتلة الأفرو- آسيوية: التجسيد، المبادئ، السياسة العامة	32
I-مفهوم الحياد الأفرو- آسيوي وتطوره	32
I-1-مؤتمر باندونغ	35
I-2-مؤتمر بريوني واتساع نطاق فكرة الحياد الإيجابي	41
III-إفريقيا وسياسة الحياد الإيجابي	42
IV-عدم الانحياز وفلسفتها السياسية	46
IV-1-مؤتمر القاهرة	46
IV-2-مؤتمر بلغراد	47
V-فكرة عدم الانحياز وقوى الصراع الدولي	49
أولا-موقف الاتحاد السوفييتي من الحركة الأفرو-آسيوية وعدم الانحياز	50
ثانيا-موقف الولايات المتحدة من الحركة الأفرو-آسيوية وعدم الانحياز	52
VI-تقييم سياسة الحياد الإيجابي	54

الفصل الثاني: الكتلة الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية

المبحث الأول: موقع القضية الجزائرية في مؤتمرات التضامن الأسيوي-الإفريقي 68
I-مؤتمر باندونغ 68
II-مؤتمر بريوني 70
III-مؤتمر القاهرة 71
IV-مؤتمر آكر 72
V-مؤتمر منروفيا 73
VI-مؤتمر تونس 75
VII-مؤتمر كوناكري 76
VIII-مؤتمر الدار البيضاء 76
IX-مؤتمر القاهرة الثاني 77
X-مؤتمر بلغراد 78
المبحث الثاني: الكتلة الأفرو-آسيوية وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 80
I-مبررات الرفض الفرنسية لإدراج ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 80
II-تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 84
II-1-الدورة العاشرة 84
II-2-الدورة الحادية عشرة 90
II-3-الدورة الثانية عشرة 95
II-4-الدورة الثالثة عشرة 100
II-5-الدورة الرابعة عشرة 105
II-6-الدورة الخامسة عشرة 107
II-7-الدورة السادسة عشرة 109

الفصل الثالث: حركة عدم الانحياز و تحديات العولمة

المبحث الأول: العولمة بين النظرية والتطبيق 115
المبحث الثاني: حركة عدم الانحياز وخطاب العولمة 119
المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة العولمة 124
استنتاج عام 130
ملاحق 136
بيبلوغرافيا 165
الفهرس 176